

البنك الدولي: الدراسة الفنية رقم 360



وثيقة من وثائق العمل الجاري  
للمناقشة العامة

الإطار القانوني

لاتحادات مستخدمي المياه

دراسة مقارنة

سلمان محمد أحمد سلمان



## **The World Bank**

**1818 H Street, N.W.  
Washington, D.C. 20433 USA**

**Telephone: 202-477-1234**

**Facsimile: 202-477-6391**

**Telex: MCI 64145 WORLDBANK  
MCI 248423 WORLDBANK**

**Cable Address: INTBAFRAD  
WASHINGTONDC**

**World Wide Web: <http://www.worldbank.org/>**

**E-mail: [books@worldbank.org](mailto:books@worldbank.org)**

البنك الدولي: الدراسة الفنية رقم 360

---

## الإطار القانوني

### اتحادات مستخدمي المياه

#### دراسة مقارنة

---

سلمان محمد أحمد سلمان

البنك الدولي  
واشنطن العاصمة

حقوق التأليف والطبع © 1997  
البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي  
1818 H Street, N.W.  
Washington, D.C. 20433, U.S.A.

جميع الحقوق محفوظة  
طبع في الولايات المتحدة الأمريكية  
الطبعة الأولى (النسخة العربية): يوليو 1997

تنتشر الدراسات الفنية لنقل نتائج عمل البنك الى العاملين في مجال التنمية بأقل قدر ممكن من التأخير. ولذلك فان اعداد هذه الدراسة للطباعة لم يتم وفقا للاجراءات الملائمة المتبعة في اعداد النصوص الرسمية المطبوعة، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أية أخطاء فيها. وبعض المصادر المستشهد بها في هذه الدراسة قد تكون وثائق غير رسمية ليست متاحة على الفور.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة تعبر كلية عن آراء المؤلف (المؤلفين) ويجب ألا تتسبب على أي نحو الى البنك الدولي، أو المؤسسات المنتسبة اليه، أو أعضاء مجلس مديره التنفيذيين أو البلدان التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية كانت عن أي عواقب تنشأ عن استخدامها. ولا تعني الحدود، والألوان، والتقسيمات، والمعلومات الأخرى التي تظهر على أي خريطة في هذا المجلد حكما من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي أراض أو تأييدا أو قبولا لهذه الحدود.

المادة الواردة في هذه المطبوعة مشمولة بحقوق التأليف والطبع. ويجب ارسال طلبات الاذن باعادة طبع أجزاء منها الى مكتب الناشر على العنوان المبين في الملاحظة الخاصة بحقوق التأليف والطبع أعلاه. ويشجع البنك الدولي نشر وتوزيع أعماله وعادة ما يمنح الاذن بذلك على الفور، ولا يطلب رسما مقابل ذلك حين تكون اعادة الطبع لأغراض غير تجارية. ويمنح الاذن باستنساخ أجزاء لاستخدامها في الأغراض التعليمية عن طريق: Copyright Clearance Center, Inc., Suite 910, 222 Rosewood Drive, Danvers, Massachusetts 01923, U.S.A.

رقم التسجيل الدولي: ISBN 0-8213-4000-X

رقم الكتاب الدولي: ISSN: 0253-7494

سلمان محمد أحمد سلمان مستشار قانوني أول في قسم جنوب آسيا بالادارة القانونية التابعة للبنك الدولي.

فهرست مكتبة الكونغرس الأمريكي النسخة الانجليزية من هذه المطبوعة على النحو التالي:

Salman, Salman M.A., 1948-  
The legal framework for water users' associations : a comparative  
study / Salman M.A. Salman.  
p. cm. -- (World Bank technical paper ; no. 360)  
Includes bibliographical references.  
ISBN 0-8213-3908-7  
1. Irrigation laws. 2. Irrigation districts. 3. Irrigation --  
Management. I. Title. II. Series  
K3516.S25 1977 97-6339  
346.04'6913--dc21 CIP

أعدت الترجمة العربية في قسم الترجمة العربية بالبنك الدولي

## المحتويات

v	تمهيد
vii	ملخص
ix	شكر وتقدير
1	مقدمة
5	الفصل الأول: القانون المخول
9	الفصل الثاني: النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه
9	(1) المعلومات الأساسية وأهداف اتحاد مستخدمي المياه
9	(2) معايير الانضمام الى عضوية اتحاد مستخدمي المياه
11	(3) عدد المزارعين المطلوب لانشاء اتحاد مستخدمي المياه
12	(4) وضع اتحاد مستخدمي المياه ككيان قانوني
13	(5) الهيكل التنظيمي والادارة الداخلية
17	(6) التشغيل والصيانة
19	(7) رسوم استخدام المياه
21	(8) حقوق وواجبات الأعضاء
23	(9) تفسير وتعديل النظام الأساسي
23	(10) تصفية اتحاد مستخدمي المياه
26	(11) انشاء اتحاد عام لاتحادات مستخدمي المياه
28	الفصل الثالث: اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه
28	(1) المساحة ونظام الري المزمع نقل مسؤولياتهما
29	(2) الادارة المشتركة المرحلية
31	(3) نقل نظام الري
31	(4) مسؤوليات هيئة الري
32	(5) مسؤوليات اتحاد مستخدمي المياه
34	(6) انتهاء اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه
37	خلاصة

## المحتويات (تابع)

### الإطارات

1-2	مستخدمو المياه غير المالكين للأراضي الزراعية، ومالكو الأراضي الزراعية غير المستخدمين للمياه، كولومبيا .....
11	.....
2-2	الهيكل التنظيمي، اتحاد الري في كوركوثلي، بتركيا .....
14	.....
3-2	انتخاب الجهاز التنفيذي لاتحاد مستخدمي المياه، ولاية تاميل نادو، الهند .....
15	.....
4-2	صندوق التشغيل والصيانة، ولاية أوريسا، الهند .....
18	.....
5-2	القضايا التي يتعين معالجتها في النظام الأساسي،
25	القانون الوطني للمياه، المكسيك .....
27	أهداف الاتحاد العام الكولومبي لمناطق الري "قديغو"، كولومبيا .....
30	الإدارة المشتركة لنظام الري، أوريسا، الهند .....
32	تمثيل المزارعين في الهيئات الحكومية، الفلبين .....
34	أحكام متصلة باللجان الفرعية لأقسام المناطق المروية، نيبال .....
36	الغاء الامتياز، المكسيك .....

### الملاحق

39	أ(1) نموذج نظام أساسي: ولاية أوريسا - الهند .....
65	أ(2) نموذج نظام أساسي: المكسيك .....
87	ب(1) نموذج اتفاقية نقل المسؤوليات: ولاية أوريسا - الهند .....
101	ب(2) نموذج اتفاقية نقل المسؤوليات: المكسيك .....

115	ثبت المراجع.....
-----	------------------

## تمهيد

المياه مورد شحيح. ورغم أن المياه تغطي حوالي 70 في المائة من سطح الأرض، فإن أقل من نصف الواحد في المائة من هذه الكميات صالحة فعلا للاستعمال لأغراض الري أو الاستهلاك المنزلي أو الصناعي. ويستخدم أكثر من 70 في المائة من هذه الكميات الصالحة للاستعمال لأغراض الري وحده، بينما يستخدم الجزء الباقي للأغراض المنزلية والبلدية والصناعية. ولذلك فإن أي محاولة لتقليل الهدر وتحقيق استخدام كفاء للمياه يجب أن توجه اهتماما خاصا لمياه الري.

وقد أكدت التجارب في الآونة الأخيرة أن اشتراك المزارعين في ادارة أجزاء من أنظمة الري وتحصيل رسم مقابل استخدام المياه يؤديان عادة الى استخدام أكثر كفاءة للمياه. ولكي يكون هذا الاشتراك فعالا، يحتاج المزارعون في كل وحدة هيدرولوجية (مائية) الى تنظيم أنفسهم في هيئة واحدة، كثيرا ما تعرف باسم "اتحاد مستخدمي المياه". وقد تضمنت عدة مشروعات ري مولها البنك الدولي في الآونة الأخيرة انشاء اتحادات لمستخدمي المياه.

وتسهم هذه الدراسة في عملية فهم الاطار القانوني لاتحادات مستخدمي المياه، وتتناول اتحادات مستخدمي المياه في ستة بلدان في ثلاث قارات. وتصف وتحلل الدراسة، بأسلوب مقارن، كيفية معالجة كل من هذه البلدان للجوانب الأساسية المتعلقة بانشاء وعمل اتحادات مستخدمي المياه، مع تركيز خاص على تشغيل وصيانة أنظمة الري، وتحصيل رسوم مقابل استخدام المياه.

ويفترض أن تكون هذه الدراسة دليلا مفيدا للقانونيين، والمسؤولين عن المشروعات في البنك الدولي، وغيرهم من المختصين في البنك والمسؤولين الحكوميين الذين يعملون في هذا المجال. ويفترض أيضا أن تساعد هذه الدراسة على فهم الاجراءات الملائمة لانشاء اتحادات مستخدمي المياه وضمان أدائها لعملها بصورة سليمة.

ابراهيم شحاته

النائب الأول للرئيس والمستشار القانوني العام

البنك الدولي





## ملخص

هذه الدراسة عبارة عن دراسة مقارنة للاطار القانوني لاتحادات مستخدمي المياه في ستة بلدان، هي كولومبيا والهند والمكسيك ونيبال والفلبين وتركيا. وتفترض الدراسة أنه يجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق استخدام مياه الري بكفاءة، نظرا لأن المياه بدأت تصبح موردا متزايدا الشحة ولأن الري هو أكبر مستخدم واحد للمياه. وتبني الدراسة افتراضها على النظرية القائلة أنه إذا شارك المزارعون من خلال اتحادات مستخدمي المياه في ادارة وتشغيل أجزاء من أنظمة الري، بما في ذلك تحصيل رسوم مقابل استخدام المياه، فسينتج عن ذلك استخدام أمثل للمياه. وتستطرد الدراسة فتصف الأدوات القانونية اللازمة لانشاء اتحادات مستخدمي المياه. ويتناول الفصل الأول القانون المخول لذلك - أي القانون الذي تستمد منه سلطة انشاء اتحادات مستخدمي المياه - وتشرح القضايا الرئيسية التي يجب أن يتضمنها هذا القانون. ويناقش الفصل الثاني النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه ويشرح القضايا الرئيسية التي يعالجها هذا النظام عادة، مبينا في عدد من المجالات المناهج المختلفة التي اتبعتها بلدان (أو ولايات) مختلفة لمعالجة نفس القضية. ويتناول الفصل الثالث اتفاقية النقل، أي الاتفاقية التي تعقد بين هيئة الري واتحاد مستخدمي المياه والتي توافق الهيئة بمقتضاها على أن تنتقل الى الاتحاد مسؤوليات ادارة أجزاء من نظام الري، ويقبل الاتحاد تحمل هذه المسؤوليات. وبهذه الصفة، يتناول هذا الفصل أيضا العلاقة بين هيئة الري واتحاد مستخدمي المياه، ويفصل، مرة أخرى بأسلوب مقارن، القضايا التي تعالجها اتفاقية النقل عادة. ويخلص الفصل الختامي الى أن المناهج المختلفة التي اتبعتها البلدان الستة لمعالجة نفس القضية ترجع بصورة رئيسية الى اختلاف البيئة التي يعمل فيها كل اتحاد من اتحادات مستخدمي المياه، والى مدى خبرة هذه الاتحادات في ادارة أنظمة الري بنظام المشاركة.



## شكر وتقدير

ترجع أصول هذه الدراسة الى ندوة البنك الدولي بشأن المياه (ديسمبر 1995)، حيث قدمت خلالها نسخة مختصرة أولية منها. وأتوجه بالشكر الخاص للسيد/ أشوك سوبرامانيان الذي حثني على تحديث وتوسيع النسخة التي قدمت في ندوة المياه. وتفضل هو والسيدان هيرفي بلسكيليك وجمعة محمدي باطلاعي على بعض الأنظمة الأساسية واتفاقيات النقل التي لم تنشر، وقدموا لي اقتراحات وتعليقات قيّمة على المسودات الأولى من الدراسة، وهو ما أعرب عن امتناني البالغ له. كما أود أن أتوجه بالشكر الى السادة شوقي برغوتي، وج.ر. مالهورتا، وأندريس ريغو، وأندرو فوركينك، وموهان غوبال، وكيشور اوبرتي لتعليقاتهم البناءة. وأخص بالشكر أيضا مساعدتي الأنسة فاليري بيترز لمساعدتها لي في طباعة واعداد الدراسة للطبع. وأتحمل وحدي مسؤولية أي نواقص في هذه الدراسة.



## مقدمة

يشير اصطلاح "اتحاد مستخدمي المياه" بصورة عامة الى تجمع المزارعين، الموجودين عادة في اطار وحدة هيدرولوجية واحدة أو منسوب ري حاكم واحد أو منطقة ري واحدة، ضمن جهاز رسمي واحد بغرض ادارة أجزاء من نظام الري. وقد أطلقت عدة أسماء متفاوتة على هذه التجمعات للمزارعين، من بينها على سبيل المثال، "اتحاد مستخدمي المياه"، أو "تنظيم مستخدمي المياه"، أو "مجلس المزارعين"، أو "تنظيم المزارعين"، أو "اتحاد الري"، أو "مستخدمي منطقة الري". ويشير اصطلاح "اتحاد مستخدمي المياه" حسبما استخدم في هذه الدراسة الى أي تجمع من تجمعات المزارعين الواردة أعلاه التي تقام لأغراض تشغيل وصيانة أجزاء من نظام الري، شاملة شبكات الصرف الزراعي في تلك الأجزاء.

والهدف الرئيسي من انشاء اتحادات مستخدمي المياه هو تحقيق الاستفادة المثلى من موارد المياه المتاحة في اطار الوحدة الهيدرولوجية التابعة لهؤلاء المستخدمين من خلال عملية مشاركة تمنح المزارعين دورا رئيسيا في قرارات ادارة شؤون مواردهم المائية في اطار تلك الوحدة. ويشار في كثير من الأحيان الى عملية المشاركة هذه بعبارة "المشاركة في ادارة شؤون الري".

تعتبر الزراعة المستخدم المنفرد الأكبر لكافة الموارد المائية المسحوبة من الأنهار، والبحيرات، ومكامن المياه الجوفية على صعيد العالم، في حين تستحوذ الاستخدامات الصناعية والمنزلية والبلدية على نسبة مئوية أصغر كثيرا من نسبة المياه المستخدمة للأغراض الزراعية. "واليوم، يستخدم نحو 73 في المائة من جميع المسحوبات من المياه (وكميات أعلى من الاستخدام الاستهلاكي) في الري. بل ان هذه الحصة أعلى في بلدان الدخل المنخفض، .... ويوفر الماء في معظم البلدان بأسعار مدعومة بشكل باهظ، حيث ينذر أن يدفع المستخدمون ما يزيد على 10 في المائة من تكاليف التشغيل".<sup>1</sup> ويستحوذ الري في معظم البلدان النامية على نسب مئوية أعلى من هذا الرقم العالمي البالغ 73 في المائة. ففي الهند، على سبيل المثال، يستحوذ الري على 93 في

---

<sup>1</sup> تقرير عن التنمية في العالم 1992، التنمية والبيئة، البنك الدولي، الصفحة 128 في الطبعة العربية [الصفحة 100 في الطبعة الانجليزية].

المائة من اجمالي المياه المستخدمة<sup>2</sup>، ويرتفع هذا الرقم بدرجة أعلى في بعض ولايات الهند، كما هي الحال في ولاية البنجاب التي تغلب أنشطة الزراعة فيها، حيث تستحوذ عمليات الري على 95 في المائة من كافة الموارد المائية المستخدمة. وبالتالي، يتعين على أي محاولة تسعى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية أن تبدأ بالتركيز على المياه المستخدمة لأغراض الري.

وتورد وثيقة من وثائق سياسات البنك الدولي بعنوان " إدارة شؤون الموارد المائية " عددا من المنافع التي قد تحققها مشاركة المستخدمين في ادارة شؤون مرافق المياه وصيانتها. وتشمل هذه المنافع التي أوردتها الوثيقة: (1) ازدياد أرجحية صيانة هذه المرافق المائية صيانة جيدة، (2) الاسهام في تماسك المجتمعات المحلية وتقويتها بطرق يمكن أن تنتشر الى أنشطة انمائية أخرى، و(3) تخفيض الأعباء المالية والادارية التي تتحملها الحكومات نتيجة لمشاركة المستخدمين في تشغيل وصيانة هذه المرافق المائية. بالإضافة الى ذلك، تورد وثيقة سياسات البنك تحت عنوان اتحادات مستخدمي المياه ما يلي: " تساعد مشاركة المنفعين بمشروعات الري في تعزيز استمرارية تلك المشروعات من خلال ضمان اتساق التصاميم المختارة وأساليب التشغيل مع متطلبات المحاصيل المحلية وقدرات المزارعين. ومن الأرجح تقدير السكان المحليين لهذه المشروعات وصيانتهم لها أكثر مما لو كانت مشروعات لا تتمتع بهذه العناصر.... وقد بدأت الحكومات تدرك أن اشراك اتحادات قوية لمستخدمي المياه في ادارة مشروعات المياه وتحصيل الرسوم مقابل الخدمات على المستوى المحلي يؤديان الى استخدام قدرات أبناء المجتمع المحلي المعني في ممارسة الضغط الاجتماعي على جيرانهم لدفع الرسوم المطلوبة." <sup>3</sup> يضاف الى ذلك، تحدد سياسات العمليات الخاصة بالبنك الدولي بشأن ادارة شؤون الموارد المائية عددا من المجالات ذات الأولوية التي يساعد فيها البنك الجهات المقترضة منه. وتشمل هذه المجالات "ازالة مركزية تقديم خدمات المياه باشراف المستخدمين في تخطيط وادارة مشروعات المياه وتشجيع أصحاب المصلحة على الاشتراك في وضع السياسات... وبالتالي يساند البنك المشروعات التي

---

<sup>2</sup> الهند، وثيقة استعراض قطاع الري؛ تقرير البنك الدولي رقم IN-9518، المجلد الأول، الصفحة 16 (1991).

<sup>3</sup> إدارة شؤون الموارد المائية، وثيقة من وثائق سياسات البنك الدولي، الصفحة 54 في الطبعة العربية (1994) [الصفحة 57 في الطبعة الانجليزية (1993)].

تتبنى أشكالاً مختلفة من الإدارة اللامركزية بالتركيز على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المعنية من القطاعين العام والخاص.<sup>4</sup>

غير أنه، ورغم هذه المنافع، هناك عدد من العوامل التي قد تتكالب لتثبيط مشاركة المزارعين في إدارة وتشغيل المرافق المائية. إذ تنظر المجتمعات المحلية في العديد من البلدان إلى الحكومات على أنها الجهات المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات في نهاية المطاف، وهناك ممانعة من جانب المزارعين في تحمل هذه المسؤوليات دون معرفة على وجه التحديد بما قد تنطوي عليه. إضافة إلى ذلك، تعتبر المياه هبة من عند الله لا ينبغي تقاضي رسوم مقابل استخدامها، وقد ينظر المزارعون إلى إنشاء اتحادات مستخدمي المياه كعملية لتسهيل جباية هذه الرسوم، أو لإنهاء أوجه الدعم الأخرى المقدمة لهم. ومن ناحية أخرى، قد ينظر البيروقراطيون بالأجهزة الحكومية إلى مشاركة المنتفعين من خدمات المياه على أنها محاولة لتجسيم سلطاتهم الواسعة النطاق، ولربما قاوموا تحقيق هذه المشاركة.

ويتألف الإطار القانوني اللازم لإنشاء اتحادات مستخدمي المياه، وتمكينهم من تشغيل وصيانة تلك الأجزاء من أنظمة الري، من ثلاث مجموعات أساسية من الأدوات القانونية، وهي:

- القانون المخول لإنشاء اتحاد مستخدمي المياه؛
- النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه؛ و
- اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري<sup>5</sup> إلى اتحاد مستخدمي المياه.

وتستهدف هذه الدراسة مناقشة وتحليل القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إعداد هذه الأدوات القانونية، وذلك بالاستناد إلى دراسات مقارنة للأدوات القانونية الخاصة باتحادات

---

<sup>4</sup> أنظر الفقرة 2(ج)، سياسة العمليات رقم OP 4.07، بعنوان إدارة شؤون الموارد المائية، يوليو 1993. [البنك الدولي، إدارة البيئة، دليل عمليات البنك الدولي، بعض منشورات العمليات التوجيهية، مارس 1996، الصفحة 69 في الطبعة العربية].

<sup>5</sup> استخدم اصطلاح "هيئة الري" في هذه الدراسة بشكل عام ليشير إلى أي هيئة، أو إدارة، أو مصلحة، أو وزارة تكون مسؤولة عن الشؤون المتصلة بالري أو المياه في كافة أنحاء البلاد أو الولاية أو المحافظة في الدولة المعنية.

مستخدمي المياه في مجموعة مختارة من الدول، وهي: كولومبيا، والهند، والمكسيك، ونيبال، والفلبين، وتركيا. غير أنه في حالة الهند، انحصرت الدراسة في ثلاث ولايات هي أوريسا، ومهاراشترا، وتاميل نادو. وقد تأثر اختيار هذه الدول والولايات الى حد كبير بمدى توفر نسخ من الأدوات القانونية المتعلقة باتحادات مستخدمي المياه فيها باللغة الانجليزية لدى البنك الدولي.<sup>6</sup> ومع ذلك، أخذ الاختيار في الحسبان أن المشاركة في ادارة شؤون الري في هذه الدول تجتاز مراحل مختلفة من مراحل تقبلها وتنفيذها. ففي حين بلغت المكسيك مرحلة متقدمة لحد ما في تنفيذ عملية مشاركة المستخدمين في ادارة شؤون الري، لا تزال الهند في مرحلة مبكرة منها، وتقع بقية البلدان التي تشملها الدراسة في مواقع مختلفة بين هاتين الدولتين. ومع ذلك، يتعين التأكيد على أنه لم يكن قصد هذه الدراسة تقييم أي من هذه الحالات أو الحكم على أيها أدى عمله على أفضل الوجوه، إذ أن الهدف هو اجراء دراسة مقارنة للأطر القانونية لاتحادات مستخدمي المياه في هذه الدول والولايات. واستهدفت الملاحق الواردة في نهاية الدراسة تقديم أمثلة على الأنظمة الأساسية للاتحادات واتفاقيات نقل مسؤوليات ادارة الخدمات الى المنتفعين من المياه في دول تجتاز مراحل متباينة من المشاركة في ادارة شؤون الري.

---

<sup>6</sup> يصعب الحصول على وثائق الأنظمة الأساسية واتفاقيات نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه لأنها عادة غير منشورة.



## الفصل الأول

### القانون المخول

يتعين وجود قانون يخول صلاحيات انشاء اتحاد مستخدمي المياه لكي يصبح هذا الاتحاد كيانا قانونيا. ويمكن أن يكون هذا القانون "قانون مياه" عاما شاملا بحيث يغطي كافة الجوانب المتعلقة بالموارد المائية، بما في ذلك انشاء اتحادات مستخدمي المياه. ومن بين أمثلة القوانين الشاملة القانون الوطني للمياه في المكسيك،<sup>7</sup> وقانون الموارد المائية في نيبال.<sup>8</sup> كما يجوز أن يكون القانون المخول للصلاحيات قواعد ولوائح تنظيمية خاصة تختص على وجه التحديد بشؤون اتحادات مستخدمي المياه، وتستقي سلطاتها من قانون أساسي كما هي الحال في "القواعد التنفيذية واللوائح التنظيمية بشأن أحكام الأمر الجمهوري رقم 7607" المتعلق بصغار المزارعين في الفلبين.<sup>9</sup>

---

<sup>7</sup> في المكسيك، تنص المادة 50 من القانون الوطني للمياه، 1992، على تحويل منح امتيازات مياه الري الى "شخصيات اعتبارية، لغرض ادارة أو تشغيل نظام الري أو لاستخدام موارد المياه الوطنية على الشروع للأغراض الزراعية."

<sup>8</sup> في نيبال، تنص المادة 5 من قانون الموارد المائية، 1992 (قانون رقم 2048) على أنه " (1) يجوز للأشخاص الراغبين في الاستفادة من الموارد المائية من أجل المنفعة الجماعية على أساس مؤسسي أن ينشئوا اتحادات لمستخدمي المياه بالطريقة المنصوص عليها. (2) يجب على اتحاد مستخدمي المياه، الذي ينشأ بمقتضى المادة الفرعية (1) حسبما نص عليه أعلاه أن يسجل بالطريقة المنصوص عليها لدى السلطة المنصوص عليها. " ومع أن قانون الموارد المائية يخول انشاء اتحاد مستخدمي المياه، فان هذا الاتحاد لمستخدمي المياه يسجل كجمعية بمقتضى المادة (4) من قانون تسجيل الجمعيات.

<sup>9</sup> في الفلبين، يعرف القانون رقم 7607 (1993) كذلك بالوثيقة العظمى لحقوق صغار المزارعين. وتلزم القاعدة 95 من المادة 19 للقواعد التنفيذية بعض هيئات الري بأن "تقدم مساعدة فنية الى تنظيمات المزارعين فيما يتصل بتشغيل أنظمة الري. ومن ناحية أخرى، يكون تنظيم المزارعين مسؤولا عن صيانة واعادة تأهيل وترميم أنظمة الري المنقولة اليه من وزارة الزراعة والهيئة الوطنية للري."

ونظرا لعدم وجود قانون أساسي في الهند بشأن المياه على وجه التحديد أو بشأن اتحادات مستخدمي المياه، اعتمدت الولايات الهندية على قوانين مختلفة من أجل انشاء اتحادات مستخدمي المياه. ففي ولاية مهاراشترا، يتم انشاء اتحادات مستخدمي المياه وتسجيلها كجمعيات تعاونية بمقتضى "قانون الجمعيات التعاونية". ومن ناحية أخرى، يتم انشاء اتحادات مستخدمي المياه وتسجيلها كجمعيات بموجب "قانون تسجيل الجمعيات"<sup>10</sup> في ولايتي تاميل نادو، وأوريسا.

وفي الهند، كقاعدة عامة، ليس لدى الحكومة المركزية اختصاص على ما يتصل بشؤون الموارد المائية. إذ أن المياه من اختصاص الولاية المعنية حسب الدستور الهندي.<sup>11</sup> وبالتالي، أصدرت كل ولاية، أو اتبعت، قوانينها ولوائحها التنظيمية الخاصة بها فيما يتصل بموارد المياه، ونتيجة لذلك انبثقت أدوات قانونية متباينة قد تفسر الممارسات المتفاوتة بشأن اتحادات مستخدمي المياه في الولايات الثلاث التي بحثت هذه الدراسة أدواتها القانونية وحللتها. ومع ذلك، أصدرت الحكومة المركزية "السياسة الوطنية بشأن الموارد المائية" التي تمثل مجرد بيان بأفضل أساليب العمل واستهدفت التأثير على التشريعات والسياسات وأساليب العمل في الأمور المتصلة بالموارد المائية في الولايات الهندية. وبالنسبة للمشاركة في ادارة شؤون الري، تحت السياسة الوطنية بشأن الموارد المائية على أنه "يتعين بذل جهود لاشراك المزارعين تدرجا في الجوانب المختلفة لادارة

---

<sup>10</sup> تنص المادة (1)3 من قانون تسجيل الجمعيات في تاميل نادو، 1975، (قانون تاميل نادو رقم 27 لسنة 1975) على أنه "... يجوز بمقتضى هذا القانون تسجيل أي جمعية يكون غرضها ترويج التعليم، أو الحياة، أو الطبيعة، أو العلم، أو الدين، أو العمل الخيري، أو الاصلاح الاجتماعي، أو الفن، أو الحرف اليدوية، أو الصناعات المنزلية، أو الألعاب الرياضية، أو الرياضة البدنية (شاملة الألعاب داخل المباني)، أو الترفيه، أو الصحة العامة، أو الخدمات الاجتماعية، أو الأنشطة الثقافية، أو نشر المعرفة المفيدة، أو غيرها من الأغراض المفيدة الخاضعة لصلاحية تشريع الولاية فيما يتصل باصدار القوانين للولاية التي يجوز النص عليها."

<sup>11</sup> أنظر المادة (3)246، الجدول السابع، القائمة الثانية من قائمة الولاية، الفقرة 17 من دستور الهند. وتحدد تلك الفقرة المياه على أنها من شأن الولاية المعنية. وتنص الفقرة على ما يلي "17. المياه، بعبارة أخرى، امدادات المياه، والري والقنوات، والصرف الزراعي والسدود، وتخزين الكهرباء المائية تكون خاضعة لأحكام الفقرة 56 من القائمة الأولى". وتختص الفقرة 56 من القائمة الأولى بتنظيم وتنمية الأنهار وأودية الأنهار المشتركة بين الولايات.

أنظمة الري، ولا سيما بالنسبة لتوزيع المياه وتحصيل رسوم استهلاك المياه. وينبغي الاستعانة بالهيئات الطوعية في تثقيف المزارعين فيما يتصل باستخدام ادارة الموارد المائية بكفاءة.<sup>12</sup>

ومن الواضح أن ادراج أحكام محددة بشأن اتحادات مستخدمي المياه في القانون الشامل للموارد المائية، أو اصدار قواعد منفصلة أو قانون يختص باتحادات مستخدمي المياه يشير بجلاء الى اهتمام خاص والتزام بهذه الاتحادات من جانب الدولة. ونظرا لانعدام وجود هذه القواعد والقانون المحدد بشأن اتحادات مستخدمي المياه، اعتمدت الولايات الهندية على قوانين أخرى قد لا تكون ذات صلة وثيقة بالموارد المائية أو اتحادات مستخدمي المياه. ولعله من السابق لأوانه الجزم بمدى كفاية أو عدم كفاية قانون الجمعيات التعاونية وقانون تسجيل الجمعيات فيما يتصل بالتعامل مع القضايا المعقدة الخاصة باتحادات مستخدمي المياه.

ويتضمن قانون انشاء اتحادات مستخدمي المياه عادة أحكاما تشير الى أن اتحاد مستخدمي المياه المزمع انشاؤه هو كيان قانوني. ويعرف القانون الوطني للمياه في المكسيك "الفرد أو الشخصية الاعتبارية" على أنها "الأفراد، وأهيدوس (ejidos)، والمجتمعات المحلية، والاتحادات، والشركات، والشخصيات الاعتبارية الأخرى التي يعترف القانون بوضعها القانوني، حسب الأشكال والقيود التي يحددها ذلك القانون"<sup>13</sup> وتتص المادة 6(1) من قانون الموارد المائية في نيبال على أنه "يتعين أن يكون اتحاد المستخدمين شخصية اعتبارية مستقلة ذات أيلولة دائمة." ويعالج مثل هذا القانون المخول أيضا العلاقة بين اتحادات مستخدمي المياه وهيئة الري، وواجبات والتزامات الهيئة والاتحادات، وهيكल رسوم استخدام المياه، وعمليات التشغيل والصيانة، والرسوم الأخرى. ويجوز أيضا أن يحدد القانون المخول لإنشاء اتحاد مستخدمي المياه القضايا الرئيسية التي يتعين أن يعالجها النظام الأساسي للاتحاد واتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى الاتحاد.

<sup>12</sup> الهند، السياسة الوطنية للموارد المائية، وزارة الموارد المائية، (1987)، الفقرة 12.

<sup>13</sup> المكسيك، القانون الوطني للمياه، الملاحظة 7 أعلاه، المادة 1، الفصل السابع. العبارة أهيدوس (ejidos)، تعني حسب استخدامها في هذا القسم، مجتمعات المزارعين المحلية المستخدمة للمزارع المملوكة على الشيوع.

وتعتبر كافة الجمعيات، شاملة اتحادات مستخدمي المياه، المنشأة والمسجلة في أي ولاية في الهند بموجب قانون الجمعيات التعاونية أو قانون تسجيل الجمعيات، كيانات قانونية قادرة على التعاقد، وفتح واستخدام حسابات بالبنوك، ورفع القضايا والمثول أمام المحاكم. غير أنه، نظرا لطبيعة هذين القانونين فإنهما لا يعالجان القضايا المتصلة باتحادات مستخدمي المياه والتي تعالج عادة في إطار قانون المياه أو القانون المخول لإنشاء اتحادات مستخدمي المياه.

## الفصل الثاني

### النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه

في معظم التشريعات، يتعين أن يكون اتحاد مستخدمي المياه، سواء أنشئ بمقتضى قانون منفصل أو بموجب قانون عام شامل مخول للانشاء، مسؤولاً عن اعداد نظامه الأساسي والاتفاق عليه قبل انجاز عملية تسجيله ككيان قانوني، وقبل السماح له بمزاولة عملياته. ويجوز أن يطلق على هذا النظام الأساسي اصطلاح "اللوائح التنظيمية"، أو "الدستور"، أو "الميثاق"، أو "اتفاقية الانشاء". وتشمل المسائل التي يتعين أن يعالجها النظام الأساسي ما يلي:

(1) **المعلومات الأساسية وأهداف اتحاد مستخدمي المياه:** تشمل المعلومات الأساسية اسم اتحاد مستخدمي المياه، والقانون الذي سجل الاتحاد بموجبه، ورقم تسجيله، وعنوانه، وتحديدًا واضحا للمجال الذي يخدم الاتحاد فيه، أو منطقة عملياته. ويمكن أن تكون منطقة العمليات كافة منطقة الري أو المنسوب الحاكم لكافة منطقة قناة توزيع مياه الري، أو القناة الفرعية، أو القناة المنفرعة من القناة الفرعية، أو المسقى. ويمكن كذلك تحديد منطقة الري حسب مساحتها بالأكر، أو الهكتار [أو الفدان أو الدونم].

ويشمل النظام الأساسي في العادة أيضا بيانا عاما بأهداف اتحاد مستخدمي المياه. وقد تشمل هذه الأهداف: المشاركة في ادارة، وتشغيل، وصيانة، وتحسين البنية الأساسية لمنشآت الري حيث يتولى اتحاد مستخدمي المياه المسؤوليات المتصلة بجمع رسوم مقابل استهلاك المياه، وتوفير خدمات الري والصرف الزراعي الى أعضائه.

(2) **معايير الانضمام الى عضوية اتحاد مستخدمي المياه:** تقصر معظم الأنظمة الأساسية عضوية اتحادات مستخدمي المياه على مالكي الأراضي المسجلين<sup>14</sup> في اطار الوحدة

<sup>14</sup> قد لا تشجع أنظمة ادارة الأراضي في بعض الدول التي يسمح للمزارعين فيها بحيازة الأراضي لفترة قصيرة من الوقت على تكوين اتحادات مستخدمي المياه، اذ يكون المزارعون في هذه الأوضاع أقل حماسا للدخول في استثمارات طويلة الأجل وهم غير متأكدين من طول الفترة التي يسمح لهم فيها باستخدام الأراضي.

الهيدرولوجية، المشتغلين في مجال الزراعة على أساس التفرغ. فاذا باع أحد أعضاء اتحاد مستخدمي المياه أرضه، تلغى عضويته تلقائياً، ويصبح المالك الجديد مؤهلاً للانضمام الى عضوية اتحاد مستخدمي المياه. غير أن الأنظمة الأساسية في بعض الدول توسع نطاق الحق في الانضمام الى عضوية الاتحاد ليشمل المالك والمستأجر على حد سواء، كما هي الحال في نيبال حيث العضوية مفتوحة أمام ”المزارعين مالكي الأراضي أو حقوق الإيجار...“<sup>15</sup>. وفي مجموعة ثالثة من اتحادات مستخدمي المياه تشمل قائمة الأفراد المؤهلين للانضمام الى عضوية اتحادات مستخدمي المياه أكثر من مجرد مالكي الأراضي والمستأجرين. ففي المكسيك، تنص الأنظمة الأساسية على أن يكون ” أعضاء الاتحاد المؤسسون والمنضمون اليه في المستقبل على حد سواء هم المالكون أو الحائزون بأي حق كان على الأراضي الواقعة داخل حدود الوحدة المؤشرة على الخريطة...“<sup>16</sup> وفي ولاية مهاراشترا الهندية يتسع نطاق عضوية اتحاد مستخدمي المياه ليضم ”أي مالك / زارع / مستأجر دائم / مستأجر محمي في منطقة عمليات الجمعية...“<sup>17</sup> ويوسع المثالان الأخيران نطاق عضوية اتحاد مستخدمي المياه ليشمل أكثر من المالكين والمستأجرين حيث يضم المزارعين ذوي الحقوق العرفية على الأراضي التي يزرعونها، والذين قد لا تكون لديهم وثائق تثبت تسجيل ملكيات تلك الأراضي. ويبدو أن النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه في ولاية مهاراشترا يضم فئات أخرى من المستخدمين مثل العاملين بنظام المزارعة أو المتعدين على أراضي الغير وهم كثيرون في بعض أجزاء الهند.

ويبقى هناك سؤال ربما احتاج الى اجابة عنه وهو، هل يصبح مستأجر الأرض الزراعية عضواً في اتحاد مستخدمي المياه بحكم حقه الشخصي لكونه مستأجراً، أم يصبح عضواً بالنيابة عن مالك الأرض المسجل؟ وما هي حقوق والتزامات هؤلاء المالكين والمستأجرين؟ يصف الاطار 1-2 حقوق والتزامات كليهما، وحقوق والتزامات مستخدمي المياه غير المالكين للأراضي

<sup>15</sup> أنظر نيبال ”دستور منظمة الري الزراعي في شاباكوت“، (1989)، 2045، الفقرة 6.

<sup>16</sup> أنظر المادة 8 من ”النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي الري الزراعي، وحدة الري ك - 61، القناة الرئيسية العليا، منطقة الري رقم 041 في ريو ياكوي، ولاية سونارا، المكسيك، 1992.“

<sup>17</sup> أنظر مهاراشترا ”نموذج النظام الأساسي للجمعية التعاونية لمستخدمي المياه“، الفقرة 5.

الزراعية، والمالكين غير المستخدمين للمياه، حسبما نص على ذلك النظام الأساسي لأحد اتحادات مستخدمي المياه في كولومبيا.

**الإطار 2-1: مستخدمو المياه غير المالكين للأراضي الزراعية، ومالكو الأراضي الزراعية غير المستخدمين للمياه، كولومبيا**

**" المادة 10: المسؤولية المشتركة لمالكي الأراضي غير المستخدمين للمياه**

عندما لا يكون مستخدم المياه مالكا للأرض ومستخدمًا للمياه معًا، يلتزم المستخدم، في العقد الموقع مع المالك والذي يسمح للمستخدم بموجبه بزراعة الأرض، بأن يقبل تحمل المسؤولية المشتركة مع المالك، وبالتالي يضمن كافة الأفعال، والاجراءات، والفواتير المستحقة السداد عند انتهاء علاقة الاستخدام لأي سبب كان مع منطقة الري.

**الإشتراط 1:** تلتزم منطقة الري باعداد قائمة حديثة بالمستخدمين غير المالكين للأراضي الذين تركوا للمالك فواتير غير مسددة تتصل بالأمور المشار إليها في هذه المادة.

يتعين على المالك اصدار شهادة مصدقة تبين سداد كافة الفواتير بالكامل لكي يعاد قبول مثل هؤلاء المستخدمين غير المالكين للأراضي كأعضاء في اتحاد مستخدمي المياه.

**الإشتراط 2:** عندما تتغير ملكية المزرعة، فان المالك الجديد أو مستخدمي المياه الجدد الذين يوقع المالك الجديد عقودا معهم لزراعة الأرض المعنية، لا يجوز اضافتهم الى القائمة الرئيسية لمستخدمي المياه حتى يتم تسديد كافة الفواتير المستحقة السداد عن تلك المزرعة الى منطقة الري.<sup>18</sup>

(3) **عدد المزارعين المطلوب لانشاء اتحاد مستخدمي المياه:** تنص معظم الأنظمة الأساسية على وجوب انضمام ما لا يقل عن 51 في المائة من مالكي الأراضي المسجلين في منطقة المنسوب الحاكم التي يزعم انشاء اتحاد مستخدمي المياه فيها قبل السعي لتسجيل الاتحاد، وقبل السماح له بمزاولة عملياته. غير أن بعض الأنظمة الأساسية تسمح لاتحاد مستخدمي المياه بالسعي لانجاز عملية التسجيل استنادا الى عدد المزارعين المنضمين اليه، أو الى حجم حيازات الأرض التي ستقع في منطقة عملياته بصرف النظر عن عدد المزارعين المنضمين الى الاتحاد.

<sup>18</sup> أنظر "اللائحة التنظيمية العامة بشأن تنمية الأراضي الواقعة في منطقة الري عن طريق تفويض سلطات المعهد الكولومبي للهيدرولوجيا، والأرصاد الجوية، وتطوير الأراضي"، الاتفاقية رقم 41 (16 نوفمبر 1977)؛ في هيرفي بلوسكوليك، "نظاما الري في كولومبيا"، ورقة العمل رقم 264 في سلسلة تقارير استعراض أداء المشروعات، (البنك الدولي) الصفحة 50 (سبتمبر 1989).

ففي أوريسا "يتعين أن يكون ما لا يقل عن 51 في المائة من مالكي الأراضي المسجلين في منطقة المنسوب الحاكم التي يغطيها اتحاد مستخدمي المياه منضمين كأعضاء في الاتحاد، أو أن تكون حيازات أراضي الأعضاء على الأقل 51 في المائة من المساحة الكلية الخاصة بالاتحاد المقترح".<sup>19</sup> إضافة إلى ذلك، حالما يتم انضمام 51 في المائة من المزارعين إلى اتحاد مستخدمي المياه وتسجيلهم، في بعض الحالات، يعتبر كافة المزارعين الآخرين في منطقة المنسوب الحاكم قد أصبحوا أعضاء في ذلك الاتحاد. ففي المكسيك، "يعتبر كافة المستخدمين لمياه الري المدرجين في السجل أعضاء لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات، رغم أنهم أعضاء غير مؤسسين للاتحاد، طالما ظلوا يستخدمون مياه الري ويدفعون الرسوم مقابل استخدامها، ويعتبرون بمقتضى هذا قد وافقوا ضمناً على الانضمام إلى الاتحاد".<sup>20</sup>

(4) **وضع اتحاد مستخدمي المياه ككيان قانوني:** مع أن القانون المخول يحدد اتحاد مستخدمي المياه عادة على أنه كيان قانوني، تدرج عادة في النظام الأساسي للاتحاد تفاصيل إضافية تتصل بما ينطوي عليه ذلك. وينص عادة على تخويل اتحاد مستخدمي المياه القيام بتوقيع العقود وإقامة الدعاوى بصفته الشخصية، والمرافعة في الدعاوى التي ترفع ضده.<sup>21</sup> ويمكن أيضاً تخويل اتحاد مستخدمي المياه اقتراض الأموال من مصادر القطاع الخاص، واستخدام ممتلكاته

---

<sup>19</sup> أنظر المادة 5(1) من "نموذج النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه" في ولاية أوريسا، 1995. قد يترتب على النص الخاص بنسبة "51 في المائة من حيازات الأراضي" محاباة المزارعين ذوي الحيازات الكبيرة، وربما نتج عن ذلك استبعاد صغار المزارعين.

<sup>20</sup> أنظر المادة 8 من النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي الري الزراعي، الملاحظة 16 أعلاه.

<sup>21</sup> أنظر، على سبيل المثال، المادة 20(1) من قانون تسجيل الجمعيات في تاميل نادو، الملاحظة 10 أعلاه، والتي تنص على أن اللجنة التنفيذية أو أي موظف مسؤول "يخوله في هذا الصدد نظامها الأساسي، يجوز أو يرفع أو يدافع بنفسه أو بالوساطة أي دعوى أو إجراء قانوني آخر يمس أو يتعلق بأي ممتلكات أو حق أو مطالبة تخص الجمعية المسجلة ويجوز أن يقاضى أو ترفع ضده دعوى فيما يتصل بمثل هذه الممتلكات، أو الحقوق، أو المطالبات." غير أن المادة 21(1) تنص على أن الأحكام الصادرة ضد هذا الموظف "لا ينبغي أن تطبق على ممتلكات هذا الموظف الشخصية المنقولة وغير المنقولة، أو ضد شخصه، بل ضد ممتلكات الجمعية المسجلة".



كضمان اضافي، اذا لزم.<sup>22</sup> وفي المكسيك، تمنع اتفاقية نقل مسؤوليات هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه صراحة التعهد بتقديم حصيللة الرسوم المتحصلة مقابل خدمات الري حاليا أو في المستقبل كضمان أو ضمان اضافي لأي من اقتراضات اتحاد مستخدمي المياه.<sup>23</sup> ويعين رئيس أو أمين سر اتحاد مستخدمي المياه عادة بتمثابة الشخص الذي ترفع القضايا باسمه، ويوقع نيابة عن الاتحاد على كافة العقود، والمرافعات، والتوكيلات القانونية، والبيانات، والالتماسات المكتوبة.

(5) **الهيكل التنظيمي والادارة الداخلية:** مع أنه بالامكان تنظيم اتحادات مستخدمي المياه بطرق مختلفة،، فان أكثر طريقتين شائعتين لتنظيم اتحاد مستخدمي المياه على مستوى الأعضاء هما: (1) الهيئة العامة لاتحاد مستخدمي المياه التي تتألف من كافة الأعضاء المسجلين الذين سدوا الرسوم المستحقة عليهم كما هي الحال في المكسيك، ونيبال، وولايات مهاراشترا، وأوريسا، وتاميل نادو في الهند؛ أو (2) الهيئة العامة (general body)، التي يمكن أن تسمى الجمعية العامة (general assembly) [الاجتماع العام]. وتتألف من مندوبين ينتخبون مباشرة لتمثيل مناطق الري المختلفة أو الوحدات الفرعية داخل الوحدة الهيدرولوجية، كما هي الحال في بعض اتحادات مستخدمي المياه في تركيا. وفي الحالة الأخيرة، لا يوجد تنظيم منفرد يضم كافة الأعضاء. ويصف الاطار 2-2 الهيكل التنظيمي لأحد اتحادات مستخدمي المياه في تركيا حيث تنتخب الوحدات الفرعية مندوبين ليمثلوها في الهيئة العامة للاتحاد.

---

<sup>22</sup> في نيبال، بالاضافة الى النظام الأساسي bylaws لاتحاد مستخدمي المياه الذي يسمى "دستورا constitution"، بإمكان الهيئة التنفيذية لاتحاد مستخدمي المياه اصدار قواعدها التشغيلية (المسماة لوائح bylaws). وتنص المادة 6-2 من "النظام الأساسي لاتحاد الري الزراعي في نيبال (مع اشارة خاصة الى مشروع الري في شاباكوت)"، الملاحظة 15 أعلاه، "حيث يقتضي القرض من البنك توفر ضمان اضافي، يلتزم المنتفعون بتقديم وثائق ملكية أراضيهم (Lalpurja) الى البنك عن طريق التنظيم." تجدر الملاحظة في هذه الحالة أنه رغم تقديم القرض الى اتحاد مستخدمي المياه، الجهة المتلقية لحصيللة القرض والموقع على وثائق القرض بصفته الشخصية، فان مقدمي الضمان الاضافي هم أعضاء الاتحاد المنفردون، وكل منهم كيان قانوني منفصل عن اتحاد مستخدمي المياه.

<sup>23</sup> أنظر المادة 9، البند سادس عشر من "أداة منح الامتيازات، اتحاد مستخدمي الري الزراعي، وحدة الري ك - 95، القناة الرئيسية العليا، منطقة الري رقم 041، نهر ريو ياكوي، جمعية أهلية، المكسيك"، بتاريخ يناير 1992.

## الاطار 2-2: الهيكل التنظيمي، اتحاد الري في كوركوتلي، بتركيا

يرد وصف تفصيلي للهيكل التنظيمي لاتحاد الري في كوركوتلي بتركيا في النظام الأساسي للاتحاد. وحسب المادتين 2 و3 من النظام الأساسي، يتألف أعضاء الاتحاد من 18 سلطة محلية (قرى بصورة رئيسية) حيث يتم استخدام مياه نهير كوركوتلي ومرفق الري به. يقوم كل عضو بالاتحاد بانتخاب مندوبين ليمثلوه في مجلس الاتحاد. ويحدد النظام الأساسي عدد المندوبين الذين يتعين على كل سلطة محلية انتخابهم، حيث يتراوح العدد بين مندوبين اثنين و18 مندوبا، ويكون مجمل المندوبين في مجلس الاتحاد 65 مندوبا. وبالإضافة الى المندوبين، تنتخب كل سلطة محلية عددا معينا من المندوبين البديلين (نصف عدد المندوبين الأصليين). وفي حالة استقالة مندوب يحل محله المندوب البديل. وتجري الانتخابات لشغل مناصب مجلس الاتحاد مرة كل أربع سنوات، ويتعين على المجلس الاجتماع مرتين كل سنة على الأقل. ويمنح النظام الأساسي مجلس الاتحاد سلطات على عدد من الأمور. وينتخب مجلس الاتحاد، من أجل تسيير الشؤون اليومية، لجنة الاتحاد التي تتكون من تسعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الاتحاد. ويكون رئيس مجلس الاتحاد رئيسا للجنة الاتحاد أيضا وله صوت الترجيح في حالة تساوي أصوات الأعضاء المشتركين في التصويت. وتنتخب لجنة الاتحاد عضوين من أعضائها للعمل كمراجعين للحسابات ولهم صلاحية استعراض ومراجعة سجلات وحسابات الاتحاد مرة كل 15 يوما.<sup>24</sup>

تجتمع الهيئة العامة عادة مرة كل سنة من أجل انتخاب الجهاز التنفيذي للاتحاد، ولمناقشة الميزانية وبرنامج العمل السنوي والموافقة عليهما، وفي بعض الحالات، ما يتصل بأنماط تعاقب المحاصيل وتناوب مياه الري، وتحديد هيكل رسوم استخدام المياه. وتحدد الهيئة العامة أيضا حد الاقتراض المسموح به، وتوافق على تسوية المطالبات، ولها صلاحية فصل أي عضو من الجهاز التنفيذي، أو طرح صوت عدم الثقة في الجهاز التنفيذي وانتخاب جهاز جديد. وبالامكان عقد اجتماعات غير عادية في أي وقت عندما تعتبر أغلبية أعضاء الجهاز التنفيذي أن ذلك ضروريا، أو عند تقدم نسبة مئوية معينة من كافة أعضاء الهيئة العامة بطلب عقد الاجتماع، ولا تقل تلك النسبة عادة عن نصف مجموع الأعضاء. ويشمل النظام الأساسي أيضا تفاصيل بشأن الطريقة التي تتم بها الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة، والنصاب القانوني اللازم لهذه الاجتماعات، وعواقب عدم اكتمال النصاب القانوني في أي اجتماع.

<sup>24</sup> أنظر تركيا، "النظام الأساسي لاتحاد الري في كوركوتلي، (1976)،" المادتين 2 و3.

وتنتخب الهيئة العامة الجهاز التنفيذي عادة مرة كل عدد معين من السنوات. غير أنه بدلا عن ذلك، قد يتألف الجهاز التنفيذي من رؤساء قيادات كل فتحة للتحكم في مياه الري تم انتخابهم، كما هي الحال في ولاية تاميل نادو في الهند، بدلا عن انتخابه من قبل الهيئة العامة. ويصف الاطار 2-3 إجراءات انتخاب مثل هذا الجهاز التنفيذي.

الاطار 2-3: انتخاب الجهاز التنفيذي لاتحاد مستخدمي المياه، ولاية تاميل نادو، الهند  
” 8. يحق لكافة مالكي الأراضي المسجلين في منطقة المنسوب الحاكم للقناة الفرعية / مجموعة فتحات التحكم في مياه الري أن يكونوا أعضاء في الهيئة العامة.  
يقوم مالكو الأراضي المسجلين في اطار فتحة المنسوب الحاكم لمياه الري الملتحقون كأعضاء في الهيئة العامة، بانتخاب ثلاثة ممثلين عن كل فتحة، يكون من بينهم رئيس لكي يشكلوا لجنة على مستوى فتحة الري لتتولى توزيع المياه في منطقة فتحة المنسوب الحاكم. ويكون الرئيس المنتخب عن كل فتحة عضوا في الجهاز التنفيذي لمجلس المزارعين“.<sup>25</sup>

ويتولى الجهاز التنفيذي تسيير الشؤون اليومية لاتحاد مستخدمي المياه، ويكون خاضعا لرقابة الهيئة العامة. ويتألف الجهاز التنفيذي عادة من الرئيس (أو رئيس مجلس الادارة)، ونائب الرئيس (أو نائب رئيس مجلس الادارة)، وأمين السر، وأمين الخزانة، وعدد معين من الأعضاء، ولا يدفع مقابل لشغل هذه المناصب في العديد من الدول. والاستثناء الوحيد لذلك هو تركيا حيث يتلقى رئيس اتحاد مستخدمي المياه راتبا، ويتلقى بقية أعضاء الجهاز مكافآت شرفية مقابل عملهم. وتحدد الجمعية العامة للاتحاد رواتب رئيس الجهاز التنفيذي وموظفيه، ومكافآت أعضائه الآخرين. ويشمل النظام الأساسي كذلك أحكاما بشأن تفاصيل أخرى مثل النصاب القانوني المطلوب لاجتماعات الجهاز التنفيذي، وطريقة شغل المناصب الشاغرة بسبب الاستقالات أو أي سبب آخر.

ويمكن توسيع نطاق عضوية الجهاز التنفيذي لتشمل المنظمات غير الحكومية، أو أي مؤسسة أخرى مهتمة بالزراعة المروية، بما في ذلك ممثل عن هيئة الري، لكن لا يحق لمثل هؤلاء الأعضاء الادلاء بأصواتهم.

<sup>25</sup> أنظر تاميل نادو، ”تمودج النظام الأساسي لمجلس المزارعين“، (1994).

ويكون لدى الجهاز التنفيذي كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون اتحاد مستخدمي المياه وتحقيق أهدافه. وتشمل هذه الصلاحيات تعيين جهاز الموظفين اللازم للمساعدة في تشغيل وصيانة وترميم منشآت نظام الري والصرف الزراعي وتحديد مستحقاتهم مقابل عملهم، إضافة إلى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتصلة بالرسوم المختلفة الواجب جبايتها من الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، وكذلك وضع السياسات الخاصة بالتشغيل والصيانة. وتشمل هذه الرسوم عادة الرسوم مقابل استخدام المياه، وعمليات التشغيل والصيانة، ورسوم عضوية الاتحاد.<sup>26</sup> ورسوم العضوية، حسب تسميتها، تجبى من الأعضاء فقط. ويتم تحصيل هذه الرسوم في وقت أو أوقات معينة كل سنة، وتستخدم فقط في أنشطة تتصل بشؤون الأعضاء مثل إيجار مباني الاتحاد، وتجهيز المكاتب بالمعدات والأثاثات، والتدريب، وإعداد وتوزيع المواد الإعلامية، ولتغطية أية تكاليف يتم تحملها مقابل عقد اجتماعات الجهاز التنفيذي والهيئة العامة. وربما نص النظام الأساسي على فرض نسب مئوية معينة كغرامة مقابل التأخير في سداد رسم معين في تاريخ محدد بعينه.

يفتح عادة حساب مصرفي باسم اتحاد مستخدمي المياه يتألف من حسابات فرعية من بينها حساب لرسوم استخدام المياه، وصندوق لعمليات التشغيل والصيانة، وآخر لرسوم العضوية. ويوافق الجهاز التنفيذي أيضا على نفقات التشغيل، وتوظيف العمال، وتنظيم المساهمات بالعمل التي يقدمها الأعضاء، وإمسك حسابات وسجلات منتظمة بالمبالغ المتحصلة والمصرفية المتصلة برسوم استخدام المياه، وصندوق التشغيل والصيانة، ورسوم العضوية. ويطلب من الجهاز التنفيذي عادة عرض هذه الحسابات والسجلات للمراجعة السنوية وتقديم تقارير عنهما إلى الجمعية العامة

---

<sup>26</sup> لا يتعين بالضرورة أن يتم سداد الرسوم أو المصاريف نقدا. ففي إحدى قرى الفلبين ” يتوجب أداء الرسوم في شكل عدد من الكيلوغرامات من الأرز عن كل هكتار: وقد بلغت هذه الرسوم 130 كيلوغراما من الأرز عن كل هكتار أثناء الموسم الرطب المطير و95 كيلوغراما عن الهكتار الواحد في الموسم الجاف. وبالنسبة لكل قطاع من دافعي الرسوم، يقدم جابي رسوم المياه الفواتير لكل مزارع، وبعد الحصاد، يستلم جابي الرسوم الأرز من كل مزارع ويقدم له أيضا مقابل الاستلام. ومن ثم يقوم الجابي ببيع الأرز وتسليم الإيرادات إلى الاتحاد. أنظر شارلز غوناسيكارا، الفلبين، مشروع الري الجماعي، في ” المرجع الأساسي للبنك الدولي حول المشاركة The World Bank Participation Sourcebook، الصفحة 112 في الطبعة الانجليزية (1996)“.

أثناء الاجتماع السنوي للموافقة عليهما. ويمكن أن يشمل الجهاز التنفيذي أعضاء معينين كمراجعين على وجه التحديد.<sup>27</sup>

ويتوقع أيضا أن يعمل الجهاز التنفيذي الترتيبات اللازمة لتدريب وتثقيف أعضاء اتحاد مستخدمي المياه فيما يتصل بإدارة شؤون المياه، والاستخدام الأمثل والكفاءة للمياه وأنماط تعاقب المحاصيل، ووضع اجراءات لتسوية المنازعات بين أعضاء الاتحاد. ويشمل النظام الأساسي اجراءات لمعالجة الشكاوى المقدمة من الأعضاء وتسوية المنازعات فيما بينهم، وتلك الناشئة بين الأعضاء والجهاز التنفيذي. كما يحدد النظام الأساسي اجراءات التصويت على اقالة الجهاز التنفيذي، عن طريق طرح صوت عدم الثقة فيه، شاملة الأغلبية اللازمة لاتخاذ مثل هذا القرار.

**(6) التشغيل والصيانة:** أحد الأهداف الرئيسية لاتحاد مستخدمي المياه هو تشغيل وصيانة نظام الري والصرف الزراعي المنقول اليه بأسلوب يتسم بالكفاءة والاقتصاد، وبمشاركة كافة الأعضاء مشاركة تامة ونشطة. ويشمل التشغيل استلام كميات المياه بالجملة من هيئة الري بمعدل معين عند مخرج القناة الثانوية / قناة التوزيع الفرعية ومن ثم توزيع هذه المياه بطريقة عادلة وفي مواعيدها على كافة المزارعين في الوحدة الهيدرولوجية سواء أكانوا أعضاء أم غير أعضاء في اتحاد مستخدمي المياه حسب الاجراءات والمعايير المتفق عليها مع هيئة الري. ويحدد النظام الأساسي، بالاتفاق مع هيئة الري، المعايير اللازمة لتوزيع المياه على الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء والتي يمكن أن تستند الى نوع المحصول المزروع أو المساحة المزمع ربيها، أو كليهما. ويشمل النظام الأساسي أيضا معايير تقدير الرسوم مقابل استخدام المياه والتشغيل والصيانة الواجب تحصيلها من الأعضاء وغير الأعضاء. ويمكن أن يشمل صندوق التشغيل والصيانة مصادر دخل أخرى غير الرسوم المتحصلة من الأعضاء. ويصف الاطار 2-4 صندوق التشغيل والصيانة المنشأ حسب النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه في ولاية أوريسا الهندية.

---

<sup>27</sup> أنظر اتحاد الري في كوركويتيلي، الاطار 2-2، الصفحة 14 أعلاه.

الاطار 2-4: صندوق التشغيل والصيانة، ولاية أوريسا، الهند

"30- الموارد المالية:

ينشئ "الاتحاد" صندوقا يسمى "صندوق التشغيل والصيانة" وتدبر موارده بكافة الطرق التالية أو أي منها.

- (1) بالحصص.
- (2) بالاشتراكات من الأعضاء وغير الأعضاء عن كل هكتار.
- (3) بالتبرعات من الأعضاء، أو مالكي الأراضي داخل منطقة العمليات، أو أي مؤسسة، أو صندوق ائتمان، أو حكومة الولاية.
- (4) بتلقي الدعم، والمنح المالية من حكومة الولاية.
- (5) من الأرباح الناشئة من ايجار الأدوات/المعدات الى المزارعين، أو من فرق الهامش بين أسعار المياه المتحصل على كمياتها بالجملة على أساس حجم المياه حسب الأسعار التي تحددها الوزارة المعنية في حكومة الولاية من وقت لآخر وبين أسعار المياه المباعة الى الأعضاء بعد الحصول على موافقة الوزارة المعنية في الحكومة.
- (6) من العمولة المتحصلة من حكومة الولاية عن تحصيل رسوم المياه من الأعضاء وتحويلها الى الوزارة المعنية في الحكومة.

"31- استثمار وتشغيل الموارد المالية:

يجوز " للاتحاد" الاحتفاظ بأمواله في حسابات ودائع ثابتة ذات فائدة في بنك غراميا المؤمن، تعتمدها الحكومة من خلال الوزارة/سلطات مشروعات الري المعنية، في حساب مشترك باسم أمين السر ورئيس مجلس الادارة/العضو المخول من قبل الجهاز التنفيذي [الاتحاد مستخدم المياه]. ويتعين انفاق الفوائد المتحققة من الوديعة الثابتة على تشغيل وصيانة نظام الري والأنشطة المرتبطة به حسبما يقرر الجهاز التنفيذي.

ويجوز لأمين السر أن يحتفظ في عهده الشخصية بمبلغ لا يتجاوز 1000 روبية للنفقات النثرية (نفقات المكتب الملحة الضرورية). ويتم سداد كافة المدفوعات، خلاف الرواتب، والتي تتجاوز مبلغا معيناً، حسبما يقرر الجهاز التنفيذي، بشيكات يوقعها أمين السر ورئيس مجلس الادارة أو أي عضو آخر يخوله الجهاز التنفيذي.<sup>28</sup>

<sup>28</sup> أنظر أوريسا، نموذج النظام الأساسي، الملاحظة 19 أعلاه، الفقرة 30.

كذلك يمنح اتحاد مستخدمي المياه صلاحية تطبيق الانضباط في استخدام المياه، وحل أي منازعات بشأن تقاسم المياه التي تنشأ بين المزارعين الذين تروى أراضيهم من مخرج قناة المياه، أو بين مجموعة المزارعين الذين تروى أراضيهم من مخرج قنوات جانبية، أو ثانوية، أو فرعية. وتشمل المسؤوليات الرئيسية لاتحاد مستخدمي المياه (1) تحصيل رسوم المياه من مستخدميها، سواء أكانوا أعضاء أم غير أعضاء، وتحويلها الى هيئة الري، و(2) تحديد وتحصيل الرسوم المتصلة بتشغيل وصيانة وترميم نظام الري والصرف الزراعي من الأعضاء وغير الأعضاء. إضافة الى ذلك، يجوز أن يكون اتحاد مستخدمي المياه مسؤولاً، في بعض الحالات، عن الموافقة على أنماط تعاقب المحاصيل والمساحات المروية بالنسبة لكل محصول داخل منطقة عمليات الاتحاد. ويكون لدى الاتحاد أيضاً سلطة معاينة أنظمة الري والصرف الزراعي في منطقة عملياته لتحديد طريقة توزيع المياه من أجل ضمان منع الهدر أو سوء الاستخدام أو استخدام المياه من غير اذن، وتحديد حصص المياه وتوزيعها أثناء فترات النقص والأزمات.

(7) رسوم استخدام المياه: ترد الاشارة الى رسوم استخدام المياه عادة في القانون المخول لانشاء اتحاد مستخدمي المياه حيث ينص على وجوب دفع المستخدمين مقابل استخدام المياه، ويحدد القانون أيضا الطريقة التي تحسب بها أسعار المياه.<sup>29</sup> إضافة الى ذلك، ترد تفاصيل أخرى عن رسوم استخدام المياه في كل من النظام الأساسي واتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه. ومن شأن ادراج أحكام تتصل برسوم استخدام المياه في النظام الأساسي خدمة غرض تأسيس مسؤولية كل عضو في الاتحاد عن سداد ما يستحق عليه، بينما يخدم ادراج هذه الأحكام في اتفاقية النقل تأسيس مسؤوليات اتحاد مستخدمي المياه، ككيان قانوني، عن سداد رسوم الاستخدام المستحقة لهيئة الري.

---

<sup>29</sup> أنظر تقرير عن التنمية في العالم 1992، الملاحظة 1 أعلاه حيث ورد أن مياه الري مدعومة بشكل كبير في معظم البلدان في العالم، ويندر أن يدفع مستخدمو المياه أكثر من 10 في المائة من تكاليف التشغيل. والتبرير المقدم لهذا الدعم في كثير من الأحيان هو أنه... ” وسيلة للتعويض عن أسعار المنتجات الزراعية المنخفضة التي يجري التحكم فيها للحفاظ على انخفاض أسعار الأغذية في المدن.“ أنظر جيرمي بيركوف، ”استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا“، البنك الدولي، الصفحة 36 في الطبعة الانجليزية، 1994 [الصفحة 36، في الطبعة العربية 1994].

تنص السياسة الوطنية للموارد المائية في الهند على أنه ” يجب أن تعكس أسعار المياه للمستخدمين ندرة الموارد المائية، وأن تعزز حفز الاقتصاد في استخدام المياه. ويتعين أن تكون الأسعار كافية لتغطية التكاليف السنوية للتشغيل والصيانة وتغطية جزء من التكاليف الثابتة. ويتعين بذل جهود للتوصل الى هذا الهدف خلال فترة، بينما يجب التأكد من توفر امدادات مائية مضمونة لعمليات الري وفي مواعيدها المناسبة. وينبغي ترشيد أسعار المياه السطحية والجوفية مع ايلاء الاهتمام بمصالح صغار المزارعين والهامشيين منهم. “<sup>30</sup>

بصورة عامة، يمكن تحديد رسوم استخدام المياه استنادا الى حجم المياه المستخدمة أو على أساس الهكتار المروي منها. ومع ذلك، يمكن أن تشمل المعادلة تفاصيل أخرى مثل المحصول والموسم الزراعي. ففي الهند، تحدد رسوم استخدام المياه ”... سنويا لمشروعات الري السطحي على أساس المحصول في كل هكتار بحيث تتفاوت الأسعار حسب نوع المحصول والموسم الزراعي؛ وتفرض رسوم أعلى بشكل عام على المحاصيل التي تستهلك كميات أكبر من المياه، وفي المواسم التي تكون فيها مياه الري أكثر شحة.“<sup>31</sup>

وتشمل اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه عادة أحكاما بشأن طريقة حساب رسوم استخدام المياه، وتاريخ أو تواريخ قيام اتحاد مستخدمي المياه بسداد رسوم استخدام المياه الى هيئة الري. وقد تشمل الاتفاقية أحكاما بشأن دفع عمولة أو خصم تقدمه هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه مقابل تحصيله رسوم استخدام المياه. ومن ناحية أخرى، قد تفرض الهيئة رسوما على الاتحاد مقابل التأخير في السداد، أو تتقاضى فائدة على المبالغ المدفوعة بعد موعد استحقاقها. وتشمل اتفاقية النقل أيضا أحكاما تعطي هيئة الري الحق في ايقاف توصيل المياه اذا قصرّ اتحاد مستخدمي المياه في سداد رسوم استخدام المياه في حدود المدة الزمنية

---

<sup>30</sup> أنظر الهند، السياسة الوطنية للموارد المائية، الملاحظة 12 أعلاه، الفقرة 11.

<sup>31</sup> أنظر الهند، استعراض قطاع الري، الملاحظة 2 أعلاه، المجلد 2، الصفحة 59.



المنصوص عليها أو التي تم تمديدها.<sup>32</sup> إضافة الى ذلك، يجوز أن يطلب من مستخدمي المياه غير الأعضاء دفع أسعار أعلى من الأسعار التي يدفعها الأعضاء مقابل استخدام المياه.<sup>33</sup>

(8) **حقوق وواجبات الأعضاء:** يتساوى الأعضاء المؤسسون والمنضمون الى اتحاد مستخدمي المياه على حد سواء في الحقوق والواجبات، بما في ذلك الحق في التقاسم العادل للمياه الموزعة (استنادا الى نوع المحصول المزروع، ومساحة الأرض المزمع ريها، أو كليهما)، وفي تقاضي رسوم منهما عن المياه المقدمة لهما بناء على معايير ثابتة. كما يكون لكافة أعضاء اتحاد مستخدمي المياه الحق في أن تنتم دعوتهم لحضور كافة الاجتماعات، والتصويت، والتقدم لخوض انتخابات شغل مناصب أجهزة الاتحاد، شريطة سداد رسوم اشتراكاتهم ومستحقات استخدامهم للمياه والوفاء بالتزاماتهم الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي، وثبوت نزاهتهم، شاملة عدم وجود سجل اجرامي ضدهم. وتشمل الرسوم والمستحقات التي يتعين على أعضاء اتحاد مستخدمي المياه سدادها رسوم العضوية، ورسوم مقابل استخدام المياه، ورسوم تشغيل وصيانة نظام الري. وتكون رسوم العضوية مبلغا ثابتا بالنسبة لكافة الأعضاء، في حين تختلف رسوم استخدام المياه حسب حجم المياه المقدمة للعضو المعني، أو حسب الأسعار المحددة لكل هكتار. وتقسم رسوم التشغيل والصيانة بالتناسب، على أساس الهكتار المروي داخل المنطقة الكلية للاتحاد، حيث تسدد هذه الرسوم مقدما. ويمكن أن تشمل الرسوم والمصروفات رسما لفوائد المياه نتيجة نقلها بالقنوات.<sup>34</sup> ويحدد الجهاز التنفيذي مقدار هذا الرسم استنادا الى حجم المياه المقدمة لكل مستخدم.

---

<sup>32</sup> أنظر أوريسا، " نموذج مذكرة التفاهم،" الفقرة " متنوعات (5)" (1995).

<sup>33</sup> نموذج النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه في ولاية أوريسا، الملاحظة 19 أعلاه، حيث يخول اتحاد مستخدمي المياه فرض أسعار أعلى للمياه على غير الأعضاء لا تتجاوز 30 في المائة من الأسعار المفروضة على الأعضاء. ويحتوي نموذج اتفاقية نقل مسؤوليات المياه بين حكومة ولاية مهاراشترا والجمعية التعاونية لاتحاد مستخدمي المياه على نص مشابه.

<sup>34</sup> فوائد نقل المياه هي فقدان المياه نتيجة للتبخر والتسرب. أنظر المادة 13-3 من النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي الري الزراعي، الملاحظة 16 أعلاه للاطلاع على اجراءات حساب الرسوم المتقاضاة عن فقدان المياه نتيجة نقلها.

في اتحادات مستخدمي المياه موضوع الدراسة، يكون لكل عضو في الاتحاد صوت واحد بصرف النظر عن مساحة حيازته. ويتعين أن يتناول النظام الأساسي مسألة السماح بالتصويت عن طريق الوكالة، وإذا سمح بذلك، العدد الأقصى للأصوات بالوكالة التي يسمح لعضو واحد بالادلاء بها نيابة عن أعضاء آخرين.

يكون العضو في اتحاد مستخدمي المياه عرضة لجزاءات نتيجة تقصيره في الوفاء بالتزامات عضويته حسب تحديدها في النظام الأساسي، على سبيل المثال، التقصير في سداد المستحقات عليه، أو السماح بمعاينة نظام الري في أرضه، أو التقيد بشروط اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري إلى الاتحاد، أو القيام بعمليات الصيانة السليمة، أو السماح بتوصيل المياه إلى المستخدمين الآخرين. وقد تشمل هذه الجزاءات تعليق العضوية حتى يتم استيفاء كافة الالتزامات المستحقة. كما يكون عرضة للجزاءات الأعضاء الذين يكتشف أنهم يسحبون كميات من المياه غير مصرح بها، أو يستخدمون حصتهم من المياه في أغراض غير الأغراض المتفق عليها دون الحصول على إذن لذلك الاستخدام.

ويتوجب على غير الأعضاء دفع أسعار المياه المنصوص عليها، التي كما لاحظنا يمكن أن تكون أعلى من الأسعار التي يدفعها أعضاء اتحاد مستخدمي المياه، ورسوم عمليات التشغيل والصيانة. ويتعرض غير الأعضاء أيضا لجزاءات إذا رفضوا سداد المستحقات عن استخدام المياه أو عمليات التشغيل والصيانة، أو السماح بمعاينة نظام الري في حيازاتهم، أو اكتشف سحبهم لكميات من المياه غير مصرح بها. وفي المكسيك، كما رأينا أعلاه، يعتبر غير العضو عضوا له نفس حقوق وعليه نفس واجبات الأعضاء المؤسسين حالما يتقدم بطلب لتلقي خدمات الري، ويدفع المقابل عنها.

وفي بعض الحالات، قد يرث الأعضاء المنضمون الجدد التزامات الأعضاء الذين سبقوهم. ففي المكسيك، في حالة حدوث أي شكل من أشكال النقل القانوني لملكية أو حيازة أرض عليها مستحقات واجبة السداد، تصبح هذه المستحقات ضمن مسؤوليات المالك الجديد، ويتوجب على الشخص الذي تنقل إليه الملكية أو الحيازة سداد ما عليها من مستحقات قبل بداية تقديم خدمات الري إلى هذا العضو الجديد.

(9) **تفسير وتعديل النظام الأساسي:** يشمل النظام الأساسي عادة أحكاما تحدد إجراءات تفسير أحكامه في حالة وجود آراء متباينة بشأن أحكام معينة. وتدرج في النظام الأساسي أيضا الإجراءات والنصاب القانوني للامتنان لتعديل النظام الأساسي نفسه. ويحال تفسير أحكام النظام الأساسي عادة إلى جهاز مركزي مثل مسجل الجمعيات، أو هيئة الري، وتكون هذه التعديلات سارية عقب موافقة هذا الجهاز عليها.<sup>35</sup> ولا تشترط كافة البلدان هذه الموافقة المسبقة على تعديلات النظام الأساسي لاتحاد مستخدمي المياه. ففي نيبال، فإن تعديلات النظام الأساسي "... لا يشترط أن يوافق عليها مسبقا رئيس موظفي منطقة الري بمقتضى المادة 8(1) من "قانون تسجيل الاتحادات، رقم 2034،" إلا في حالات حدوث تغييرات في أهداف اتحاد المزارعين، أو في حالة دمج الاتحاد في منظمات أخرى. وبإمكان اجتماع الجمعية العامة إجراء التعديلات الأخرى بالانسجام مع النصاب القانوني المتصور في القسم الثاني من الفصل 04"<sup>36</sup>

(10) **تصفية اتحاد مستخدمي المياه:** قد يشمل النظام الأساسي أحكاما تنص على عدد سنوات استمرار وجود اتحاد مستخدمي المياه، دون الإخلال بحق الأعضاء في تمديد أو تقصير هذه المدة. ويشمل النظام الأساسي أيضا أحكاما بشأن تصفية الاتحاد إذا وافق على ذلك ما لا يقل عن نسبة معينة (تتراوح عادة بين 66 في المائة و 75 في المائة) من الأعضاء المسجلين، في اجتماع للجمعية العامة التي قد تدعى للاجتماع صراحة وتحديدًا لهذا الغرض. وبالإضافة إلى الأحكام الخاصة بتصفية اتحاد مستخدمي المياه في النظام الأساسي، يجوز حل الاتحاد نتيجة لقرار محكمة مختصة. وتدرج أيضا أحكام للتصرف في موجودات اتحاد مستخدمي المياه بعد الوفاء بكافة التزاماته وخصوماته القائمة. ويجوز تسليم باقي موجوداته إلى المصفي، أو هيئة الري، أو توزيعها بين أعضائه، أو بيعها لاتحاد آخر لمستخدمي المياه.

<sup>35</sup> المادة 12(4) من قانون تسجيل الجمعيات في ولاية تاميل نادو، الملاحظة 10 أعلاه، حيث تنص على أنه " إذا اقتنع المسجل أن تعديل مذكرة التفاهم أو النظام الأساسي لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، أو القواعد التي صيغ بموجبها، يجوز تسجيل التعديل. وعندما يسجل المسجل تعديل المذكرة أو النظام الأساسي يصدر نسخة معتمدة منه إلى الجمعية المسجلة، وتكون هذه النسخة دليلا قاطعا على أن التعديل قد تم تسجيله حسب الأصول".

<sup>36</sup> أنظر نيبال، الملاحظة 15 أعلاه، الفقرة 21.

ويجوز ادراج اشارة عامة الى المسائل التي نوقشت في هذا الفصل في القانون المخول  
لانشاء اتحاد مستخدمي المياه، كما هي الحال في المكسيك حيث يتضمن القانون الوطني للمياه  
أحكاما تحدد القضايا الرئيسية التي يتعين أن يعالجها النظام الأساسي. والاطر 2-5 عبارة عن  
نص مادة تحدد هذه القضايا.

## الاطار 2-5: القضايا التي يتعين معالجتها في النظام الأساسي، القانون الوطني للمياه، المكسيك

” المادة 51: بالنسبة لإدارة وتشغيل أنظمة الري واستخدام المياه على الشبوع المشار إليهما في القسم الفرعي الثاني أعلاه، يجب أن تخضع الشخصيات الاعتبارية إلى أنظمة أساسية تشمل لوائح تنظيمية فيما يتصل بالتالي:

- 1- توزيع وإدارة المياه المقدمة إليهم، والطريقة التي تتوصل بها مجموعة المستخدمين للمياه إلى القرارات.
  - 2- الشكل الذي يتم به ضمان وحفظ الحقوق الفردية لأعضائها أو مستخدمي خدمات الري، والأشكال التي يمكن للأعضاء المشاركة بها في الإدارة والإشراف على نظام الري.
  - 3- الشكل الذي يتم به تشغيل، وصون، وصيانة البنية الأساسية أو ما هو مملوك على الشبوع؛ والنظام الذي يتم في إطاره تنفيذ الاستثمارات في عمليات التحسينات، والشكل الذي يتم به استرداد التكاليف المحتملة. ويكون لزاما على الأعضاء أو مستخدمي خدمات الري الزراعي الآخرين دفع الرسوم المطلوبة إذا أرادوا الاستمرار في تلقي أو استخدام المياه.
  - 4- حقوق والتزامات أعضاء ومستخدمي الري الزراعي، والعقوبات بالنسبة للتقصير في التقيد بأحكام النظام الأساسي.
  - 5- الشروط والأوضاع التي يجوز بمقتضاها نقل حقوق والتزامات الفرد بشأن استخدام المياه فيما بين أعضاء الاتحاد أو مستخدمي ما هو مملوك على الشبوع.
  - 6- الشروط والأوضاع التي يجوز بمقتضاها نقل الحق في امتياز، أو في استخدام الفائض من المياه نقلا كليا أو جزئيا إلى أطراف <sup>37</sup>ثالثة.
  - 7- الاجراءات اللازمة للتعامل مع الشكاوى من أعضاء اتحاد أو مستخدمي الري الزراعي.
  - 8- الشروط والأوضاع الواجب اتباعها في حالات الدمج، والتقسيم، والحل، والتصفية.
  - 9- كافة الأمور الأخرى التي تنشأ من هذا القانون ولوائحه التنظيمية، أو الأمور التي يتفق عليها أعضاء أو مستخدمو الري الزراعي.
- يتعين توفير ثلثي الأصوات المؤيدة في اجتماع الجمعية العامة التي تدعى صراحة لإجازة النظام الأساسي وتعديلاته.

<sup>37</sup> وضعت المكسيك اجراءات مفصلة لاقتناء الأفراد والشخصيات الاعتبارية على حد سواء حقوق المياه، وتشغيل أسواقها. وحسب المادة 20 من القانون الوطني للمياه، الملاحظة 7 أعلاه، ” من أجل اقتناء حقوق المياه الوطنية، يجب أن يحصل الأفراد والشخصيات الاعتبارية على امتياز من الجهاز التنفيذي الفدرالي عن طريق اللجنة (الوطنية للمياه)، بمقتضى القواعد والأحكام المقررة في هذا القانون ولوائحه.“ وتشمل أداة الامتياز الذي تمنحه اللجنة الوطنية معلومات أساسية كاسم وعنوان صاحب الامتياز، وحوض النهر، ومنطقة موقع الامتياز، والموقع الذي تستخرج منه المياه، والاستخدام المبدئي للمياه، والمشروع أو المنشآت التي ستنفذ، أو سمات المنشآت القائمة لاستخراج واستخدام المياه، والمدة المقررة لذلك الامتياز والتي لا تقل عادة عن 5 سنوات ولا تزيد على 50 سنة. اضافة الى ذلك، تحدد هذه الأداة حقوق والتزامات اللجنة وصاحب الامتياز على حد سواء. وتنص المادة 22 على أنه يجوز للجنة أن تقرر منح كميات معينة من المياه على أساس التنافس بتقديم العطاءات عندما يتوقع تنافس مصالح مختلفة. وتنص المادة 30 على أن ” تلتزم اللجنة بامسك السجل العام لحقوق المياه لتسجل فيه الامتيازات، والمنح، والتصاريف المشار إليها هنا، اضافة الى تمديدتها، وتعليقها، وانهاؤها، والأفعال والعقود المتصلة بالتنازل الكلي أو الجزئي عن الحقوق ذات الصلة.“ وتتناول المادة 33 الاجراءات ذات الصلة بتحويل حقوق المياه، وتنص المادة 36 على أنه ” عندما يحول امتياز أو منحة، يحل صاحب الامتياز أو المنحة الجديد محل سلفه في الحقوق والالتزامات ذات الصلة“.

(11) انشاء اتحاد عام لاتحادات مستخدمي المياه: تشمل بعض الأنظمة الأساسية لاتحادات مستخدمي المياه، مثلما هي الحال في المكسيك، وكولومبيا، وتاميل نادو، وأوريسا، أحكاما تخول انشاء اتحاد عام (federation)، أو لجنة أم تضم اتحادات مستخدمي المياه المسجلة في منطقة منسوب حاكم واحدة. وتحدد هذه الأنظمة الأساسية مسؤوليات الاتحاد العام والعلاقة بينه وبين كل واحد من اتحادات المستخدمين للمياه التابعة أو العضو. وعادة ما يقوم رؤساء كل اتحاد لمستخدمي المياه يقرر انشاء مثل هذا الاتحاد العام أو الانضمام اليه بتمثيل اتحاده. ويكون للاتحاد العام دور استشاري غير ملزم لاتحادات مستخدمي المياه الأعضاء، ويمكن الاستعانة به لحل أي منازعات بين اتحادات مستخدمي المياه الأعضاء، أو بين اتحادات مستخدمي المياه وهيئة الري. وثمة غرض آخر يمكن تحقيقه من اقامة اتحاد عام لاتحادات مستخدمي المياه وهو أن هذا الاتحاد العام ” ... يتيح المزيد من وفورات الحجم في استخدام آلات ومعدات الصيانة التي تشتريها منظمات مستخدمي المياه أو تستردها منظمات مستخدمي المياه وقت نقل المسؤوليات اليها وبالتالي يتم تخفيض تكاليف التشغيل والصيانة بالنسبة لكافة المزارعين في المنطقة“.<sup>38</sup> وبالإضافة لميزات وفورات الحجم، يمكن أن تخول للاتحادات العامة مسؤوليات الاشراف على المستوى التالي الأعلى في نظام الري. يضاف الى ذلك أنه بإمكان هذه الاتحادات التعامل مع هيئات خارجية بصلاحيات أكبر من صلاحيات اتحاد مستخدمي المياه المنفرد. ويصف الاطار 2-6 أهداف الاتحاد العام الكولومبي لمناطق الري، حيث يعرف محليا باسم ” فدرريغو“ (Federriego).

<sup>38</sup> أنظر سيسيليا م. غوريز، وأشوك سوبرامانيان، وهوزي سيماس، ” اتفاقية نقل ادارة الري في المكسيك، العمليات المتعاقبة والتقدم“، الدراسة رقم 292 في سلسلة الدراسات الفنية الصادرة عن البنك الدولي، الصفحة 27 (1995).

## الاطار 2-6: أهداف الاتحاد العام الكولومبي لمناطق الري ” فديغو“ ، كولومبيا

”بمقتضى النظام الأساسي الساري، أهداف الاتحاد العام الكولومبي لمناطق الري ” فديغو“ هي:

- 1- تعزيز وتمثيل مناطق الري التابعة له أمام الهيئات العامة، والخاصة، والمحلية، والدولية في كافة الأمور المتصلة بإدارة واستخدام الأراضي التي بها بنية أساسية ومنشآت تتعلق بالري و/ أو الصرف الزراعي.
- 2- جمع المعلومات الإحصائية الزراعية عن المناطق المروية، سواء أكانت أم لم تكن تابعة للاتحاد العام، لكي تكون متاحة لوزارة الزراعة، والمعهد الكولومبي للهندولوجيا والأرصاد الجوية وتطوير الأراضي، وشركات التنمية الإقليمية، والاتحادات العامة والجمعيات الزراعية، الخ. من أجل صياغة برامج زراعية وطنية وتنظيم أسواق للمنتجات التي ينتجها مستخدمو الري الزراعي.
- 3- تعزيز تبادل الخبرات الإدارية والفنية بهدف تشجيع تطوير وزيادة كفاءة استخدام المناطق المروية.
- 4- الاسهام في تعزيز كافة الاتحادات وأعضائها بالعمل بمثابة محكم للمنازعات فيما بين مستخدمي المياه، وبتنظيم أنظمة التبادل والاتصال مع الاتحادات الوطنية، وهيئات استصلاح الأراضي الدولية العامة والخاصة.
- 5- تشجيع العمليات التجارية في المنتجات الزراعية الخاصة بمستخدمي المياه، وتسويقها محليا ودوليا.
- 6- تشجيع استخدام أنظمة الانتاج الجديدة أو المختلفة من أجل حماية الموارد الطبيعية، ومنع التلوث البيئي أو تخفيف آثاره.
- 7- تشجيع انشاء اتحادات مستخدمي مناطق الري بحيث تتمكن من تولي ادارة مناطق الأراضي المستصلحة.
- 8- تشجيع انشاء مناطق ري جديدة وتحقيق الاستفادة المثلى من المناطق القائمة، والعمل بمثابة الوكالة المنفذة لمنشآت الري الجديدة.
- 9- العمل بمثابة الوسيط لتبادل السلع والخدمات بين الاتحادات الأعضاء التابعة للاتحاد العام.<sup>39</sup>

<sup>39</sup> أنظر جليبرتو غارسيا - بيتانكروفت، ” نشوء ” فديغو“: الاتحاد العام الكولومبي لمناطق الري،” المعهد الدولي لإدارة الري، تقرير رقم 8 في سلسلة التقارير القصيرة، الصفحة 5 (1994).

## الفصل الثالث

### اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد

#### مستخدمي المياه

اتفاقية نقل المسؤوليات هي اتفاقية تبرم بين اتحاد مستخدمي المياه وهيئة الري، توافق الهيئة بمقتضاها على نقل مسؤوليات تشغيل وصيانة أجزاء معينة من نظام الري الى اتحاد مستخدمي المياه، شاملة نظام الصرف الزراعي، وتحصيل رسوم استخدام المياه وتحويلها الى الهيئة، ويوافق الاتحاد بمقتضى الاتفاقية على تولي هذه المسؤوليات. وقد تسمى هذه الاتفاقية أيضا ” مذكرة تفاهم“، أو ”بروتوكول نقل“، أو ”اتفاقية امتياز“، أو مجرد عبارة ” امتياز“. وتشمل القضايا التي يتعين أن تعالجها اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه ما يلي:

(1) **المساحة ونظام الري المزمع نقل مسؤولياتهما:** يتعين أن تحدد الاتفاقية المنطقة المروية التي ستتقل مسؤولياتها تحديدا واضحا، وذلك بتعيين مساحة المنطقة، والمنسوب الحاكم للري الذي تقع تحته، شاملة نظام الري القائم هناك الذي يجري نقل مسؤولياته. ويتألف النظام المزمع نقل مسؤولياته عادة من شبكة الري عند المستوى الرئيسي والثانوي والفرعي شاملا الصرف الزراعي لهذه المنطقة أيضا.<sup>40</sup> وقد ترفق بالاتفاقية نسخة من خريطة تبين هذه المنطقة. وتحدد الاتفاقية ما اذا كانت ملكية نظام الري، شاملة الأرض والمنشآت والأشغال، ستظل من بين ممتلكات هيئة الري أم ستتقل ملكيتها الى اتحاد مستخدمي المياه، اضافة الى عمليات تشغيل

<sup>40</sup> يجوز أيضا تسمية النظام المزمع نقل مسؤولياته القنوات الفرعية / الثانوية / المتفرعة من الثانوية، أو نظام الري عند مستوى القناة الفرعية وشبكة القنوات الواقعة تحتها.



وصيانة هذا النظام.<sup>41</sup> ويتعين أيضا صياغة أحكام توضح ما اذا كان سيتم نقل ملكية أي معدات وتجهيزات مساندة.

(2) **الإدارة المشتركة المرحلية:** قد تنص بعض اتفاقيات نقل المسؤوليات على إدارة نظام الري إدارة مشتركة بين هيئة الري واتحاد مستخدمي المياه معا لفترة قصيرة. والمبرر لهذه الإدارة المشتركة هو اعداد اتحاد مستخدمي المياه، خلال الفترة المرحلية، من أجل تولي المسؤولية التامة عن تشغيل وصيانة نظام الري المعني. وخلال هذه الفترة المرحلية التي قد تمتد الى سنة واحدة، يتولى موظفو هيئة الري تدريب ممثلي اتحاد مستخدمي المياه على جمع البيانات اللازمة، واعداد واختبار خطط التشغيل والصيانة الخاصة بالقنوات الفرعية، والثانوية، والمتفرعة من القنوات الثانوية المزمع نقل مسؤولياتها الى الاتحاد. ويقوم ممثلو الجهتين بعمليات معاينة مشتركة لتحديد أية مشاكل في نظام الري والصرف الزراعي، وللاتفاق على طريقة التعامل معها. ويبين الاطار 1-3 المزيد من التفاصيل بشأن هذه الإدارة المرحلية المشتركة في ولاية أوريسا في الهند.

---

<sup>41</sup> في شيلي، يمكن نقل ملكية نظام الري والصرف الزراعي نفسه، شاملا السدود والخزانات، الى اتحاد مستخدمي المياه. أنظر ريناتو قازموري س.، " السياسة الشيلية للمياه"، المعهد الدولي لإدارة شؤون الري، تقرير رقم 3 في سلسلة التقارير القصيرة، الصفحة 8 (1994).

### الاطار 3-1: الإدارة المشتركة لنظام الري، أوريسا، الهند

" تشير الإدارة المشتركة الى عمليات التشغيل والصيانة المشتركة التي تقوم بها الحكومة واتحاد مستخدمي المياه. وخلال هذه المرحلة، يتعلم اتحاد مستخدمي المياه كيفية ادارة كافة نظام الري المزمع نقل مسؤولياته اليه. وتبدأ مرحلة الإدارة المشتركة عندما (1) يكون اتحاد مستخدمي المياه قد تم تشكيله وتسجيله، مما يعني ضمنا وجود لجان غير رسمية في مناطق مخارج مياه الري؛ و(2) يكون قد تم تعيين شاغلي مناصب اتحاد مستخدمي المياه اضافة الى فتح حساب مصرفي. ويجري خلال هذه الفترة تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) توطيد تعاون وثيق بين الحكومة (موظفي المشروع) واتحاد مستخدمي المياه من خلال تبادل المعلومات ونقل المهارات.

(2) قيام الحكومة (موظفي المشروع) باعداد خطة تشغيلية لنظام الري في المشروع المعني بأكمله، تبين توفر المياه، والمخصصات المائية من أجل الري، والشرب، والصناعة، والاستخدامات الأخرى. ويعد موظفو المشروع كذلك طريقة توزيع المياه في القنوات الفرعية المختلفة، على سبيل المثال، عمليات فتح / اغلاق القناة، وفتحات فتح / اغلاق كافة القنوات الفرعية وتلك الخاصة باتحاد مستخدمي المياه المعني. ويعد اتحاد مستخدمي المياه بدوره خطة تشغيل القناة الفرعية الواقعة في نطاق اختصاصه. وتجري مناقشة وتعديل خطط التشغيل حسب اللازم.

(8) تحتفظ الحكومة بحقوق تشغيل منشآت الري الرئيسية والشبكة الرئيسية أثناء فترة الإدارة المشتركة. وتستمر ملكية نظام الري والمنشآت المتصلة به تابعة للحكومة. ويكون امداد المياه الى القناة الفرعية حسب خطة التشغيل التي أعدتها الحكومة واتحاد مستخدمي المياه وناقشاها واتفقا عليها. غير أنه يجوز زيادة أو تخفيض امداد المياه الى القناة الفرعية بالتناسب مع حصتها في حالة نقص امدادات المياه في النظام. وللاضطلاع بمسؤوليتها، تعين الحكومة جهاز الموظفين الميداني اللازم. وتتقاسم الحكومة مع اتحاد مستخدمي المياه البيانات ذات الصلة بالقدرات التصميمية / الفعلية والتصريفية للقناة، ومستويات المياه عند مخارج الري المختلفة، وتخصيص المياه، والتفاصيل التصميمية للمثبتات التناسبية للتصريف القابل للضبط (APMs) حيثما انطبق ذلك، وفواقد المياه نتيجة التسرب والتشغيل. وتتولى الحكومة أيضا صيانة القناة الرئيسية والفروع المساعدة لضمان التصريف التصميمي عند فنطرة الفم. كما تقوم بالترميمات الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية، والأمطار الفيضانية، أو الأحداث الأخرى غير المتوقعة. وتتولى الحكومة، أثناء مرحلة الإدارة المشتركة، تدريب كوادر اتحاد مستخدمي المياه على ادارة شؤون الري ومعرفة التصورات السابقة لاحتياجات المياه والخدمات اللازمة للانتاجية الزراعية.

(10) يبدأ نقل المسؤوليات وتسليم نظام الري بعد اكمال مرحلة الإدارة المشتركة بصورة مرضية (تتراوح عادة بين 3 شهور و6 شهور).<sup>42</sup>

<sup>42</sup> أوريسا، نموذج مذكرة التفاهم، (1995). الاختصار "APMs" يعني "Adjustable Proportional Modules".

(3) **نقل نظام الري:** يعرف أيضا اصطلاح نقل نظام الري الى اتحاد مستخدمي المياه من أجل القيام بعمليات التشغيل والصيانة بالتسليم أو التسلم من طرف الى آخر. ويسبق عدد من الاجراءات هذا النقل، من بينها اجراء حصر للمنشآت، والمباني، والمعدات المزمع نقلها، وقيام ممثلي هيئة الري واتحاد مستخدمي المياه بعمليات معاينة مشتركة لهذه المنشآت والمباني والمعدات، واجراء الاختبارات والترميمات الضرورية، اذا استدعى الأمر، على حساب هيئة الري، وتسليم ادارة النظام مع كافة الوثائق والتعليمات اللازمة الى اتحاد مستخدمي المياه. ويتعين على الاتحاد الاقتناع بأن النظام في حالة تشغيلية جيدة فعلا نظرا لأن اتفاقية النقل تشمل أحكاما تنص على أن نظام الري، وقت نقل مسؤولياته الى اتحاد مستخدمي المياه، كان في حالة تشغيلية جيدة.

(4) **مسؤوليات هيئة الري:** تنص اتفاقية النقل بوضوح على مسؤوليات هيئة الري واتحاد مستخدمي المياه على حد سواء. وتشمل مسؤوليات هيئة الري تسليم نظام الري في حالة تشغيلية معقولة، وتسليم المياه الى اتحاد مستخدمي المياه بالجملة في مواعيد متفق عليها، وتزويد الاتحاد بأية مساعدات مالية ومنافع أخرى متفق عليها. ويمكن أن تشمل الاتفاقية أحكاما تعفي هيئة الري من المسؤولية اذا لم تستطع تسليم كميات المياه المتفق عليها، أو لم تستطع تسليمها في مواعيدها لأسباب قوة قاهرة أو القضاء والقدر. وفي فترات شح المياه أو حالات الطوارئ، بعد استيفاء الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية وغيرها من الاستخدامات ذات الأولوية، تملك هيئة الري عادة صلاحية تحديد رصيد المياه المتبقية من أجل ري أكثر المحاصيل أهمية بالنسبة للمجتمعات المحلية. اضافة الى ذلك، قد تعطي هيئة الري لنفسها الحق في حالات الطوارئ في استخدام أي مساحات من الحقول لنقل العمال والتجهيزات بالتشاور مع اتحاد مستخدمي المياه من أجل درء المزيد من الأضرار لنظام الري. ولا ينبغي أن يؤثر استخدام ذلك الجزء من الحقول في حالات الطوارئ على حقوق المزارع المتضرر في التعويض الكامل عن أي ضرر مادي يصيب الأرض، أو شبكة الري الفرعية، أو المحاصيل الزراعية في أرضه.

وكما رأينا في الفصل السابق، قد يشمل الجهاز التنفيذي لاتحاد مستخدمي المياه ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وهيئة الري حيث يحق لهم حضور اجتماعات الهيئة التنفيذية دون أن يكون لهم عادة الحق في التصويت. وفي المقابل، يحدث أيضا في بعض الدول، مثل الفلبين،

تمثيل المزارعين في مجالس ولجان الهيئات الحكومية المختصة بشؤون الزراعة والري. ويصف  
الاطار 2-3 احدى حالات تمثيل المزارعين في الفلبين.

#### الاطار 2-3: تمثيل المزارعين في الهيئات الحكومية، الفلبين

" المادة 6: تمثيل المزارعين في الهيئات الحكومية: بعد تنظيم أنفسهم طوعيا على مستويات القرية، والبلدية، والمحافظه، والاقليم، ما لم تنص القوانين السارية خلافا لذلك، ينتخب المزارعون المنتخبون على كافة المستويات من بين أنفسهم مسؤولين يمثلونهم على الصعيد الوطني لشغل مناصب في لجان الهيئات الحكومية المختصة، على سبيل المثال لا الحصر، الهيئة الفلبينية لجوز الهند، والهيئة الوطنية للأغذية، والمؤسسة الفلبينية لضمان المحاصيل الزراعية، والادارة الوطنية للري، وغيرها من الهيئات.

وعلى كافة المستويات الأخرى، يعمل ممثلو المزارعين كأعضاء في وحدات التخطيط والتنفيذ التابعة لأجهزة الحكومات المحلية، ويكونون بمثابة الممثلين الرسميين للمزارعين الذين تنسق الحكومة معهم، شريطة أن يكون كافة ممثلي المزارعين أعضاء في تنظيمات المزارعين الأساسية، ومن الأفضل أن تكون تنظيمات تعاونية، وأن يكون هؤلاء الممثلون قد انتخبوا في كافة المستويات الأدنى".<sup>43</sup>

(5) **مسؤوليات اتحاد مستخدمي المياه:** ان العديد من مسؤوليات اتحاد مستخدمي المياه المفصلة في هذا القسم من الاتفاقية ينص عليها عادة في النظام الأساسي للاتحاد، لكن مع ذلك يمكن تضمينها في اتفاقية نقل المسؤولية لايضاح التزامات اتحاد مستخدمي المياه نحو هيئة الري. وتشمل هذه المسؤوليات ما يلي: تشغيل وصيانة نظام الري المنقول الى الاتحاد، شاملا نظام الصرف الزراعي، بأسلوب سليم ومرض؛ استلام كميات المياه من الهيئة بالجملة، وتوزيع هذه المياه بالعدالة في مواعيدها المناسبة على أعضاء الاتحاد وغير أعضاء الاتحاد في منطقة عمليات الاتحاد استنادا الى معايير محددة تحديدا واضحا؛ وتحصيل الرسوم المتفق عليها مع هيئة الري مقابل استخدام المياه. وتشمل المسؤوليات أيضا تكوين صندوق للصيانة والتشغيل، وصيانة وترميم كافة القنوات والمصارف الفرعية والثانوية والمتفرعة من القنوات الفرعية في الحقل، اضافة الى تصليح وترميم منشآت الري القائمة في منطقة عمليات اتحاد مستخدمي المياه صيانة وترميما مرضيين. اضافة الى ذلك، قد يكون اتحاد مستخدمي المياه مسؤولا عن صيانة وتصليح

<sup>43</sup> أنظر الفلبين، الوثيقة العظمى بشأن قانون صغار المزارعين، الملاحظة 9 أعلاه، الفصل الثاني، المادة 6.

أية معدات وآلات منقولة اليه كجزء من نظام الري الذي أصبح الاتحاد مسؤولاً عنه الآن، أو التي يجوز أن يستأجرها من هيئة الري مقابل تكاليف إضافية.

ويكون اتحاد مستخدمي المياه مسؤولاً أيضاً عن أمن البنية الأساسية المنقولة اليه، وقد يتولى هذه المسؤولية أعضاء الاتحاد أنفسهم أو يقوم بها عمال مستأجرون. وتشمل عمليات الصيانة عادة إزالة الطمي والأعشاب من كافة مجاري المياه التابعة لاتحاد مستخدمي المياه، إضافة إلى القيام أيضاً بالأشغال الترابية لترميم ضفاف القنوات وترميم المنشآت الأخرى وصيانة الطرقات الفرعية في الحقول. وعادة ما يقوم اتحاد مستخدمي المياه بإجراء عمليات الترميم الثانوية في حين تتولى هيئة الري عمليات الترميم الرئيسية. ويتعين تحديد ما تعنيه العبارتان "ثانوية" و "رئيسية" في اتفاقية النقل (وتعتبر عادة الأضرار الناجمة عن كوارث طبيعية كالأمطار الغزيرة أو الفيضانات أو الهزات الأرضية ترميمات رئيسية). وقد يطلب من اتحاد مستخدمي المياه، في إطار مسؤولياته، إعداد برنامج سنوي لعمليات صيانة نظام الري، شاملاً أي معدات وآلات، وتقديم هذا البرنامج إلى هيئة الري للموافقة عليه قبل تنفيذه. وتستمر مسؤولية عمليات التشغيل والصيانة الخاصة بنظام الري والصرف الزراعي، باستثناء تلك العمليات المنقولة إلى اتحاد مستخدمي المياه، على عاتق هيئة الري.

وتكون للجهاز التنفيذي صلاحية اتخاذ أي إجراءات من شأنها المساعدة في استيفاء مسؤوليات اتحاد مستخدمي المياه المنصوص عليها في اتفاقية النقل. ففي نيبال، لدى اتحاد مستخدمي المياه صلاحية تقسيم منطقة المنسوب الحاكم إلى أقسام تتولاها لجان فرعية من أجل تحسين إدارة الري، وتنسيق أنشطة هذه اللجان الفرعية، حسبما هو مفصل في الإطار 3-3.

### الاطر 3-3: أحكام متصلة باللجان الفرعية لأقسام المناطق المروية، نيبال

” 8-1 من أجل تحسين واتساق تقديم خدمات الري في كافة أجزاء منطقة المنسوب الحاكم، يجوز أن تقسم ”اللجنة الادارية“ المنطقة الى أقسام تتولاها لجان فرعية، وتحدد وظائفها وواجباتها وسلطاتها حسبما هو مناسب، وتنسق كافة الأنشطة المرتبطة بذلك. ويتم تعيين / انتخاب أعضاء اللجان الفرعية المسؤولة عن الأقسام من بين الأفراد المستفيدين من الخدمات.

8-2 يتم تقسيم المنطقة المروية لتحسين ادارة الري على أساس الأوضاع الطبيعية، ومدى اتساع الرقعة المروية، وطبيعة وحجم عمليات التشييد، والتشغيل والصيانة الخاصة بنظام الري من أجل سلامة توزيع مياه الري في كل قسم.“<sup>44</sup>

تخول اتفاقية النقل هيئة الري صلاحية إيقاف امداد المياه الى اتحاد مستخدميها اذا لم ينفذ عمليات الصيانة والترميم على الوجه السليم، أو تتولى الهيئة الترميم بنفسها وتسترد التكاليف من اتحاد مستخدمي المياه. وتشمل الاتفاقية أيضا أحكاما بشأن كيفية تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين اتحاد مستخدمي المياه وهيئة الري أثناء تشغيل وصيانة نظام الري المنقول. ويمكن احالة هذه المنازعات الى لجنة مكونة من ممثل واحد لكل من هيئة الري والاتحاد العام لاتحادات مستخدمي المياه.

(6) **انهاء اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه:** مع أن القانون المخول لانشاء اتحاد مستخدمي المياه قد يشتمل على أحكام تتصل بانهاء اتفاقية النقل، يتم عادة ادراج المزيد من التفاصيل في اتفاقية النقل ذاتها. وتنتهي الاتفاقية بعد انقضاء عدد معين من السنين قد يبلغ 20 سنة كما هي الحال في المكسيك. غير أن الاتفاقية تكون قابلة للتجديد عادة لفترة مماثلة. اضافة الى ذلك، فان تقصير اتحاد مستخدمي المياه في التقيد بأحكام الاتفاقية، بما في ذلك التقصير في تشغيل وصيانة نظام الري المنقول اليه بصورة سليمة، أو سداد الرسوم مقابل استخدام المياه في مواعيدها، أو اتخاذ اجراءات تصحيحية خلال فترة زمنية محددة، حسبما يتفق عليه مع هيئة الري، يعطي الهيئة الحق في انهاة اتفاقية نقل المسؤوليات. وتشمل الأسباب الأخرى الداعية لانهاء هيئة الري اتفاقية النقل تغيير طريقة استخدام المياه والبنية الأساسية من غير موافقة

<sup>44</sup> أنظر نيبال، النظام الأساسي لاتحاد الري الزراعي، الملاحظة 22 أعلاه.

مسبقة من هيئة الري، أوالتقصير في تزويد هيئة الري بأية معلومات ووثائق مطلوبة من اتحاد مستخدمي المياه. ويسبق انتهاء الاتفاقية عادة تقديم انذار، أو إيقاف بعض حقوق اتحاد مستخدمي المياه. ويورد الاطار 3-4 مبررات انتهاء اتفاقية نقل المسؤوليات من هيئة الري الى اتحاد مستخدمي المياه في المكسيك كما حددتها أداة منح الامتيازات، والقانون الوطني للمياه.

#### الاطار 3-4: الغاء الامتياز، المكسيك

- ” 11. يجوز الغاء هذا الامتياز والتصريح اذا قام صاحب الامتياز بصورة متكررة ودون مراعاة توصيات لجنة المياه بالآتي:
- أولاً - غير طريقة استخدام المياه والبنية الأساسية دون تصريح من اللجنة.
  - ثانياً - قصر في تزويد اللجنة بالمعلومات والوثائق المطلوبة منه بمقتضى هذه الأداة.
  - ثالثاً - قصر في الحفاظ بحالة جيدة على البنية الأساسية الخاصة بالري التي تشكل موضوع هذا التصريح والآلات والمعدات التي تقدمها اللجنة له.
  - رابعا - قصر في سداد مقابل امداد المياه التي تقدمها له اللجنة بالجملة، وقصر في سداد مقابل الخدمات التي تقدمها الشركة له في مواعيد سدادها.
  - خامسا - قصر في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الأداة في حالة حدوث طارئ.
  - سادسا - عدل نظامه الأساسي دون تصريح من اللجنة.
  - سابعا - قصر في التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية و / أو تعليمات التشغيل، والصيانة، والادارة.
  - ثامنا - قام بأي من الأفعال المذكورة في المادة 118 من القانون الوطني للمياه.<sup>45</sup>
- تشير المادة 118 بدورها الى المادة 27 التي تنص على ما يلي: ” المادة 27. يجوز انهاء امتياز أو منح حقوق استغلال، أو استخدام، أو تنمية المياه الوطنية فقط بالتالي:
- أولاً - انتهاء المدة المحددة في رخصة الامتياز، باستثناء عندما يتم تمديدها بمقتضى المادة 24 أو التنازل عن الحقوق؛
  - ثانياً - الغاء بسبب التقصير في الأداء، في الحالات التالية: (أ) استخدام المياه بكميات أكثر من المصرح به، عندما تكون حقوق المستفيد قد أوقفت في السابق للسبب ذاته؛ (ب) تقصير في سداد الرسوم أو المبالغ المقررة بقانون الضرائب مقابل استغلال، أو استخدام، أو تنمية المياه الوطنية، أو مقابل الخدمات المرتبطة بامدادها، عندما تكون حقوق المستفيد قد أوقفت في السابق للسبب ذاته؛ (ج) تقصير في أداء تنفيذ المنشآت اللازمة لتنمية المياه وضبط جودتها بمقتضى الشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه التنظيمية؛ (د) تنازل عن حقوق الامتياز بنقلها خرقاً لأحكام هذا القانون؛ أو (هـ) عدم التقيد بأحكام هذا القانون فيما يتصل باستغلال، أو استخدام، أو تنمية المياه الوطنية، أو الحفاظ عليها وضبط جودتها، عندما يكون المخل قد تصرف بطريقة تسببت في السابق في تطبيق جزاء لاحق لحكم محدد، صادر بمقتضى المادة 120 (ثانياً وثالثاً).
  - ثالثاً - تجريد من الحق تعلقه اللجنة، عندما لا تستغل المياه الوطنية أو تستخدم أو تنمي لمدة ثلاث سنوات متعاقبة؛
  - رابعا - استرداد الامتياز أو المنحة لأسباب تتصل بالصالح العام، من خلال دفع تعويض يحدد خبراء مقداره، بمقتضى القانون العام المنظم للممتلكات الوطنية؛ أو
  - خامسا - صدور قرار من المحاكم.<sup>46</sup>

<sup>45</sup> أنظر المادة 11 من أداة منح الامتياز، الملاحظة 23 أعلاه.

<sup>46</sup> أنظر القانون الوطني للمياه، الملاحظة 7 أعلاه.



## خلاصة

أوضح الاستعراض والتحليل في الفصول السابقة للقوانين المخولة انشاء اتحادات مستخدمي المياه ونظمها الأساسية، ولاتفاقيات نقل المسؤوليات بين هيئات الري وهذه الاتحادات العديد من التباينات في الطرق التي يتم تناول القضايا المختلفة بها. هذه التباينات ناجمة، في رأيي، بالضرورة عن البيئات المختلفة التي يعمل في اطارها كل اتحاد من اتحادات مستخدمي المياه، ومدى خبرة كل بلد فيما يتصل بمفهوم المشاركة في ادارة شؤون الري.

لا ريب أن وجود قانون أساسي بشأن المياه، أو بشأن اتحادات مستخدمي المياه، من العوامل الهامة المحددة للأجزاء الأخرى من الاطار القانوني لاتحاد مستخدمي المياه حيث يحدد القانون المخول عادة القضايا الرئيسية التي يتعين ادراجها في الأنظمة الأساسية واتفاقيات نقل المسؤوليات، ويحدد أيضا الطريقة التي يتم بها تناول هذه القضايا. وتشمل هذه القضايا عادة اجراءات انشاء اتحادات مستخدمي المياه، وحقوق وواجبات اتحاد مستخدمي المياه وهيئة الري والعلاقة بينهما، وهيكل أسعار المياه والرسوم الأخرى المتقاضاة مقابل استخدام المياه.

وتظهر آثار البيئة التي يعمل في اطارها اتحاد مستخدمي المياه نفسها بجلاء بطرق عديدة. فالمناهج المختلفة في الولايات الهندية بشأن قصر عضوية اتحاد مستخدمي المياه على الأعضاء مالكي الأراضي المسجلين أو توسيع نطاقها لتشمل المزارعين الحائزين على الأراضي تعكس، في رأيي، النقاش داخل الهند حول حقوق المجتمعات القبلية على الأراضي التي ظلوا يزرعونها لفترات زمنية طويلة دون أن تكون لديهم وثائق رسمية تثبت ملكية تلك الأراضي. ويعكس النقاش أيضا الآراء المغايرة بشأن المتعدين على الأراضي الزراعية، وهم ظاهرة متفشية في بعض أجزاء الهند، وما اذا كان يتعين أن تكون لهم حقوق على هذه الأراضي. اضافة الى ذلك، لعل المساحة الجغرافية الكبيرة التي يغطيها اتحاد مستخدمي المياه في تركيا هي التي أملت الطريقة التي يتم بها انتخاب الجمعية العامة (general assembly) نظرا لأن اجتماع الهيئة العامة (general body) قد يكون صعبا. فبدلا عن ذلك، تنتخب كل وحدة فرعية لاتحاد مستخدمي المياه ممثلها في الجمعية العامة التي تعمل بمثابة الهيئة العامة لاتحاد مستخدمي المياه. ومن ناحية أخرى، مع أن حجم الهيئة العامة لاتحاد مستخدمي المياه في ولاية تاميل نادو بالهند يبدو حجما معقولا مقدورا على ادارته، فان الطريقة التي يتم بها انتخاب الجهاز التنفيذي (executive body)

ربما قصد منها ضمان توسيع نطاق تمثيل كافة فتحات المنسوب الحاكم للري الخاضع لاتحاد مستخدمي المياه، وبالتالي منع سيطرة مجموعة واحدة من المزارعين على الجهاز التنفيذي. غير أن النص في ولاية أوريسا بالهند على السماح للمزارعين الذين يملكون نسبة 51 في المائة من حيازات الأراضي بأن يشكلوا اتحادا لمستخدمي المياه ربما ينتج عنه محاباة المزارعين أصحاب الحيازات الكبيرة، وبالامكان استخدام ذلك لاستبعاد صغار المزارعين.

ان حادثة مشاركة المزارعين في ادارة شؤون الري في الهند وانعدام الخبرة الطويلة في هذا المجال اضطرت ولاية تاميل نادو وولاية أوريسا الى ادخال مفهوم الادارة المشتركة المرحلية بهدف ضمان تدريب المزارعين قبل تولي مسؤوليات تشغيل وصيانة تلك الأجزاء من نظام الري. ومن ناحية أخرى، نتج عن التقدم النسبي للمشاركة في ادارة شؤون الري في المكسيك وكولومبيا على حد سواء، ضمن أمور أخرى، انشاء وتشغيل اتحادات عامة لاتحادات مستخدمي المياه ذات وظائف متقنة التفصيل في هاتين الدولتين. ونتج أيضا عن هذا التقدم وضع اجراءات تفصيلية لحساب رسوم مقابل فقدان المياه نتيجة النقل، وفي الاتفاق على سداد هذه الرسوم. يضاف الى ذلك، فان الأحكام التفصيلية بشأن حقوق المياه وأسواق المياه في القانون الوطني، شاملة الأحكام المتصلة باتحادات مستخدمي المياه في ذلك القانون، تعتبر مؤشرا آخر على تقدم قانون المياه في المكسيك.

## الملحق أ(1)

الهند

حكومة ولاية أوريسا

وزارة الموارد المائية

نموذج

النظام الأساسي

اتحادات مستخدمي المياه



## نموذج

### النظام الأساسي لاتحادات مستخدمي المياه

#### 1. الاسم:

تسمى هذه الجمعية "اتحاد مستخدمي المياه في .....". وهو مسجل باعتباره "جمعية" بموجب "قانون تسجيل الجمعيات لسنة 1860"، ويحمل رقم التسجيل..... بتاريخ..... . ولكافة الأغراض، يشار الى الجمعية المدرجة أدناه باسم "الاتحاد".

#### 2. العنوان:

يقع مقر "الاتحاد" المسجل في قرية..... مركز بريد..... التابعة لمركز شرطة..... من المنطقة الادارية..... البلوك..... من منطقة..... في ولاية أوريسا.

#### 3. منطقة عمل الاتحاد:

يكون اختصاص "الاتحاد" كامل زمام قنوات التوزيع الرئيسية/الفرعية/الثانوية في..... التي تأخذ المياه من قناة التوزيع الرئيسية/الفرعية..... من مشروع ري.....

#### 4. أهداف الاتحاد:

تكون الأهداف الرئيسية للاتحاد ما يلي:

- (1) اعداد خطط التشغيل والصيانة اللازمة لعمليات امداد المياه ومتابعة هذه العمليات.
- (2) توفير ما يلزم من كفاءات ومهارات وأساليب ادارة لضمان خدمة مصلحة المزارعين على الوجه الأكمل والقيام بكافة الاجراءات المعقولة للحفاظ على كفاءة واقتصادية الشبكة الموضوعه تحت تصرف "الاتحاد" مع المشاركة الفعالة في ذلك من جانب أعضاء الاتحاد.

وتشمل أعمال الصيانة ما يلي:

- (أ) إزالة الطمي؛
  - (ب) إزالة الأعشاب؛
  - (ج) تنفيذ اصلاحات الانشاءات، ونظام آلي للصيانة الوقائية، ومقاييس المناسيب ذاتية التسجيل، ومقاييس مناسيب الخلف، الخ.؛
  - (د) صيانة طرق الخدمة؛ و
  - (هـ) حماية البيئة.
- (3) انشاء وصيانة وتشغيل كافة مجاري المياه، وقنوات ري الحقول (أي القنوات المنشأة بدءاً من فتحة الري وحتى المنافذ، شاملة كافة الانشاءات والمنافذ ومعابر الطرقات، الخ...) وقناة الصرف الزراعي، أي القناة المنشأة فيما بين الحقل والوصلة/قناة الصرف المشتركة بغية صرف مياه الأمطار والري الزائدة، فضلاً عن كافة الانشاءات المقامة في "الشقة" (الرقعة التي يحكمها منسوب فتحة الري) ويمكن في هذا الخصوص الاستعانة بالمساندة الفنية من الوزارة الحكومية المعنية.
- (4) التنسيق مع الحكومة من خلال الوزارة المعنية بشأن توفر المياه عند نقطة التحكم في فم المآخذ.
- (5) توزيع المياه من القنوات حسب الجدول المعد لمناوبة امدادات المياه (Warabandi) بطريقة منظمة لكافة المزارعين، بدقة حسب استحقاق كل منهم، وفرض الانضباط في استخدام المياه فيما بين مستخدميها.
- (6) التعميم السريع على كافة الأعضاء لكافة المعلومات المتلقاة من مختلف الوزارات والدوائر بشأن امدادات المياه الى القناة، وتواريخ فتح / اغلاق القنوات، والجوانب الفلاحية.

- (7) توعية المزارعين / الأعضاء وتدريبهم على اعداد الحقول بصورة ملائمة لتلقي مياه الري، واعتماد أساليب الري الحديثة بغية الاقتصاد في استخدام المياه وتحقيق كفاءة استخدام عالية.
- (8) توعية المزارعين بشأن الزراعة المروية، وأنواع المحاصيل الملائمة، وأوقات الزرع، ومجموعة الممارسات الخاصة بمزيج المحاصيل بغية تحقيق الكفاءة والاستخدام الأمثل للمياه لزيادة الانتاج الزراعي، فضلا عن زيادة الانتاجية، وزيادة أرباح المزارعين.
- (9) تلقي كميات المياه بالجملة من الوزارة الحكومية المعنية حسب الأسعار المقررة، وذلك عند مأخذ القناة الفرعية / قناة التوزيع الرئيسية، وتوزيع هذه المياه بانصاف وعدالة في التوقيت المحكم وحسب الاجراءات المنصوص عليها / المعتمدة في القواعد المتبعة التي تضعها الحكومة لكافة مستخدمي المياه، اما على أساس القياس الحجمي أو المساحة وفق القواعد السائدة التي تضعها الحكومة.
- (10) مساعدة المزارعين وارشادهم في اعتماد أنماط لتعاقب المحاصيل تتماشى مع جداول مواعيد تلقي امدادات المياه.
- (11) مراقبة أدوات قياس مناسيب / كميات امداد المياه في القنوات الفرعية / الرئيسية، وفي القنوات الجانبية وعند فتحات الري ومقارنتها بالكميات والمناسيب التي تشترطها الوزارة الحكومية المعنية، ومراجعة هذه الوزارة عند حدوث أية تباينات عما هو مقرر.
- (12) اعداد تقرير سنوي يبين (أ) كميات المياه المتلقاة والكميات المستفاد منها، (ب) المساحات المروية والمحاصيل الزراعية المختلفة فيها، و(ج) ميزانية عامة تبين المبالغ المتلقاة في السنة المعنية والمبالغ المصروفة على شتى بنود الانفاق.
- (13) اعتماد تواتر مناوبات المياه وأوقات فتح واغلاق القنوات وفق النمط الفعلي لتعاقب المحاصيل الزراعية في منطقة الري بالتشاور مع الوزارة الحكومية المعنية.

(14) تحقيق أفضل استخدام لمياه الأمطار وأنواع الهطول الأخرى والمياه الجوفية، الى جانب مياه القناة.

(15) تسوية المنازعات المتعلقة باقتسام المياه، فيما بين المزارعين الأفراد الذين يتلقون المياه من منافذ معينة، أو فيما بين مجموعات المزارعين الذين يتلقون المياه من منافذ قناة التوزيع الجانبية / الفرعية / الرئيسية.

(16) التنسيق مع كافة الهيئات والوزارات المعنية بامداد المياه بغية تحسين الزراعة المروية.

(17) جباية رسوم استخدام المياه المسحوبة من القنوات حسب القواعد التي تضعها الحكومة من وقت الى آخر.

(18) تعبئة الموارد المالية لصندوق أنشطة التشغيل والصيانة عن طريق:

(أ) مساهمات الأعضاء بنسب منتظمة لكل هكتار من الحيازات ومن كافة مستخدمي المياه.

(ب) هبات / منح / موارد دعم مالي متلقاة من الحكومة أو صناديق الرعاية والمؤسسات الأخرى.

(19) مسك حسابات منفصلة بشأن تكلفة الأعمال الادارية وتكاليف أنشطة التشغيل والصيانة، وتكليف هيئة ملائمة باجراء مراجعة سنوية لهذه الحسابات، حسب توصيات وتوجيهات الجهاز التنفيذي.

(20) القيام بأي عمل آخر حسبما تفوض به الحكومة / يقرره "الاتحاد".

## 5. العضوية:

(1) لكافة أصحاب الأراضي الزراعية الواقعة في منطقة عمل "الاتحاد" الحق في الانضمام الى عضويته. ويكون كافة أعضاء "الاتحاد" أعضاء في "الهيئة العامة" للاتحاد. ويكون



الانضمام الى العضوية عن طريق تقديم طلب شخصي مشفوع برسوم الانتساب والرسوم الأخرى التي تحددها الحكومة / يحددها الاتحاد من وقت الى آخر. ويجب لكي يصبح "الاتحاد" المقترح مؤهلا للتسجيل أن يكون ما لا يقل عن 51 في المائة من أصحاب الأراضي المسجلين في منطقة زمام منسوب المياه الداخلة في منطقة اختصاص "الاتحاد" المعني أعضاء فيه أو أن تكون مساحة حيازات الأعضاء رقعة لا تقل عن 51 في المائة من مجمل الأراضي الواقعة في منطقة اختصاص "الاتحاد" المقترح قبل التسجيل. وينبغي على كل من الأعضاء أن يقدم طلبا وفقا للنموذج المعتمد الى "الاتحاد" يبين فيه كمية المياه التي يطلبها. وعلى "الاتحاد" استعراض كافة هذه الطلبات التي يقدمها الأعضاء وتبليغ المعنيين بما يتخذ من قرارات. ولكل عضو الحق في تلقي المياه في كل من المناوبات والمواسم الزراعية وفقا للسياسة الموضوعة من جانب "الاتحاد" وحسب الحصة الموسمية المخصصة "للاتحاد" المعني.

#### ملاحظة:

- 1- يمكن أن يكون رسم العضوية 10 روبيات عن كل عضو أو حسبما يحدده "الاتحاد".
- 2- عند بيع صاحب الأرض لحيازته أو نقلها للغير بصورة نهائية عن طريق الهبة بموجب وصية أو خلاف ذلك، يصبح المشتري أو الموهوب له عضوا في "الاتحاد" بصورة تلقائية، ويقبل عضوا فيه عند دفع المبلغ المقرر حسب حصته، ان لم يكن صاحب الأرض الأصيل قد دفع ذلك المبلغ.

#### ملاحظة:

- 1- في حالة انتقال ملكية الأرض كاملة الى شخص آخر، فان عضوية صاحب الأرض الذي ينقل ملكيتها على هذا النحو في "الاتحاد" تنتهي تلقائيا.
- 2- يجوز لعضو "الاتحاد" أن يفوض كتابة أيا من المزارعين / الحائزين بالمشاركة معه في أن يقوم نيابة عنه بكافة أو أي من المهام المطلوبة من العضو وفقا للنظام الأساسي للاتحاد.

## 6. السهم:

حيازة الأسهم الزامية. ويجب على كل عضو أن يحوز على أسهم على أساس مساهمة بنسبة الهكتار حسبما يحدده "الاتحاد".

### ملاحظة:

قد يكون مبلغ 250 روبية عن كل هكتار من الأرض النسبة المثالية للسهم.

## 7. مبررات اسقاط العضوية:

يفقد العضو الذي لا يدفع ثمن المياه التي يستخدمها الى الاتحاد لمدة موسمي خريف متعاقبين عضويته في "الاتحاد". غير أنه يمكن لذلك العضو استعادة عضويته عند تسديد كافة المتأخرات المستحقة عليه مع رسم اعادة الانتساب.

## 8. الهيكل التنظيمي:

### لجنة الشقة:

(1) "الشقة" هي الرقعة التي يحكمها منسوب فتحة الري. وكافة الأعضاء الذين تقع أراضيهم في شقة ما هم حكما أعضاء في مجموعة فتحة الري المعنية. وعلى كل مجموعة من هذه المجموعات انتخاب ثلاثة أعضاء يشكلون "لجنة الشقة"، ويختار أحدهم لرئاسة اللجنة. وقدرة الامكان، يجب أن يكون أحد الأعضاء امرأة من بين نساء المجتمع المحلي التابع للطبقة / القبيلة المحددة. ويجب توزيع التمثيل فيما بين الحبس العلوي والحبس الأوسط والحبس السفلي في الشبكة (على أن يكون هناك بالضرورة ممثل عن كل حبس).

### (2) اتحاد مستخدمي المياه

اتحاد مستخدمي المياه هو "اتحاد" من كافة الأشخاص الذين يملكون أراضي ضمن جزء من زمام المنسوب الحاكم محدد هيدرولوجيا يتراوح ما بين 300 هكتار و 600 هكتار.

ويمكن أن يقام فيما يتعلق بكل من قنوات التوزيع الرئيسية أو الفرعية أو الثانوية، شاملة فتحات الري المباشرة المتفرعة منها. ويتم تشكيل وتسجيل الاتحاد عقب انتساب ما لا يقل عن 51 في المائة من الأعضاء. ويحق لكافة أصحاب الأراضي الواقعة في منطقة اختصاص الاتحاد "ان يصبحوا أعضاء فيه".

(3) اللجنة الأم

تكون اللجنة التي على مستوى المشروع اتحادا عاما لكافة "الاتحادات" يمثلها فيها رؤساء تلك الاتحادات.

## 9. مهام وصلاحيات "الاتحاد":

(1) يتولى "الاتحاد" مسؤولية تلقي كميات المياه المخصصة من الهيئات المسؤولة عن مشروعات الري في الوزارة الحكومية المعنية عند تسديد الثمن بالأسعار المقررة، وتوزيع هذه الكميات على مستخدمي المياه في منطقة اختصاصه، سواء كانوا أعضاء في "الاتحاد" أم لا، حسب الخطة وجدول المواعيد المقررين. ولا تستخدم المياه المتلقاة على هذا النحو إلا لأغراض الري.

(2) صيانة وتشغيل قنوات التوزيع الفرعية / الرئيسية / الجانبية وقنوات ري الحقول / الصرف الزراعي، الخ. بما في ذلك أعمال التبطين والأشغال الترابية والانشاءات، الخ. التي نقلتها الحكومة الى "الاتحاد" بما يضمن رضا كافة المعنيين وذلك بالوفاء بكافة المصروفات من صندوق أنشطة التشغيل والصيانة الذي ينشئه "الاتحاد" المعني.

(3) ايضاح واجراء التحسينات على أساليب ادارة المياه في المزارع بغية تحسين كفاءة الاستخدام في الحقول في كل من المزارع المعنية.

(4) تحقيق أفضل استخدام لمياه الأمطار وأنواع الهطول الأخرى والمياه الجوفية، الى جانب مياه القناة، بغية زيادة كثافة الري وزراعة المحاصيل في المنطقة المعنية.

- (5) تنمية الاحساس بضرورة الاقتصاد في استخدام المياه فيما بين مستخدمي المياه. كما أنه من الواجب على الاتحاد ضبط الهدر أو اساءة استخدام المياه أو الاستخدام غير المرخص به لهذه المياه.
- (6) التنسيق مع وزارات الموارد المائية والتنمية الريفية والزراعة والعناية بالحيوان، الخ. في الأمور ذات الصلة، واعداد الموازنات المائية، وتحديد تواريخ وتواتر امدادات المياه، الخ.
- (7) يكون "الاتحاد" مسؤولاً عن جباية رسوم المياه أو صيانة واصلاح قنوات الري / الصرف الزراعي، والانشاءات الواقعة في منطقة عمل "الاتحاد" المعني.
- (8) ضمان مسؤولية المزارعين الجماعية عن جمع رسوم المياه من مستخدميها وتسديدها للحكومة حسب القواعد التي تحددها الحكومة من وقت الى آخر.

#### ملاحظة:

- 1- يحق "للاتحاد" تقاضي رسوم المياه من أعضائه حسبما يقرره "الاتحاد" نفسه. ويجوز له أن يتقاضى رسوما أعلى من غير الأعضاء كما يحق له جباية هذه الرسوم منهم. ويحدد "الاتحاد" الرسوم الأعلى التي يزمع تقاضيها من غير الأعضاء، غير أنه يجب أن لا تزيد بأكثر من 30 في المائة على الأسعار المقرر تطبيقها على أعضاء "الاتحاد".
- 2- يتقاضى من المزارعين، سواء كانوا أعضاء في "الاتحاد" أم لا، رسوما لقاء استخدام المياه المارة في قنوات التوزيع الرئيسية / الفرعية / الثانوية / الصرف الزراعي، الخ. الواقعة في منطقة عمل "الاتحاد" على قدم المساواة مع الأعضاء وغير الأعضاء ممن يستخدمون مياه الري العادية.
- (9) يجوز "للاتحاد" انشاء لجان عمل مختلفة معنية بالتوزيع، وأعمال الصيانة والاصلاح اللازمة لقنوات التوزيع الفرعية / الرئيسية والجانبية وقنوات ري الحقول / الصرف الزراعي، الخ... الواقعة في منطقة اختصاص "الاتحاد".

(10) يتولى "الاتحاد" تسوية المنازعات التي تنشأ فيما بين المزارعين فيما يتعلق بتوزيع المياه والقضايا الناجمة عن ذلك.

ما لم ينص على خلاف ذلك، يتطلب حل "الاتحاد" موافقة غالبية الأعضاء على أن يقوموا بالتصويت شخصياً.

#### 10. الهيئة العامة:

تتشكل الهيئة العامة "للاتحاد" من كافة الأشخاص الذين يملكون أراضي ويستخدمون المياه والذين انضموا كأعضاء في "الاتحاد".

#### 11. الجهاز التنفيذي / اللجنة الادارية:

(1) يتولى الجهاز التنفيذي / اللجنة الادارية تسيير الشؤون اليومية "للاتحاد".

(2) يتألف الجهاز التنفيذي من الأعضاء التاليين:

(أ) الرئيس

(ب) نائب الرئيس

(ج) أمين السر

(د) أمين الصندوق

(هـ) كافة قيادات لجان الشقق كأعضاء فيها.

(3) يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق. ولا يتقاضى أي منهم أية تعويضات لقاء القيام بمهامه. كما يجوز بقرار أن يختار "الاتحاد" أيًا من الموظفين في الوزارات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية أو ممثلاً عن أية مؤسسة أخرى مهتما

حقا بالزراعة المروية لكي يكون عضوا في الجهاز التنفيذي. كما يكون ممثل عن الحكومة (قسم الري الذي يعمل "الاتحاد" في نطاق اختصاصه) عضوا فخريا في الجهاز التنفيذي "للاتحاد" وذلك بصفته الوظيفية.

## 12. تسيير الأعمال:

يقوم الجهاز التنفيذي، تحت الرقابة والتوجيه من جانب الهيئة العامة، بتسيير أعمال "الاتحاد" من خلال القرارات التي تتخذ في اجتماعات تعقد بصفة قانونية أو من خلال القرارات التي تتخذ بالتداول.

## 13. مهام وصلاحيات الجهاز التنفيذي:

- (1) يكون للهيئة التنفيذية الصلاحيات والواجبات اللازمة لإدارة شؤون "الاتحاد" وفقا لأحكام النظام الأساسي. ولهذا الغرض، يضع الجهاز اطار سياسات "الاتحاد" وأسس عمل الجهاز التنفيذي بما يكفل سلاسة قيامه بعمله.
- (2) عقد الاتفاقات مع الحكومة من خلال الوزارة المعنية، وذلك بغية الحصول على كميات مياه الري بالجملة.
- (3) تحديد نمط تعاقب المحاصيل والرقعة التي تروى بالنسبة لكل من المحاصيل في منطقة عمل "الاتحاد".
- (4) تحديد جدول مواعيد الري وتوزيع المياه عند فتحات الري.
- (5) رعاية وصون ومتابعة أنشطة الري في منطقة عمل "الاتحاد" والمناطق والمرافق المشتركة.
- (6) تعيين الموظفين اللازمين لتشغيل وصيانة واصلاح شبكات الري والصرف الزراعي، واستخدامهم لقاء أجر، وتسريحهم.

- (7) فرض الرسوم (على الأعضاء وغير الأعضاء) لقاء تشغيل وصيانة واصلاح شبكات الري والصرف الزراعي.
- (8) جباية رسوم / تكاليف المياه ومساهمات مستخدمي المياه وتحويل مستحقات الحكومة منها.
- (9) تعبئة / الحصول على الموارد المالية من المصادر المعتمدة لتحقيق سلاسة قيام "الاتحاد" بمهامه.
- (10) الموافقة على مصروفات العمل، وحصر الرصيد النقدي، واستخدام الأيدي العاملة، وتنظيم المساهمات بالعمل التي يقدمها أصحاب الأراضي في اطار العقود التي ترسى بشأن أنشطة تشغيل وصيانة شبكات الري والصرف الزراعي.
- (11) ضمان التسجيل الفوري للمعاملات النقدية مع توقيع أمين الصندوق على هذه السجلات.
- (12) توفير الأسلوب الذي يتم فيه مسك ومراجعة حسابات "الاتحاد".
- (13) معاينة شبكات الري والصرف الزراعي، وتوزيع المياه، وضمان منع حدوث هدر أو اساءة استخدام أو استخدام غير مرخص به للمياه.
- (14) الفحص الدقيق للحسابات التي يمسكها أمين السر و / أو أمين الصندوق، وفحص السجلات ودفاتر الحسابات واتخاذ اجراءات استرداد كافة المبالغ المستحقة "للاتحاد".
- (15) اعداد الموازنة السنوية والحصول على موافقة الهيئة العامة عليها.
- (16) النظر في الشكاوى التي يرفعها أصحاب الأراضي ومعالجتها، وتسوية المنازعات.
- (17) مراسلة الوزارات والهيئات المعنية والحفاظ على علاقات عمل جيدة معها.

(18) تمكين لجان ” الشقة“ وغيرها من تنظيم وتنفيذ أعمال اصلاح شبكات الري والصرف الزراعي كل في المنطقة التي تروى من فتحة الري المعنية، وذلك اذا رغبت في ذلك من خلال مساهماتها في العمالة والمواد.

(19) تحقيق أفضل استخدام لمياه الأمطار وأنواع الهطول الأخرى والمياه الجوفية، الى جانب مياه الري.

(20) توعية المزارعين بشأن أنماط تعاقب المحاصيل، وادارة المياه، والاستخدام الكفاء والأمثل للمياه والمستلزمات الزراعية، بغية زيادة الانتاج الزراعي وغلة المحاصيل والأرباح، من خلال التدريب على تنظيم الري في المجتمع المحلي.

(21) اتخاذ أي اجراءات أخرى لضمان تحقيق أهداف ”الاتحاد“ والمساعدة في تحقيقها. ولهذا الغرض، يجوز ”للاتحاد“ ايقاف امداد المياه للمتخلفين عن السداد من الأعضاء / غير الأعضاء واستئناف امدادها عند وفائهم بالتعهدات والشروط المنصوص عليها.

#### 14. مهام وصلاحيات لجنة الشقة:

لجنة الشقة هيئة غير رسمية تتولى مسؤولية ما يلي:

(1) توزيع المياه بعد فتحة الري حسب الخطة والبرنامج اللذين تعدهما اللجنة.

(2) تشغيل وصيانة كافة القنوات والانشاءات في منطقة الشقة.

(3) أية أنشطة أخرى يكلفها ”الاتحاد“ بالقيام بها.

#### 15. مهام اللجنة الأم:

لهذه اللجنة دور استشاري غير ملزم فيما يتعلق بادارة المياه بصفة عامة وبقضايا مشتركة فيما بين الاتحادات. كما تعمل هذه اللجنة كوسيط بين ”الاتحاد“ والحكومة من خلال الوزارة الحكومية المعنية.



## 16. الانتخاب ومدة تولي المنصب:

ينتخب أعضاء "الاتحاد" شاغلي المناصب الوظيفية والأعضاء الآخرين في الجهاز التنفيذي. ويعمل أحد الأعضاء المنتخبين في اللجنة الشقة كرئيس للشقة كما يكون عضوا في الجهاز التنفيذي للاتحاد.

تكون مدة ولاية الجهاز التنفيذي المنتخب (شاغلي المناصب) ثلاث سنوات. وفيما يتعلق بأعضاء الجهاز التنفيذي، تتحدد مدة ولاية ثلث عددهم بثلاث سنوات في الاجتماع السنوي الأول الذي يعقده "الاتحاد". وتتحدد مدة ولاية الثلث الثاني بسنتين، بينما تتحدد مدة ولاية الثلث الثالث بسنة واحدة.

يحدد بالقرعة الأعضاء الذين يتخلون عن عضوية الجهاز التنفيذي وفقا لما ورد أعلاه. وعند انتهاء ولاية العضو المعني فانه يتخلى تلقائيا عن رئاسة لجنة الشقة المعنية. غير أنه يستمر في عضوية لجنة الشقة المعنية. وتملاً للشواغر نتيجة انتهاء مدة العضوية في الجهاز التنفيذي عن طريق الاختيار من بين أعضاء لجان الشقق المعنية الآخرين، والذين يصبحون تلقائيا أيضا رؤساء لتلك الشقق طوال مدة بقائهم في عضوية الجهاز التنفيذي.

غير أنه لا يجوز لأي من أعضاء الجهاز التنفيذي التخلي عن منصبه قبل أن يتسلم الخلف مهام ذلك المنصب.

## 17. الشواغر:

(1) يجوز لأي من شاغلي المناصب في الجهاز التنفيذي أن يقدم للجهاز طلبا خطيا يوضح فيه رغبته في أن يعتزل منصبه، مع اعطاء مهلة.

(2) اذا تخلف أي من الأعضاء غير الشاغلين لمنصب في الجهاز التنفيذي عن حضور ثلاثة اجتماعات متعاقبة دون تقديم عذر خطي كاف الى الجهاز، تزول عنه صفة العضوية في الجهاز.

(3) اذا طرأ شاغر عرضي في أي من مناصب الجهاز التنفيذي، فان على الجهاز شغله باختيار من يشغله للمدة المتبقية من ولاية الشخص الذي ترك ذلك المنصب.

(4) يكون شاغلو المناصب في الجهاز التنفيذي مؤهلين لاعادة تعيينهم في مناصبهم.

#### 18. اقالة شاغلي المناصب:

تجوز اقالة أي من شاغلي المناصب في الجهاز التنفيذي اذا وجد سبب لذلك، وينتخب خلف له وفقا للاجراءات المنصوص عليها، وذلك اذا صوتت بالموافقة على ذلك أغلبية (أكثر من 50 في المائة) من أعضاء الهيئة العامة "للاتحاد".

#### 19. تعيين أشخاص لقاء أجر:

يجوز للجهاز التنفيذي الاستعانة بأي شخص لقاء أجر حسب ما تراه مناسبا للقيام بأعمال خاصة كالتشديد والمشورة الفنية ومراجعة الحسابات وما شابهها من أعمال. على أن هذه الاستعانة يجب أن تكون مؤقتة ومحدودة المدة.

#### 20. واجبات شاغلي المناصب:

(1) الرئيس

(أ) يكون رئيس الجهاز التنفيذي رئيسا تنفيذيا "للاتحاد". وله / لها الصلاحيات والواجبات العامة المخولة لمنصب رئيس "الاتحاد"، شاملة وغير مقتصرة على صلاحيات تعيين اللجان واللجان الفرعية من بين أعضاء "الاتحاد" من وقت لآخر وحسب ما يراه / تراه مناسبا للمساعدة في تسيير شؤون "الاتحاد".

(ب) يت رأس / تت رأس اجتماعات الهيئة العامة والجهاز التنفيذي وكافة اجتماعات "الاتحاد" الأخرى ويدير / تدير مداولاتها.

(ج) اذا وقع أي نزاع قانوني، يتولى الرئيس معالجة هذه القضايا نيابة عن "الاتحاد".

## (2) نائب الرئيس

يقوم نائب الرئيس مقام الرئيس في تأدية واجباته عندما يكون الرئيس غائبا أو غير قادر على العمل لأسباب مشروعة. وإذا لم يكن الرئيس أو نائبه قادرا على العمل، يتوجب على الجهاز التنفيذي تعيين عضو آخر من أعضائه ليقوم بالعمل على أساس مؤقت. كما يؤدي نائب الرئيس المهام والواجبات الأخرى التي توكلها اليه من وقت لآخر الهيئة العامة / الجهاز التنفيذي.

## (3) أمين السر

يدعو أمين السر الى انعقاد كافة اجتماعات الاتحاد ويدون محاضر كافة الاجتماعات. كما يصدر النشرات العامة والاشعارات ويتولى كافة المراسلات نيابة عن "الاتحاد". ويظل مسؤولا عن الدفاتر والسجلات والأوراق حسب توجيهات الهيئة العامة / الجهاز التنفيذي، ويقوم عادة بكافة الواجبات المترتبة على منصب أمين السر، أي تنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن الجهاز التنفيذي.

يتم رفع كافة القضايا والدعاوى المقامة من جانب "الاتحاد" أو نيابة عنه باسم أمين السر، وهو الذي يوقع على كافة الدفوعات، والكفالات، والتوكيلات القانونية، وصكوك التوكيل، والالتماسات، والبيانات، الخ، كما يمثل "الاتحاد" في كافة الدعاوى والقضايا المرفوعة ضده.

## (4) أمين الصندوق

يكون أمين الصندوق مسؤولا عن استلام كافة الاشتراكات والرسوم والعوائد والإيرادات والهبات والمنح والأموال، الخ، من شتى المصادر حسبما ينص عليه النظام الأساسي، ويصدر الايصالات اللازمة لذلك. ويتلقى الحسابات اليومية ويصرف منها ويحافظ عليها، ويكلف في نهاية السنة المالية المراجع المعتمد بمراجعة هذه الحسابات وتقديم كشف مراجع عن كافة الإيرادات والمصروفات الى الجهاز التنفيذي.

## 21. الاجتماعات:

(1) يعقد الجهاز التنفيذي "للاتحاد" اجتماعاته في مقر "الاتحاد" أو في أي مكان ملائم لأعضائه من وقت لآخر، على أن يجتمع مرة في الشهر، على الأقل، في موسم الري. ويعقد الجهاز التنفيذي أول اجتماع له بعد تشكيله في غضون عشرة أيام من تاريخ انتخاب شاغلي المناصب فيه.

(2) يعقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة "للاتحاد" في شهر مايو / أيار (ويفضل يوم السبت الثاني منه) من كل عام. ويحضر أعضاء الجهاز التنفيذي المنتخبون هذا الاجتماع بمقتضى النظام الأساسي، وتتخذ الهيئة العامة القرارات بشأن السياسات وتخصيص الموارد المالية لأعمال التشغيل والصيانة. كما يجوز للأعضاء القيام بأعمال أخرى من أعمال "الاتحاد" حسبما يعرض عليهم بالصورة القانونية، والموافقة على مساهمات الأعضاء في الموازنة السنوية وعلى الحسابات المراجعة بشأن السنة السابقة. ويعد أمين سر "الاتحاد" التقرير السنوي الذي يتلوه على الحضور في الاجتماع.

(3) يعقد "الاتحاد" اجتماعين موسميين عامين مرة قبل موسم الخريف، ومرة قبل موسم الربيع لاعداد خطة المحاصيل وموازنة المياه، وخطة صيانة واصلاح القنوات الفرعية / الرئيسية / قنوات ري الحقول / قنوات الصرف الزراعي، الخ.

(4) يدعو الرئيس الى عقد اجتماعات خاصة "للاتحاد" حسبما يقرره الجهاز التنفيذي، أو بناء على التماس موقع من ما لا يقل عن عشرة في المائة من الأعضاء يرفع الى أمين السر، أو بناء على طلب هيئات المشروعات المسؤولة عن امدادات المياه الى "الاتحاد"، أو الحكومة من خلال الوزارة المعنية أو أي مكتب تخوله الحكومة بذلك حسب الأصول. ويجب في الاخطار المعد للدعوة لاجتماع خاص أن يبين موعد ومكان هذا الاجتماع والغرض منه.

يدون أمين السر محاضر الاجتماعات ويعدها ويحفظها، على أن يوقعها رئيس الجلسة. وفي الاجتماعات اللاحقة تتلى المحاضر على الحاضرين ويصادق عليها.

## 22. الاخطار بالاجتماعات:

يقع على عاتق أمين السر واجب الابلاغ أو ارسال الاخطارات فيما يتعلق بكل من الاجتماعات العامة / الموسمية / الخاصة، على أن يبين لكل من الأعضاء الغرض من الاجتماع وموعده ومكان انعقاده وذلك قبل الموعد المقرر بما لا يقل عن سبعة أيام، مع ارسال نسخة من الدعوة الى الوزارة الحكومية المعنية والهيئات المعنية المسؤولة عن مشروعات الري.

## 23. تأجيل الاجتماعات:

إذا تعذر عقد اجتماع للأعضاء نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني، يجوز للأعضاء الحاضرين تأجيل الاجتماع الى موعد لا يقل عن 24 ساعة بعد الموعد المحدد للاجتماع الأصلي.

## 24. ترتيب أعمال الاجتماعات:

يكون ترتيب أعمال كافة اجتماعات "الاتحاد" كما يلي:

- (1) أخذ توافيع / بصمات كافة الأعضاء الحاضرين
- (2) التثبت من الاخطار بحضور الاجتماع
- (3) تلاوة محضر الاجتماع السابق والمصادقة عليه
- (4) تقديم تقرير عن تشكيل اللجان، ان وجد
- (5) انتخاب اللجان (في حالة الاجتماعات السنوية)
- (6) اكمال بنود جدول الأعمال المؤجلة من اجتماع سابق، ان وجدت
- (7) الأعمال الجديدة حسب جدول الأعمال، واتخاذ القرارات

## (8) توجيه الشكر

### 25. النصاب القانوني:

في كافة الاجتماعات يشكل ثلث مجمل عدد الأعضاء النصاب القانوني اللازم للقيام بالأعمال، ويعتبر قرار الأعضاء الحاضرين في الاجتماع الذي يتوفر فيه النصاب القانوني قراراً من الجهاز التنفيذي / الهيئة العامة. ويؤجل الاجتماع الذي لا يتوفر فيه النصاب القانوني من وقت لآخر، وفي أي اجتماع من الاجتماعات المؤجلة يجوز بدون اخطار آخر اجراء أعمال كانت ستجرى أصلاً في الاجتماع الذي كان مقرراً انعقاده، وذلك شريطة أن يتوفر النصاب القانوني في الأعضاء الحاضرين.

### 26. الاقتراع:

يحق لكل من الأعضاء أن يدلي بصوته ولكل عضو صوت واحد فقط. وفي حالة تساوي الأصوات يكون للرئيس الصوت المرجح. ولا يحق للأعضاء غير المنتخبين الادلاء بصوتهم في عملية انتخاب شاغلي المناصب الخ، أو في اتخاذ مختلف القرارات، غير أنه يحق لهم ارشاد الأعضاء في الاجتماع بشأن تخصيص كميات المياه، والاجراءات العامة لتوزيعها، وبشأن شتى القوانين والقواعد والقضايا القانونية الأخرى، ووضع النمط النهائي لتعاقب المحاصيل، وجدول مواعيد الري، وتكثيف المحاصيل وتنويعها، الخ.

### 27. الرسوم المفروضة:

(أ) يلزم كافة أصحاب الأراضي في منطقة عمل "الاتحاد"، وبغض النظر عن حقيقة كونهم منتسبين كأعضاء في "الاتحاد" أم لا، بدفع المبالغ التي يفرضها عليهم "الاتحاد" بغية الوفاء بمصروفات "الاتحاد" في قرية..... مكتب بريد..... بلوك..... من المنطقة الادارية..... في منطقة.....، وهي مبالغ قد تشمل مساهمات بنسبة الهكتار من الحيازات الزراعية الأصلية وذلك بمثابة رسوم مياه تحددها الحكومة من خلال وزارة..... المعنية، وذلك لقاء استخدام المياه من أي مشروع ري معين، وأية مبالغ أخرى تفرضها الحكومة أو يفرضها "الاتحاد".

(ب) يلزم أصحاب الأراضي في منطقة عمل "الاتحاد" بالاتباع الدقيق لقواعد واجراءات العمليات التي تحددها الحكومة من خلال الوزارة المعنية أو يضعها "الاتحاد" بشأن امدادات المياه واستخدامها مع الاقتصاد في ذلك وحماية الأصول التي في عهدة "الاتحاد".

## 28. أعمال الصيانة والاصلاح:

1. على كل من أصحاب الأراضي الأعضاء / غير الأعضاء في "الاتحاد" الواقعة في منطقة عمل "الاتحاد" اجراء صيانة دورية لقناة الموازنة، أي قناة الري المشيدة في أرضه من قبل العضو نفسه أو الحكومة بغية توفير امدادات المياه من المنفذ حتى حقول زراعة المحاصيل وقنوات ري الحقول، وذلك للحفاظ على سلامتها. كما يجب حماية / واصلاح تسوية / شكل / حدود الأرض لضمان التوزيع المنتظم للمياه والاقتصاد في استخدامها.

2. على كل صاحب أرض عضو / غير عضو في "الاتحاد" اغلاق منفذ قناة ري الحقول بعد الانتهاء من ري حقله.

3. لا يجوز لأي صاحب أرض عضو / غير عضو سحب المياه من شبكة الري الا من المنفذ المصرح له بسحبها منه الموجود في قناة ري الحقول، ويلتزم بسحب المياه بدقة طبقا للوقت المخصص له من قبل الوزارة الحكومية المعنية أو "الاتحاد" اذا اعتمد "الاتحاد" الامدادات الحجمية بالجملة.

4. يلتزم كل عضو / غير عضو توخي عدم عبور القنوات الجانبية أو الفرعية أو قناة التوزيع الرئيسية أو قناة ري الحقول / الصرف الزراعي أو الحواجز الواقية المقامة في الحقول بعرباته / جراراته ومركباته أو حيواناته، وقصر العبور على جسور الطرق المقامة لهذا الغرض.

## 29. حق الدخول:

على كل عضو أن يعطي حق الدخول الى رئيس الجهاز التنفيذي أو نائب الرئيس أو أمين السر أو أي من أعضائه أو أي شخص آخر يخوله الجهاز وذلك لأغراض المعاينة والاشراف أو

التحقيق في المنازعات المتعلقة باقتسام المياه وبأعمال الصيانة والاصلاح اللازمة لشبكات الري والصرف الزراعي.

### 30. الموارد المالية:

ينشئ الاتحاد صندوقاً يسمى " صندوق التشغيل والصيانة" وتدبر موارده بكافة الطرق التالية أو أي منها.

- (1) بالحصص.
- (2) بالاشتراكات من الأعضاء وغير الأعضاء عن كل هكتار.
- (3) بالتبرعات من الأعضاء، أو مالكي الأراضي داخل منطقة العمليات، أو أي مؤسسة، أو صندوق ائتمان، أو حكومة الولاية.
- (4) بتلقي الدعم، والمنح المالية من حكومة الولاية.
- (5) من الأرباح الناشئة من ايجار الأدوات/المعدات الى المزارعين، أو من فرق الهامش بين أسعار المياه المتحصل على كمياتها بالجملة على أساس حجم المياه حسب الأسعار التي تحددها الوزارة المعنية في حكومة الولاية من وقت لآخر وبين أسعار المياه المباعة الى الأعضاء بعد الحصول على موافقة الوزارة المعنية في الحكومة.
- (6) من العمولة المتحصلة من حكومة الولاية عن تحصيل رسوم المياه من الأعضاء وتحويلها الى الوزارة المعنية في الحكومة.

### 31. استثمار وتشغيل الموارد المالية:

يجوز " للاتحاد" الاحتفاظ بأمواله في حسابات ودائع ثابتة ذات فائدة في بنك غراميا المؤمن، تعتمد عليها الحكومة من خلال الوزارة/سلطات مشروعات الري المعنية، في حساب مشترك باسم أمين السر ورئيس مجلس الإدارة/العضو المخول من قبل الجهاز التنفيذي [لاتحاد مستخدمي المياه]. ويتعين انفاق الفوائد المتحققة من الوديعة الثابتة على تشغيل وصيانة نظام الري والأنشطة المرتبطة به حسبما يقرر الجهاز التنفيذي.



ويجوز لأمين السر أن يحتفظ في عهده الشخصية بمبلغ لا يتجاوز 1000 روبية للنفقات النثرية (نفقات المكتب الملحة الضرورية). ويتم سداد كافة المدفوعات، خلاف الرواتب، والتي تتجاوز مبلغا معيناً، حسبما يقرر الجهاز التنفيذي، بشيكات يوقعها أمين السر ورئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يخوله الجهاز التنفيذي بالتوقيع.

### 32. الحسابات:

(1) تفتح حسابات منفصلة لأعمال صيانة واصلاح شبكات الري والصرف الزراعي فيما يتعلق بكل وحدة من الوحدات، وذلك بغية تظمين الأعضاء بشأن الانصاف والمساواة من جانب "الاتحاد" فيما يوليه من اهتمام لأعمال صيانة شبكات التوزيع والصرف الزراعي التابعة لكل وحدة. وعلى لجنة الشقة أن تتحقق من صحة حسابات الشقة المعنية.

(2) تبدأ السنة المالية في الأول من أبريل وتنتهي في الحادي والثلاثين من مارس من السنة التالية. وينشر "الاتحاد" في الثلاثين من سبتمبر أو قبله من كل سنة كشفاً مالياً سنوياً مراجعاً يشتمل على ما يلي:

(أ) حسابات الأرباح والخسائر؛

(ب) إيرادات ومصروفات السنة السابقة؛ و

(ج) موجزا عن الأموال والأصول والخصوم، مع اعطاء التفاصيل التي تبين طبيعة الخصوم والأصول وكيفية التوصل الى قيمة الأصول الثابتة. وترفع نسخ منه الى هيئات مشروع الري / الوزارة الحكومية المعنية في موعد أقصاه الأول من أكتوبر من كل سنة. ويجب مسك السجلات التالية وتقديمها للموظف المختص لفحصها:

1. حساب المعاملات النقدية اليومية

2. سجل الإيرادات

3. سجل الأعضاء وغير الأعضاء

4. سجل طلبات المزارعين من المياه وجدول مواعيد الري

5. سجل محاضر الاجتماعات

6. مبالغ المعاملات النقدية الشهرية

7. حساب الودائع لأجل الدائمة

8. حساب الأصول

9. الحساب المصرفي

10. سجل الشكاوى

11. سجل الزوار

### 33. نشر الحسابات والتقارير:

توضع نسخة من آخر كشف مالي ومن تقرير المراجع، ان وجد، في مكان بارز في مقر "الاتحاد".

يعرض على اجتماع الهيئة العامة بعد انتهاء كل سنة مالية كل من حسابات الايرادات والمصروفات، والميزانية العامة، جنباً الى جنب مع التقرير اللازم.

### 34. تعيين مراجعي الحسابات:

يعين "الاتحاد" في اجتماعه العام مراقباً للحسابات يقوم بمراجعة حسابات "الاتحاد" المشار اليها أعلاه التي يعدها الجهاز التنفيذي للاتحاد، ويفحص العائد السنوي ويطابقه مع

الحسابات المتعلقة به، واما أن يوقع عليها اشعارا بأنها صحيحة ومثبتة بمستندات قانونية وفقا للقانون، أو يرفع تقريراً خاصاً الى "الاتحاد" يبين فيه أوجه عدم الصحة أو عدم قانونية المستندات أو عدم التقيد بالقانون.

### 35. صلاحيات مراجع الحسابات:

يحق لمراجع الحسابات أن يطلب فحص أية أوراق أو مستندات تعود لـ"الاتحاد" ويرفع تقريراً خاصاً الى "الاتحاد" بشأن أية قضية متصلة بالحسابات يبدو له من الضروري رفع تقرير بشأنها.

### 36. الدعاوى والاجراءات القانونية:

يرفع "الاتحاد" الدعاوى وتقام عليه الدعاوى باسم أمين سر "الاتحاد".

### 37. تعديل النظام الأساسي:

يجوز لـ"الاتحاد" تعديل النظام الأساسي، وذلك في اجتماع قانوني يعقد لهذا الغرض، ولا يصبح أي تعديل ساري المفعول الا اذا وافقت عليه الأغلبية المطلقة، أي ثلثا أعضاء "الاتحاد"، ولا يسري مفعول النظام الأساسي المعدل الا بعد الموافقة الحكومية عليه من خلال الوزارة المعنية وسجل الجمعيات التعاونية.

### 38. تصفية / حل الاتحاد:

يجوز لـ"الاتحاد" اتخاذ قرار خاص يقضي بحل نفسه، ويجب لهذا الغرض أن يوافق ثلثا أعضاء الهيئة العامة خطياً على هذا القرار. وعند تصفية / حل "الاتحاد" المعني، تسلم أمواله الى اتحاد آخر لمستخدمي المياه قريب منه أو الى الحكومة بعد تسديد كافة الديون والالتزامات المترتبة عليه، أو الى المحكمة واتخاذ الاجراءات التي تقررها المحكمة.

### 39. تفسير النظام الأساسي:

إذا ظهر أي تضارب في نصوص النظام الأساسي "للاتحاد" فإن التفسير الذي تعطيه الحكومة من خلال الوزارة المعنية يكون التفسير النهائي.

### 40. حكم خاص:

بالنسبة للأمور غير المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي، تنطبق عليها أحكام قانون تسجيل الجمعيات لسنة 1860 والتعليمات الصادرة بموجبه.

## الملحق أ(2)

المكسيك

الهيئة القومية للمياه

النظام الأساسي لوحدرة الري

(معلومات نموذجية موحدة. منطقة الري ريو ياكوي رقم 041، ولاية سونورا)



النظام الأساسي لاتحاد المزارعين - مستخدمي المياه،

وحدة الري K-61، أعالي القناة الرئيسية

منطقة الري ريو ياكوي رقم 041، جمعية أهلية

### الفصل الأول

اسم الاتحاد، وأهدافه، ومقره الدائم، ومدته، وأصوله (ممتلكاته)

المادة 1: يعلن الأطراف المشار إليهم أعلاه اتفاقهم على تشكيل اتحاد دائم لا يبغى الربح، وذلك للمشاركة مباشرة في إدارة وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لخدمات الري، وفي الإدارة والاستخدام الملائمين للمياه في وحدة الري التي سيتسلم الاتحاد بشأنها رخصة أو امتيازاً من الحكومة الاتحادية من خلال الهيئة القومية للمياه.

المادة 2: تغطي وحدة الري المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه ما مجموعه 8378 هكتارا سيتم ريها من خلال مأخذ القناة الجانبية رقم K-61+572 والمأخذ المباشر رقم Km-61+900 من أعالي القناة الرئيسية، كما تشمل الآبار العائدة للهيئة القومية للمياه والواقعة ضمن هذه الوحدة.

تبين خريطة منطقة ري ريو ياكوي رقم 041 مقاييس وحدود هذه الوحدة.

المادة 3: يكون اسم الاتحاد "اتحاد المزارعين - مستخدمي المياه، وحدة الري رقم K-61، أعالي القناة الرئيسية، منطقة ري ريو ياكوي رقم 041، ويلي هذا الاسم عبارة جمعية أهلية أو الاختصار "ج.أ".

المادة 4: يكون هدف الاتحاد ما يلي:

- (أ) المشاركة في ادارة وتشغيل وصيانة وتحسين انشاءات البنية الأساسية لخدمات المياه القائمة حاليا في وحدة الري هذه، والتي تشكل حاليا "جمعية أهلية"؛
- (ب) تقديم خدمات الري لأعضاء الاتحاد؛
- (ج) جباية وادارة الرسوم والضرائب المفروضة لقاء خدمات الري وادارة وتسيير الاتحاد، وفواقد نقل المياه، وصيانة وتحسين انشاءات الري التي يستخدمها الاتحاد؛
- (د) المشاركة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تجري لتحديد مقدار الرسوم التي سيتم تقاضيها لقاء خدمات المياه، وفي عمليات مراجعة استكمالية دورية واقتراح المبالغ التي ينبغي تقاضيها؛
- (هـ) تنفيذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لضمان حسن ادارة وصيانة وتشغيل ما تحت تصرف الاتحاد من بنية أساسية وآلات ومعدات؛
- (و) تشييد انشاءات البنية الأساسية اللازمة لحسن استخدام المياه؛
- (ز) اقتناء الأصول المنقولة والثابتة اللازمة لتحقيق أهدافه؛
- (ح) عقد اتفاقيات التمويل؛
- (ط) التصرف أو الرهن فقط فيما تعود ملكيته للاتحاد وحده من أموال وممتلكات؛
- (ي) القيام بكافة أعمال الصيانة الدورية والروتينية اللازمة؛
- (ك) تدريب أعضاء الاتحاد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية في منطقة اختصاص الاتحاد؛



(ل) التنسيق مع اللجنة التوجيهية لمنطقة الري رقم 041 في تنفيذ برامج البحوث والتنمية التكنولوجية؛

(م) الحصول من الهيئة القومية للمياه على الامتيازات والرخص اللازمة لتحقيق أهدافه؛

(ن) جرد البنية الأساسية القائمة في مشروع الري المعني؛

(س) المشاركة في الهيئات الأخرى التي تدخل أهدافها ضمن أي من الفئات الواردة أعلاه؛ و

(ع) تنفيذ كافة أنواع الاجراءات وعقد كافة أنواع العقود والاتفاقات أو التراخيص ذات الصلة بأهداف الاتحاد، واصدار كافة أنواع الوثائق والمستندات اللازمة أو المرغوبة للأهداف نفسها.

المادة 5: يكون المقر الدائم للاتحاد في Ciudad Obregon, Municipio de Cajeme, Estado de Sonora, Mexico

المادة 6: يقام الاتحاد لمدة 99 سنة اعتبارا من تاريخ انجاز نظامه الأساسي واعتماده كوثيقة عامة، وذلك دون الاخلال بحق أعضائه في تمديد أو تقصير هذه المدة.

المادة 7: تتألف أصول (ممتلكات) الاتحاد من اشتراكات أعضائه والأصول المنقولة وغير المنقولة التي يحصل عليها في أية ظروف من أعضائه أو من أطراف ثالثة من خارج الاتحاد لتحقيق أهدافه.

## الفصل الثاني

### حقوق وواجبات أعضاء الاتحاد

المادة 8: يجب أن يكون الأعضاء المؤسسون والأعضاء اللاحقون في الاتحاد مالكيين أو حائزين، بأي حق من الحقوق، للأراضي الواقعة ضمن حدود الوحدة المبينة على الخريطة المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه. كما يجب أن يكونوا مدرجين في سجل مستخدمي المياه المشار إليه في المواد (75) و(3-59) و(60) و(63) و(64) من القانون الوطني للمياه. كما أن كافة مستخدمي

المياه المدرجين في السجل ويقدمون طلبات الحصول على خدمات الري ويدفعون لقاءها، وهم بذلك يوافقون موافقة ضمنية على الانتساب للاتحاد، على الرغم من أنهم ليسوا من بين الأعضاء المؤسسين، يعتبرون أيضا أعضاء فيه لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها.

#### المادة 9: ما يلي واجبات أعضاء الاتحاد:

1. دفع الرسوم التي تقرها الجمعية العامة في المواعيد المحددة.
2. في حالة الانتقال القانوني لملكية أو حيازة قطعة أرض واقعة ضمن وحدة الري المعنية هذه، مع وجود رسوم مستحقة عليها غير مدفوعة، يتوجب على من تؤول اليه / اليهم هذه الملكية أو الحيازة دفع هذه الرسوم.
3. تقديم برنامج البذر التابع للاتحاد الى ممثله أو Zanjero، مع الحرص دائما على ادراج البيانات الحقيقية التي ستستخدم بمثابة أساس يعول عليه في اعداد الاحصاءات الزراعية للمنطقة. ويمكن تعديل برنامج البذر في أوقات نقص المياه لمراعاة كميات المياه المتوفرة فعلا.
4. تقديم اذن البذر والتحويل بالري كلما طلب ذلك، والالتزام بشروط المساحات والمحاصيل المنصوص عليها في ذلك الاذن.
5. ارسال طلب خطي الى ممثلي الاتحاد يبين كميات المياه المطلوبة للاستهلاك محسوبة بعدد اللترات في الثانية الواحدة.
6. ابلاغ ممثل الاتحاد أو Canalero عن الموعد المحدد لايقاف الري قبل 24 ساعة من ذلك الموعد، بغض النظر عما اذا كان موعد الايقاف وحجم كمية المياه المرسله مطابقين لما هو محدد في الطلب الأصلي أو أنه تم تقديم الموعد وانقاص كمية المياه المرسله.

ويلزم أي عضو من أعضاء الاتحاد لا يلتزم بهذا الشرط بدفع ثمن كافة الكمية المطلوبة.

7. تجنب هدر المياه، علما بأنه يترتب على عدم الالتزام بهذا الشرط تطبيق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة 3-34 من هذا النظام الأساسي.

8. إقامة خطوط الري والفيض (المياه الفائضة) عن طريقة ربط قنواتهم بانشاءات التصريف المقامة في خنادق الصرف، ولا يجوز لهم تخريب ضفاف خنادق الصرف أو أن يتركوا خطوط الفيض تصرف المياه في الطرق أو محاصيل المزارعين الآخرين، كما يتحملون مسؤولية أي ضرر ينجم عن ذلك.

9. عند الاقتضاء، السماح بمرور خطوط الري والفيض عبر أراضيهم حسبما يلزم لري الحيازات المجاورة، مع الاحترام الواجب للأعراف وحقوق الارتفاق السائدة.

10. المحافظة على خلو خطوط الري والفيض وانشاءات المآخذ الخاصة بهم من الأعشاب والرواسب، علما بأنه يترتب على عدم قيامهم بذلك قيام الاتحاد به لحساب الأعضاء وتقاضيه منهم رسوم ادارة اضافية بواقع 30 في المائة من التكلفة الأصلية.

11. قبل الشروع في البذر، يلتزم أصحاب الآبار بتقديم طلبات الحصول على اذن و/أو موافقة على استخدام المياه الجوفية أو المدد (الماء المنصرف) الذي في خنادق الصرف الزراعي في المنطقة ومصادر امداد المياه الأخرى. ويجب لهذا الغرض تقديم شهادة عدم مديونية صادرة عن الاتحاد.

12. يلتزم الأعضاء بالتعاون مع مجلس ادارة الاتحاد، والابلاغ في وقت مبكر عن أي أعطال أو أضرار في مرافق الري.

13. الامتناع عن نقل أو التسبب في نقل أي من بوابات القنوات والسدود ضمن شبكة الري، علما بأنه ستوقع على الأعضاء الذين لا يلتزمون بهذا الشرط العقوبات المنصوص عليها في الفصل المعني من هذا النظام.
14. التعاون مع السلطات الزراعية المعنية بمكافحة الآفات والأمراض النباتية.
15. عدم تلويث المياه المخصصة للاستخدام.
16. عدم جلب أية مواشي الى الوحدة لم يعد لها المرعى والمأوى الكافيين.
17. ابلاغ مجلس ادارة الاتحاد عن أي نقل لأملاكهم يحدث بعد آخر تحديث للبيانات في سجل مستخدمي المياه لدى الهيئة القومية للمياه.

#### المادة 10: يتمتع أعضاء الاتحاد بالحقوق التالية:

1. تلقي مستحقاتهم من المياه المدفوع ثمنها، وذلك عند منشآت الري الرئيسية في قنواتهم، والتوقيع اشعارا بأن كمية المياه المتقاة هي نفس الكمية المطلوبة. واذا نقصت الكمية عن المطلوب نتيجة ظروف قاهرة، يوقعون اشعارا بكمية الاستهلاك الفعلية مقاسة بعدد الليترات في الثانية الواحدة، وهي الكمية التي تقيد في حسابهم.
- وإذا اقتضى الأمر ذلك، يحق لهم طلب التأكد من كمية المياه المرسلة لهم وذلك بأن يقوم ممثل الاتحاد بقياسها بحضورهم، وإذا حصل تباين جديد في استهلاكهم الفعلي، يجب تقدير رصيد المتوسط اليومي وتقبيد المبلغ المقابل في حسابهم.
2. حضور اجتماعات الهيئة العامة للاتحاد حيث يكون لكل عضو صوت واحد.

3. ابلاغ ادارة الاتحاد عن أي خسائر أو أضرار يعانون منها نتيجة سوء أداء ممثل الاتحاد وموظفيه بصفة عامة، وان لم يتلقوا ردا على ذلك فان لهم مراجعة السلطات المعنية.

4. طلب كشوفات حساباتهم الشهرية من الاتحاد.

الفقرة 11: تسقط عضوية الاتحاد عن من لم يعد اسمه مدرجا في سجل مستخدمي المياه في منطقة ري ريو باكوي رقم 041.

### الفصل الثالث

#### صيانة وتحسين بنية الري الأساسية والخدمات المشتركة

المادة 12: يتم تنفيذ تنظيف القنوات الرئيسية أو الجانبية، والقنوات الثانوية أو الجانبية الفرعية، والقنوات الفرعية، وقنوات التغذية والتغذية الفرعية وإزالة الأعشاب منها وصيانة وإعادة بناء الانشاءات المتصلة بها، وذلك لحساب الاتحاد، على أن يرد الأعضاء للاتحاد كافة تكاليف هذه الأشغال.

وفي حالة عدم استعمال أحد المستخدمين، ممن لديهم مأخذ مباشر من القناة الرئيسية أو الجانبية أو معدات ضخ، للقنوات الأخرى لأغراض الري، يلزم بدفع حصته من تكاليف الأشغال المنفذة في كافة أجزاء شبكة التوزيع.

### الفصل الرابع

#### الرسوم والاشتراكات

المادة 13: يلزم كافة أعضاء بدفع الرسوم والاشتراكات التالية:

1. رسوم خدمات مياه الري التي تحدد سنويا من قبل اللجنة الفرعية الفنية المعنية بأنشطة التشغيل والصيانة في المنطقة رقم 041، والتي تصادق عليها اللجنة التوجيهية لمنطقة التنمية الريفية.
2. الاشتراكات التي تغطي نفقات ادارة وتسيير الجمعية الأهلية، وهي تحدد سنويا من قبل مجلس الادارة وفقا للموازنة التي يضعها المجلس ويوافق عليها داخليا من قبل الهيئة العامة للاتحاد، على أن تجيزها اللجنة الفرعية المعنية بأنشطة التشغيل والصيانة في منطقة ري ريو ياكوي رقم 041.
3. رسوم فواقد النقل (التبخر والتسرب). ويحدد مجلس الادارة النسبة المئوية لفواقد الاتحاد ويفرض رسما مقابل فواقد النقل على أساس كمية المياه المرسله الى كل مستخدم لها، على أن تخضع البيانات الفنية المستخدمة كأساس لتحديد النسبة المئوية لفواقد الى موافقة اللجنة الفرعية الفنية المعنية بأنشطة التشغيل والصيانة في منطقة ري ريو ياكوي رقم 041 ولجنة الاشراف الاداري والفني على وحدات الري.
4. رسوم صيانة وتحسين أشغال الاتحاد. ويتم توزيع المبلغ المخصص في الموازنة التي يقدمها مجلس الادارة لأشغال تنظيف وصيانة وتحسين قنوات الاتحاد وتخليصها من الأعشاب، عقب موافقة اللجنة الفنية الفرعية المعنية بأنشطة التشغيل والصيانة في منطقة ري ريو ياكوي رقم 041، توزيعا يتناسب مع المساحة المروية في وحدة الري التابعة للاتحاد، وتحديد رسوم ثابتة في كل دورة زراعية بنسبة الهكتار من الأرض المروية تدفع مقدما. وتدرج دائما في حساب مستقل رسوم خدمات الري ورسوم أنشطة الادارة والتشغيل والصيانة وتحسين أشغال الاتحاد، ونتخصص هذه الرسوم فقط للأغراض التي أقرت من أجلها.

## الفصل الخامس

### **اجتماعات الجمعية العامة**

المادة 14: الهيئة العامة هي السلطة العليا في الاتحاد.

المادة 15: يترأس اجتماعات الهيئة العامة، العادية منها والخاصة (غير العادية)، رئيس مجلس الادارة أو الرئيس المناوب في حال غياب الرئيس. و اذا كان الرئيس المناوب غائبا، يترأس الاجتماع أمين السر الاداري. وفي حالة غياب كل هؤلاء، يرأس الجلسة أمين الصندوق، وفي حالة غيابه يرأسها أمين الصندوق المناوب.

و يتمتع رئيس الجمعية العامة بأوسع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن أية واقعة من الوقائع الى أن تجتمع الهيئة العامة في اجتماع قانوني.

وتقوم لجنة الاشراف الاداري والفني على وحدات الري و / أو الهيئة القومية للمياه بالمصادقة على قانونية تشكيل الهيئة العامة واجتماعاتها. وفي حالة نشوء خلاف بشأن تفسير هذا النظام، في الفترة ما بين انتهاء ولاية مجلس ادارة وهيئة اشراف وابتداء ولاية خلفيهما، تكون لهيئة الاشراف الاداري والفني على وحدات الري صلاحية تسوية هذا الخلاف، وان لزم الأمر طلب المساندة من الهيئة القومية للمياه من خلال منطقة الري.

المادة 16: تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها العادية مرة في السنة على الأقل، وذلك لمناقشة الأمور التالية حسبما يلي:

1. في الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية بغية مناقشة تقرير مجلس الادارة عن الأنشطة التي قام بها والكشوفات (البيانات) المالية المرفوعة الى الهيئة العامة والتي وافقت عليها هيئة الاشراف، والموافقة على هذا التقرير والكشوفات المرفقة أو رفضهما، حسبما هو مناسب، واتخاذ كافة الاجراءات التي تعتبر ملائمة.

2. في شهر أغسطس، أو في موعد أقصاه العاشر من سبتمبر، بغية مناقشة برنامج أنشطة الاتحاد والموافقة عليه أو تعديله، فضلا عن مناقشة الموازنة المخصصة لأنشطة ادارة وتشغيل وصيانة الأشغال استعدادا للدورة الزراعية التالية، ومناقشة الموازنات والرسوم الاضافية أيضا. وترفع هذه الموازنات الى اللجنة الفرعية المعنية بأنشطة التشغيل والصيانة في المنطقة، وذلك عقب استعراضها من قبل هيئة الاشراف في موعد أقصاه الخامس عشر من سبتمبر من كل عام.

3. كل ثلاث سنوات، في الأشهر الأربعة التي تلي نهاية كل سنة مالية، وذلك بغية انتخاب أعضاء مجلس الادارة وهيئة الاشراف.

4. الاطلاع على أية قضايا أخرى مدرجة في جدول الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

المادة 17: تعقد الهيئة العامة اجتماعات خاصة في أي وقت، اذا رأى مجلس الادارة ضرورة لذلك، أو بناء على طلب من أعضاء في الاتحاد يمثلون 50 في المائة على الأقل من مجموع الأعضاء زائد عضو واحد.

المادة 18: تعقد اجتماعات الهيئة العامة حسب الآتي:

1. بقرار تتخذه أغلبية أعضاء مجلس الادارة.

2. بدعوة من هيئة الاشراف عندما يغفل مجلس الادارة طلبا تقدمت به أغلبية من أعضاء الاتحاد، أو عندما يقصر مجلس الادارة في الدعوة لعقد الاجتماعات العادية والخاصة حسبما ينص عليه النظام الأساسي.

3. ليس من الضروري ارسال اخطار بالاجتماع [المقبل] اذا كان كافة أعضاء الاتحاد ممثلين في الاجتماع [الراهن].



4. تصدر الاخطارات بالاجتماع قبل ما لا يقل عن عشرة أيام من الموعد المحدد للاجتماع وينشر هذا الاخطار في جريدة كبرى في المنطقة التي يكون فيها مقر الاتحاد. كما يوضع هذا الاخطار في أبرز مكان في مقر الاتحاد ويبين فيه موعد وزمان ومكان الاجتماع وجدول أعماله.

5. لكي يكتسب الاجتماع الذي يعقد لأول مرة صفته الشرعية، يجب أن تحضره نسبة 50 في المائة زائد عضو واحد من مجمل الأعضاء المدرجة أسماؤهم في السجل الحالي لمستخدمي المياه في منطقة الري.

6. اذا تعذر عقد اجتماع للهيئة العامة في الموعد المحدد نظرا لعدم توفر النصاب القانوني مهما كان السبب، يتم اعداد محضر يوقعه الأعضاء الحاضرون، ويتم اصدار اخطار آخر يتضمن جدول الأعمال نفسه ويدعو الى اجتماع يعقد بعد ما لا يقل عن خمسة أيام وقبل ما لا يزيد على عشرة أيام تلي موعد الاجتماع الأول، على أن يبين هذا الاخطار سبب عدم عقد الاجتماع الأول. ويتم عقد هذا الاجتماع الثاني بغض النظر عن عدد أعضاء الاتحاد الحاضرين فيه.

المادة 19: تعد الأصوات افراديا في اجتماعات الهيئة العامة للاتحاد، ولكل عضو اسمه مدرج في سجل مستخدمي المياه صوت واحد.

المادة 20: تدون محاضر كافة اجتماعات الهيئة العامة في سجل خاص يحتفظ به أمين السر.

ويوقع على محاضر الاجتماعات أعضاء مجلس الادارة وهيئة الاشراف الذين يحضرون الاجتماع المعني، والمعيّنون لاحصاء الأصوات، والأعضاء الحاضرون الذين يرغبون في التوقيع على هذه المحاضر.

وتحفظ نسخة من المحضر في ملف خاص مع كافة الأدلة المستندية التي تثبت انعقاد الاجتماع وفق أحكام هذا النظام.

وتعتبر القرارات والاتفاقات الصادرة قانونيا عن الهيئة العامة ملزمة لكافة أعضاء الاتحاد، وحتى الذين غابوا منهم عن الاجتماع المعني وكذلك الذين أدلوا بأصوات مخالفة.

المادة 21: يجوز لأعضاء الاتحاد حضور اجتماعات الهيئة العامة شخصيا أو من خلال ممثل مفوض يتم اختياره وفق الشروط التالية:

(أ) ينوب عن المزارع صغير الحيازة عضو آخر صغير الحيازة يحمل التوكيل اللازم.

(ب) يدرج اسم المزارع في أرض مستأجرة (colono) بهذه الصفة في سجل مستخدمي المياه ويجوز أن يمثله في الاجتماع عضو آخر مزارع في أرض مستأجرة يحمل التوكيل اللازم.

(ج) يدرج اسم المزارع (ejudatario) في قطعة الأرض التي تخصه في أرض مملوكة على الشيوخ (ejido) بهذه الصفة في سجل مستخدمي المياه ويجوز أن يمثله مزارع آخر بذات الصفة يحمل التوكيل اللازم.

(د) يمثل أعضاء المزارع الجماعية المؤلفة من أراض مملوكة على الشيوخ مفوض الأراضي المملوكة على الشيوخ الذي ينبغي عليه إبراز محضر الاجتماع الذي يخوله تمثيل مزارعي الأراضي المملوكة على الشيوخ الذي يجب أن يكونوا أعضاء في الاتحاد الى جانب كون اسمائهم مدرجة في سجل مستخدمي المياه.

المادة 22: يتم في اجتماع الهيئة العامة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة منت أشخاص من كل قطاع من القطاعات، وذلك بأغلبية أصوات مستخدمي المياه في القطاع المعني. كما ينبغي تحديث القطاع الذي لديه أغلبية الأصوات والقطاع الذي يليه في عدد الأصوات وذلك بغية تعيين أعضاء المجلس.

ويجوز لمستخدم المياه شغل منصب آخر في مجلس الادارة التالي، غير أنه لا يجوز انتخابه لثلاث ولايات متتالية. ولكي يتأهل للانتخاب عضوا في المجلس مرة أخرى عليه أن يتخطى فترة ولاية واحدة على الأقل (أي لا يرشح نفسه لها).

المادة 23: يتم انتخاب المفوضين الاثنتين اللذين يشكلان هيئة الاشراف حسب الآتي: واحد ينتخب من قبل القطاع ذي الأغلبية والآخر من قبل القطاع الذي يليه من حيث عدد الأعضاء في اتحاد مستخدمي المياه الحاضرين في اجتماع الهيئة أو الممثلين فيه.

## الفصل السادس

### ادارة الاتحاد

المادة 24: يتولى ادارة الاتحاد مجلس ادارة يتكون من الرئيس، وأمين سر السجلات، وأمين السر الاداري، وأمين الصندوق، وعضوين احتياطيين يحل الأول منهما محل الرئيس ويحل الثاني محل أمين الصندوق.

ولكي يكون الشخص مؤهلا لعضوية مجلس الادارة أو هيئة الاشراف يجب أن يكون عضوا في اتحاد مستخدمي المياه مسجلا حسب الأصول في سجل مستخدمي المياه في المنطقة، وأن لا يكون ذا سوابق اجرامية أو أية سوابق سوء سلوك بصفته عضوا في مجلس ادارة في اتحاد آخر، وأن يكون قد سدد كافة الرسوم والاشتراكات المترتبة عليه في مواعيدها.

اضافة الى المهام التي تفرض على أعضاء مجلس الادارة في هذا النظام الأساسي ومن قبل الهيئة العامة والمجلس نفسه، يقوم أعضاء المجلس بالواجبات التالية:

يقوم رئيس المجلس بضمان الالتزام بهذا النظام الأساسي وبالقرارات التي تتخذها الهيئة العامة في اجتماعاتها والتي يتخذها مجلس الادارة أيضا. ويترأس اجتماعات الهيئة العامة، ومجلس الادارة، وأية لجان خاصة قد تشكل.

كما يصدر الرئيس التعليمات اللازمة التي ينبغي اتباعها في حالة حدوث مخالفات أو عدم التقيد بالنظام الأساسي والأحكام الأخرى التي يجب على أعضاء الاتحاد الالتزام بها.

يتولى أمين السر الإداري مسؤولية التأكد من صحة استخدامات أموال وموارد الاتحاد، كما يشرف على الإجراءات المحاسبية في الاتحاد وينسق السجلات ويدون آخر المستجدات فيها. ويتولى أيضا مسؤولية الكشوفات الشهرية عن حسابات الأعضاء وأرشفة (حفظ) المراسلات والتقارير الأخرى.

يتولى أمين سر السجلات العناية بسجلات محاضر جلسات الاتحاد والمسؤولية عنها وعن اعداد محاضر اجتماعات الهيئة العامة ومجلس الإدارة، وعن تسجيل هذه المحاضر واطارات الاجتماعات التي ينص عليها في هذا النظام في السجلات المخصصة لهذا الغرض.

أمين الصندوق هو الشخص الذي تودع لديه أصول (ممتلكات) الاتحاد أو أمواله أو أوراقه المالية، ولا يجوز له دفع أية مبالغ أو الصرف في أي من وجوه الانفاق دون تفويض مسبق من مجلس الإدارة.

المادة 25: يتولى أعضاء مجلس الإدارة مهام مناصبهم لمدة ثلاث سنوات. ويقومون بعملهم بصفة فخرية (أي بدون مقابل) ولا يتلقون أية تعويضات لقاء ما يقدمون من خدمات.

والى أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الجديد أو يتسلم الأعضاء المعينون الجدد مهام مناصبهم، يواصل الأعضاء السابقون أداء مهامهم على الرغم من انقضاء مدة السنوات الثلاث التي عينوا لقضائها في مناصبهم. علما بأن هيئة الاشراف ملزمة بممارسة صلاحياتها المخولة لها بموجب المادة (18) والمادة (32) من هذا النظام، ويساعدها في ذلك لجنة الاشراف الإداري والفني على وحدات الري.

المادة 26: اذا كان الاتحاد يتشكل فقط من مزارعي الأراضي المملوكة على الشيوخ وأصحاب الحيازات الصغيرة، ينبغي أن يتألف مجلس الإدارة من عدد متساو من الأعضاء من كل من القطاعين حسبما يلي:

يكون الرئيس والرئيس المناوب وأمين سر السجلات من أحد القطاعين، بينما يقدم القطاع الآخر أمين الصندوق وأمين الصندوق المناوب وأمين السر الإداري.

يجوز للقطاع الذي له الأغلبية من بين أعضاء الاتحاد، في مجلس الإدارة المعين الأول، اختيار مجموعة المناصب التي يفضلها. وفي الانتخابات المقبلة، يكون هذا القطاع مسؤولاً عن مجموعة المناصب الأخرى نظراً لأنه لا يجوز لقطاع ما أن يتولى نفس المناصب لفترتين متعاقبتين.

المادة 27: إذا اشتملت رقعة الري التابعة للاتحاد على مزارعين في أراضٍ مستأجرة فضلاً عن أصحاب حيازات صغيرة ومزارعي أراضٍ مملوكة على الشيوع، يجب أن يتألف مجلس الإدارة من عدد متساو من الأعضاء من القطاعات الثلاثة، حسبما يلي:

يقدم أحد هذه القطاعات رئيس المجلس والرئيس المناوب، بينما يقدم قطاع آخر أمين الصندوق وأمين الصندوق المناوب، أما القطاع الثالث فيقدم أميني السر.

ويجوز للقطاع الذي له الأغلبية من بين أعضاء الاتحاد، في مجلس الإدارة المعين الأول، الاختيار فيما بين منصب الرئيس ومنصب أمين الصندوق ومناوب كل منهما. ويختار القطاع الذي يليه في عدد الأعضاء في الاتحاد أياً من المنصبين المذكورين أعلاه الذي لم يتم اختياره ومناوب كل منهما. والقطاع الذي له أقلية أعضاء الاتحاد هو الذي يقدم أمين السر حصراً دون غيره.

وفي الانتخابات اللاحقة، يتولى القطاع الذي له الأغلبية والقطاع الذي يليه في عدد الأعضاء في الاتحاد منصب الرئيس وأمين الصندوق بالتناوب، مع حظر بقاء هذين القطاعين في المناصب ذاتها لولايتين متتاليتين.

المادة 28: لأغراض هذا الفصل، يقصد بعبارة "صاحب حيازة صغيرة" الشخص الذي يملك أو يحوز على قطعة أرض حسبما ينص البند 2 من الفقرة 15 من المادة 27 من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية.

يقصد بعبارة ” مزارع في أرض مستأجرة“ (colono)، عضو الاتحاد المسجل في سجل مستخدمي المياه بهذه الصفة. أما الشخص الذي لا يستوفي هذا الشرط فيعتبر من قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض التصويت في اجتماعات الهيئة العامة حتى ولو كانت مساحة أرضه أقل من 20 هكتارا.

ويقصد بعبارة ” مزارع في أرض مملوكة على الشيوع“ (ejidatario) أيا من أعضاء الاتحاد عنده رقعة أرض خاصة به أو حق استخدام قطعة أرض معينة في حالة الأراضي المملوكة على الشيوع، مع حصوله على هذا الحق بمقتضى القرار الجمهوري الخاص بالمنح أو التعويض، أو منح هذا الحق بموجب المادة 72 من القانون الوطني للإصلاح الزراعي، وهو أيضا مسجل في سجل مستخدمي المياه.

المادة 29: لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات العامة وكذلك الصلاحيات الخاصة اللازمة فيما يتطلب التوكيل العام أو الاتفاق الخاص، حسبما تنص عليها المادة 2831 من القانون المدني لولاية سونورا، ويجوز أن يمارس المهام التالية على سبيل المثال لا الحصر:

1. القيام بمهام صاحب الملكية مع التمتع بكافة حقوق الملكية فيما يتصل بالأصول التابعة للاتحاد وأجراء كافة أنواع المفاوضات والاتفاقات بغية حماية هذه الأصول.
2. إدارة أصول الاتحاد وشؤونه مع التمتع بكافة السلطات المشار إليها في الفقرة (2) من المادة 2831 من القانون المدني لولاية سونورا والمواد 11 و46 و47 و523 و876 و878 من قانون العمل الوطني.
3. عقد وتعديل وابدال والغاء العقود المتصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأغراض الاتحاد.
4. التعاقد على القروض.
5. شراء الأصول التي تسمح بها التشريعات.

6. تسوية المنازعات بالاتفاق الودي أو طرحها للتحكيم، والتخلي عن منطقة تبعية الاتحاد والحاقه بمنطقة اختصاص أخرى.
7. تمثيل الاتحاد أمام السلطات الادارية والعمالية والقانونية على مستوى البلدية والولاية أو المستوى الاتحادي، وأمام المحكمين، والتمتع بأوسع الصلاحيات بما في ذلك اعداد أوراق الاستجواب والاجابة عليها، والطعن في الدعاوى أو اسقاطها حتى في حالة أحكام الحماية القضائية، وقبول الأحكام القضائية، واقامة الدعاوى واسقاطها، والدخول في المزادات والحصول على ما يرسو عليه من سلع.
8. منح الأدوات الائتمانية والتوقيع عليها حسبما تنص عليه المادة 9 من قانون أدوات وعمليات الائتمان العامة.
9. تعيين وعزل ممثلي الاتحاد ووكلائه العاديين وممثليه المعتمدين ومستخدميه، وتحديد اختصاصاتهم ومكافآتهم.
10. منح والغاء التوكيلات العامة والخاصة.
11. تنفيذ قرارات الهيئة العامة.
12. ابرام العقود والقيام بكافة الأعمال المتصلة بعمل الاتحاد العادي.
13. تحديد رسوم اشتراكات أعضاء الاتحاد بناء على طلب من الهيئة العامة.

المادة 30 يمثل رئيس مجلس الادارة وأمين السر الاداري وأمين الصندوق الاتحاد قانونا ويلزم توقيعهم المشترك على عقود بيع العقارات أو اصدار أدوات ائتمانية أو عقد الرهونات أو ابرام أي نوع من الالتزامات الائتمانية. وفي كافة الحالات الأخرى، يجوز تمثيل الاتحاد قانونا بتوقيع من اثنين من أصحاب المناصب المشار اليهم أعلاه.

وبغية تمكين هذا الاتحاد من أن يكون جزءا من هيئة اعتبارية أخرى، على مجلس الادارة أولا تحليل النظام الأساسي لتلك الهيئة والموافقة عليه.

## الفصل السابع

### هيئة الاشراف

المادة 31: يكون للاتحاد هيئة اشراف مؤلفة من مفوضين اثنين، ينتخب أحدهما من القطاع الذي له الأغلبية من بين أعضاء الهيئة العامة، وينتخب الآخر من القطاع الذي يليه عددا من حيث الأعضاء في الهيئة العامة.

المادة 32: تتولى هيئة الاشراف الصلاحيات والواجبات التالية:

1. القيام، مرة في الشهر على الأقل، بفحص السجلات المحاسبية والمستندات المعززة لها والنقدية بالصندوق، ومطابقتها مع كشوفات البنك، وهي مخولة عندما ترى ذلك ملائماً طلب اجراء مراجعة للحسابات، وتمول هذه المراجعة من المبالغ النقدية الجاهزة.
2. فحص التقارير المالية وابداء رأيها الى اجتماع الهيئة العامة العادي.
3. ضمان ادراج القضايا التي تعتبرها ذات صلة في جدول أعمال اجتماعات هيئة الاشراف والهيئة العامة.
4. حضور اجتماعات مجلس الادارة مع التمتع بحق التحدث دون حق التصويت.
5. الدعوة لعقد اجتماعات الهيئة العامة العادية والخاصة اذا قصر مجلس الادارة في هذا الصدد.
6. المشاركة في الموافقة على الموازنات السنوية المخصصة لأنشطة التشغيل والصيانة والادارة والتأهيل، التي يقترحها مجلس الادارة.
7. الاشراف غير المقيد في أي وقت على أعمال مجلس الادارة.



المادة 33: حين يشكو ويعرب أعضاء من الاتحاد يمثلون ما لا يقل عن 50 في المائة من مجموع الأعضاء زائد عضو واحد عن عجز مجلس الإدارة عن ادارة وتوجيه الاتحاد أو عن أي تقصير يعتبر خطيرا من جانب أعضاء الاتحاد، فان لهيئة الاشراف صلاحية اقالة أعضاء مجلس الادارة الشاغلين للمناصب بعد سماع أقوالهم، ومن ثم احلال مناوبيهم محلهم والدعوة الى انتخابات جديدة ضمن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

## الفصل الثامن

### العقوبات

المادة 34: يطبق الاتحاد عقوبات في الحالات التالية:

1. حين يكتشف أو يبلغ عن أن أحد أعضائه أو أي شخص في خدمته يسحب كميات من المياه غير مخول له بها، تكون العقوبة بالنسبة لأول واقعة دفع غرامة تعادل عشرة أمثال تكلفة الكمية المسحوبة محسوبة على أساس فترة 24 ساعة وتكلفة اصلاح أي أشغال قد تكون لحقت بها أضرار.
2. أي عضو في الاتحاد يقصر في تسديد الاشتراكات والرسوم يحرم من تلقي مياه الري، ويكون مجلس الادارة مسؤولا عن تكلفة أية مياه يزود بها هذا العضو خلافا للأصول.
3. أي عضو في الاتحاد يتجاوز المساحة أو الكمية المعتمدة من المياه لمحصوله الأول والثاني يخضع في الدورة الزراعية التالية الى تخفيض المساحة المزروعة بنسبة مئوية مكافئة لنسبة التجاوز، كما يفرض عليه رسم مقابل الكمية المعتمدة المحسوبة على أساس تكلفة الضخ المخصومة. وفي حالة تكرار المخالفة، تتم مضاعفة العقوبتين.
4. حين يكتشف أن عضوا في الاتحاد يسحب المياه في أرضه بكمية مساوية لما نسبته 10 في المائة من استهلاكه المسجل، يخضع لدفع ثلاثة أمثال تكلفة الحجم

الضائع في فترة 24 ساعة، وتوقف الخدمات عنه للمدة ذاتها، على أن تزداد العقوبة في حال تكرار المخالفة.

## الفصل التاسع

### السنة المالية

المادة 35: تمتد السنة المالية للاتحاد ما بين الأول من يناير والحادي والثلاثين من ديسمبر، ما عدا السنة المالية الأولى التي تبدأ اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا النظام وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر.

## الفصل العاشر

### الالغاء والحل

المادة 36: يتم الغاء الاتحاد:

1. بموافقة الهيئة العامة
2. عند انتهاء الفترة المحددة لدوام بقائه، ما لم تكن الهيئة العامة قد مددت هذه الفترة.
3. إذا ثبت عجزه عن تحقيق الهدف الذي أقيم من أجله.
4. بقرار صادر عن السلطة المختصة.

المادة 37: في حالة حل هذا الاتحاد، يتم تعيين مأمور تصفية يحل محل مجلس إدارته في الحقوق والواجبات.

المادة 38: من المنفق عليه صراحة أنه لا يجوز للتعديلات التي تدخل في المستقبل على هذا النظام خرق تعليمات التشغيل والصيانة والإدارة التي وافقت عليها الهيئة القومية للمياه.

الملحق ب(1)

الهند

حكومة ولاية أريسا

وزارة الموارد المائية

نموذج

مذكرة تفاهم



## نموذج اتفاق يعقد فيما بين اتحاد مستخدمي المياه

و

### وزارة الموارد المائية، حكومة ولاية أوريسا

يعقد المهندس المسؤول عن قسم الري في وزارة الموارد المائية ..... (نيابة عن حكومة ولاية أوريسا) ورئيس اتحاد مستخدمي المياه ..... (المسجل برقم .....) نيابة عن الاتحاد المذكور، الاتفاق التالي، في ..... بتاريخ .....

بمقتضى هذا الاتفاق، تسلم مساحة ..... هكتار يحكمها منسوب قناة الري الرئيسية/ الثانوية/ الفرعية..... من مشروع الري التابع لوزارة الموارد المائية الى اتحاد مستخدمي المياه المذكور أعلاه للمدة التي ينص عليها الاتفاق، وذلك لأغراض ادارة أنشطة الري المعنية. (وقد أرفقت بهذا الاتفاق نسخة من الخريطة التي تبين المساحة التي يحكمها المنسوب المعني). غير أن ملكية قنوات الري هذه، الرئيسية/ الثانوية/ الفرعية وكافة الانشاءات التي تسلم الى اتحاد مستخدمي المياه، لأغراض ادارة أنشطة الري، والأراضي التي استملكها حكومة ولاية أوريسا (الحكومة) من أجل هذه القنوات مع كافة الانشاءات المنفذة في المساحة المذكورة على نفقة الحكومة، تظل ملكية آيلة الى الحكومة. وللأغراض المذكورة أعلاه، فان الشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق مقبولة لدى الطرفين، ويجوز تعديلها برضا الطرفين واتفاقهما.

#### الأهداف:

الهدف الرئيسي الذي ترمي اليه الحكومة من عقد هذا الاتفاق هو تشجيع مشاركة المنتفعين من خدمات الري في ادارة هذه الخدمات، وذلك بغية تحقيق الانتاج الأمثل من المحاصيل عن طريق الاستفادة المثلى من المياه المتاحة. ومن

الضروري بهذا الصدد بيان الأنشطة والحقوق والمسؤوليات التي تعود لاتحاد مستخدمي المياه وللحكومة، والتي يلتزم بها كل من الطرفين لتسهيل نجاح تنفيذ هذا الاتفاق. وتكون الأسس والقواعد والأهداف الرئيسية المتعلقة باتحاد مستخدمي المياه حسب الآتي أدناه:

(أ) عند تسجيل اتحاد مستخدمي المياه، يجب أن يكون ما نسبته 51 في المائة من أصحاب الأراضي الواقعة في المنطقة التي يحكمها منسوب قنوات الري الرئيسية/ الثانوية/ الفرعية المعنية مسجلين كأعضاء في اتحاد مستخدمي المياه أو أن تكون نسبة لا تقل عن 51 في المائة من المساحة التي يحكمها هذا المنسوب واقعة في منطقة اختصاص اتحاد مستخدمي المياه (الاتحاد) المعني. كما يلتزم الاتحاد ببذل كافة المساعي لزيادة عدد أعضائه من بين أصحاب الأراضي الواقعة في المنطقة التي يحكمها المنسوب المعني، وذلك بغية شمول كافة أصحاب الأراضي هؤلاء ضمن اطار زمني معقول.

(ب) يشارك الاتحاد مشاركة نشطة في مرحلة الادارة المشتركة لشبكة الري تمهيدا لاستلامها في نهاية المطاف.

(ج) وبعد نقل الشبكة الى الاتحاد، يتلقى الاتحاد المياه من الحكومة على أساس القياس الحجمي (امدادات بالجملة) ويقوم بتوزيعها فيما بين مستخدميها سواء أكانوا أعضاء في الاتحاد أم لا، وذلك تبعا للمساحة المزروعة لكل منهم. ويراعي الاتحاد اعتبارات الاقتصاد في استخدام المياه والعدالة بهذا الخصوص.

(د) يقوم الاتحاد بتحصيل رسوم المياه من مستخدميها الواقعين في منطقة اختصاصه وتحويل مستحقات الحكومة منها في المواعيد المحددة.

(هـ) يلتزم الاتحاد بصيانة واصلاح قنوات ري الحقول وقنوات الصرف منها والقنوات الثانوية والفرعية التوزيعية، مع الانشاءات الواقعة على هذه القنوات وفي منطقة اختصاصه، وذلك بما يرضي كافة الأطراف المعنية على أحسن وجه.

(و) ينقل الاتحاد المعرفة الى أعضائه فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لادارة المياه، وذلك بغية تحقيق الاقتصاد في استخدام هذه المياه واعتماد الأساليب الملائمة في استخدامها.

(ز) ينشئ الاتحاد صندوقه الخاص بأنشطة التشغيل والصيانة، بغية الوفاء بنفقات التشغيل والصيانة اللازمة.

وللاتحاد حرية تضمين هذا الاتفاق أية أهداف أخرى شريطة موافقة الحكومة عليها. ولذا، يلتزم الاتحاد بوضع نظامه الأساسي الخاص به بغية تحقيق سلاسة عمله.

#### الادارة المشتركة:

تشير عبارة " الادارة المشتركة " الى عمليات التشغيل والصيانة المشتركة التي تقوم بها الحكومة واتحاد مستخدمي المياه. وخلال هذه المرحلة، يتعلم اتحاد مستخدمي المياه كيفية ادارة كافة نظام الري المزمع نقل مسؤولياته اليه. وتبدأ مرحلة الادارة المشتركة عندما (1) يكون اتحاد مستخدمي المياه قد تم تشكيله وتسجيله، مما يعني ضمنا وجود لجان غير رسمية في مناطق مخارج مياه الري؛ و(2) يكون قد تم تعيين شاغلي مناصب اتحاد مستخدمي المياه اضافة الى فتح حساب مصرفي. ويجري خلال هذه الفترة تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) توطيد تعاون وثيق بين الحكومة (موظفي المشروع) واتحاد مستخدمي المياه من خلال تبادل المعلومات ونقل المهارات.

(2) قيام الحكومة (الموظفين المسؤولين عن المشروع) باعداد خطة تشغيلية لنظام الري في المشروع المعني بأكمله، تبين توفر المياه، والمخصصات المائية من أجل الري، والشرب، والصناعة، والاستخدامات الأخرى. ويعد موظفو المشروع كذلك طريقة توزيع المياه في القنوات الفرعية المختلفة، على سبيل المثال، عمليات فتح / اغلاق القناة، وفترات فتح / اغلاق كافة القنوات الفرعية وتلك الخاصة باتحاد مستخدمي المياه المعني. ويعد اتحاد مستخدمي المياه بدوره خطة تشغيل القناة الفرعية الواقعة في نطاق اختصاصه. وتجري مناقشة وتعديل خطط التشغيل حسب اللازم.

(3) يرافق شاغلو المناصب في الاتحاد أو ممثله أو موظفوه المسؤولين عن المشروع أثناء تشغيل البوابة، وقنطرة الفم، لمشاهدة وقراءة العدادات، وحساب كميات المياه، وحساب المقنن المائي وعمق المياه الفعليين.

(4) يجري الموظفون المسؤولون عن المشروع اختبارات هيدروليكية لقنوات التوزيع لقياس استطاعتها (طاقتها) في نقاط مختلفة ومقارنتها بالاستطاعة التصميمية. كما يجري تنفيذ اختبارات لقياس مدى الفاقد من المياه نتيجة التسرب وذلك باستخدام طريقة التدفق الداخل - التدفق الخارج. ويتم ايضاح الطريقة المستخدمة في هذه الاختبارات للاتحاد من جانب الموظفين المسؤولين عن المشروع.

(5) يقوم الاتحاد بتحديد مقادير النقص، ان وجد، بقياس مقدار هبوط مناسيب المياه في قناة التوزيع الرئيسية عند الفتحات وابلغ الموظفين المسؤولين عن المشروع لاتخاذ ما يلزم من اجراءات المتابعة.

(6) يتم تركيب مسجل مناسيب أوتوماتيكي مرحلي مباشرة بعد قنطرة الفم المعنية، وذلك لقياس تدفق المياه قياسا متواصلًا. ويتولى الاتحاد مسؤولية حراسة هذا المسجل.

(7) يقوم الموظفون المسؤولون عن المشروع والمعنيون في الاتحاد بعمليات معاينة مشتركة لقناة التوزيع الرئيسية قبل بدء موسم الري بغية تحديد أوضاع عمليات الصيانة اللازمة واعداد قائمة بالبنود المعنية كازالة الطمي والأعشاب التي تلزمها الصيانة الفورية/ المنتظمة. كما تشمل هذه القائمة البنود المتعلقة باصلاح الأشغال الترابية وانشاء الحواجز الواقية واصلح الانشاءات. ويقوم الموظفون المسؤولون عن المشروع باعداد تقديرات لهذه الأشغال ومناقشة هذه القائمة والاحتياجات التمويلية المتصلة بها مع الاتحاد. ويجوز أن يقترح الاتحاد اضافة بنود أخرى. وان تعذر تضمين هذه البنود في مخصصات الموازنة الوزارية، يمكن عندها للاتحاد بيان المساهمات التي يمكن أن يقدمها تمهيدا لوضع التقديرات النهائية. ويمكن دفع تكاليف العقود نقداً أو عينا.



(8) تحتفظ الحكومة بحقوق تشغيل منشآت الري الرئيسية والشبكة الرئيسية أثناء فترة الادارة المشتركة. وتستمر ملكية نظام الري والمنشآت المتصلة به تابعة للحكومة. ويكون امداد المياه الى القناة الفرعية حسب خطة التشغيل التي أعدتها الحكومة واتحاد مستخدمي المياه وناقشاها واتفقا عليها. غير أنه يجوز زيادة أو تخفيض امداد المياه الى القناة الفرعية بالتناسب مع حصتها في حالة نقص امدادات المياه في النظام. وللإضطلاع بمسؤوليتها، تعين الحكومة جهاز الموظفين الميداني اللازم. وتتقاسم الحكومة مع اتحاد مستخدمي المياه البيانات ذات الصلة بالقدرات التصميمية / الفعلية والتصريفية للقناة، ومستويات المياه عند مخارج الري المختلفة، وتخصيص المياه، والتفاصيل التصميمية للمثبتات التناسبية للتصريف القابل للضبط (APMs) حيثما انطبق ذلك، وفوائد المياه نتيجة التسرب والتشغيل. وتتولى الحكومة أيضا صيانة القناة الرئيسية والفروع المساعدة لضمان التصريف التصميمي عند قنطرة الفم. كما تقوم بالترميمات الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية، والأمطار الفيضانية، أو الأحداث الأخرى غير المتوقعة. وتتولى الحكومة، أثناء مرحلة الادارة المشتركة، تدريب كوادر اتحاد مستخدمي المياه على ادارة شؤون الري ومعرفة التصورات السابقة لاحتياجات المياه والخدمات اللازمة للانتاجية الزراعية.

(9) يكون الاتحاد مسؤولاً عن تحقيق العدل في توزيع المياه على فتحات الري. وفي مرحلة الادارة المشتركة، يلتزم الاتحاد باعداد نفسه لتولي مسؤوليات أنشطة التشغيل والصيانة على مستوى قناة التوزيع المعنية. ولهذه الغاية، يقوم بجمع كافة البيانات ذات الصلة واعداد وتنفيذ خطط التشغيل والصيانة بالتعاون مع الموظفين المسؤولين عن المشروع، وبضمان جمع رسوم الخدمات بما يكفي لتسيير شؤونه بأسلوب منظم ومرض مع الاهتمام الكامل بالسجلات والحسابات.

(10) يبدأ نقل المسؤوليات وتسليم نظام الري بعد اكمال مرحلة الادارة المشتركة بصورة مرضية (تتراوح عادة بين 3 شهور و6 شهور).

## عملية التسليم والاستلام:

تتبع الاجراءات التالية في تسليم شبكة الري الى الاتحاد واستلام الاتحاد لهذه الشبكة:

- (1) يعد الموظفون المسؤولون عن المشروع جردا للأشغال والانشاءات يبين أطوال الأقسام المبطنة وغير المبطنة من القنوات، والانشاءات المقامة، والمعابر، والفتحات، والمنافذ، والأراضي التي استمكنت لأغراض هذه البنود.
- (2) يقوم الموظفون المسؤولون عن المشروع والمعنيون في الاتحاد باجراء معاينة مشتركة للشبكة المعنية لتحديد النواقص، والأمور التي سقطت سهواً، والأشغال التي لا تفي بالمعايير أو غير المنجزة، ان وجدت.
- (3) عند انجاز أعمال الاصلاح اللازمة، ان وجدت، يقوم الموظفون المسؤولون في المشروع باجراء اختبار هيدروليكي لقناة التوزيع الرئيسية للتأكد من أن التصريف التصميمي يمكن أن يمر الى فتحة الري التي في نهاية القناة. كما يعدون كشفاً يبين طاقة قناة التوزيع عند بداية كل من المآخذ وأعماق المياه التصميمية والفعلية.
- (4) يعد الموظفون المسؤولون عن المشروع أيضا سجلات انجاز كافة الأشغال، ومخططات الأراضي، ومنحنيات قياس التصريف، وخريطة تبين المنطقة التي يحكمها منسوب قناة الري الرئيسية والفتحة/ الخزان في هذه المنطقة.
- (5) يسلم الموظفون المسؤولون عن المشروع ادارة الشبكة، مع الوثائق والمستندات المذكورة أعلاه، الى الاتحاد. ويقوم الموظف المسؤول المخول من المشروع والمعنيون في الاتحاد بالتوقيع على هذه الاتفاقية اشعارا بالتسليم والاستلام.

## الحقوق والمسؤوليات:

أ. الحكومة (الموظفون المسؤولون عن المشروع):

- (أ) تشغيل قنطرة فم قناة التوزيع الرئيسية.
- (ب) اقتراح التحسينات اللازمة، ان وجدت، لأنشطة التشغيل والصيانة في النقاط التي يحكمها منسوب قناة التوزيع الرئيسية التي تسلم الى الاتحاد.
- (ج) ضمان تزويد الاتحاد بحصته كاملة من المياه عند مأخذ القناة الرئيسية/ الثانوية/ الفرعية حسب القياس الحجمي المتفق عليه. ولهذه الغاية، يمكن تحديد كميات مختلفة من المياه لمواسم الري في ” الخريف“ و”الربيع“ وفصل الطقس الحار. ويمكن اجراء هذا التحديد عقب التقدير الواضح لاحتياجات المحاصيل. غير أنه اذا قلت الكميات المتاحة في الخزان/ خلف السد في أية سنة من السنوات، يجوز بموجب السياسة الحكومية تخفيض كمية المياه المحددة على هذا الوجه بقدر متناسب مع ذلك. ويبلغ الاتحاد بهذا التخفيض في بداية كل موسم. كما يبلغ بجدول مواعيد الري وبرنامج المناوبات، الخ، قبل الوقت المحدد بمدة كافية.
- (د) فحص أوضاع امدادات المياه، ومنشآت الري في منطقة الشبكة، وعلى مستوى قنوات التوزيع والحقول والانشاءات التي في منطقة اختصاص الاتحاد، وذلك للتحقق مما اذا كان الاتفاق ينفذ بصورة مرضية أم لا.
- (هـ) يترك لتقدير الحكومة الموافقة على طلب كميات اضافية من المياه أو رفضه، اذا تقدم الاتحاد بمثل ذلك الطلب. ويتوقف ذلك على توفر المياه في الخزان/ خلف السد/ في بركة الأنبيكوت.
- (و) يقتصر تزويد الاتحاد بالمياه على أغراض الري. واذا احتاج الاتحاد الى المياه لأي غرض آخر خلاف الري، يتم الحصول عليها بموجب طلبات خاصة بهذا الشأن.
- (ز) تحدد الحكومة، من وقت لآخر، أسعار المياه التي يزود بها الاتحاد على أساس الكميات الحجمية لأغراض الري (مواسم الخريف والربيع والطقس الحار) والأغراض الأخرى، كما تحدد الرسوم/ والضريبة النسبية وخلافها التي يجب

تقاضيتها، وعلى الاتحاد الالتزام بذلك. كما أن للحكومة الحق في إعادة النظر في أسعار المياه والضريبة النسبية وخلافها حسب المواعيد التي تراها مناسبة.

(ح) تحسب أسعار المياه المتخللة في المنطقة الخاضعة للاتحاد بنسب قريبة جدا من أسعار مياه الري العادية.

(ط) تظل حقوق ملكية قناة التوزيع بما في ذلك كافة الانشاءات القائمة عليها والأراضي التي استملكها الحكومة وكافة المنشآت والأشغال المنفذة في منطقة نفوذ الاتحاد آيلة الى الحكومة.

ب. اتحاد مستخدمي المياه:

(1) يتحمل الاتحاد كامل المسؤولية عن تشغيل وصيانة قنوات الري الرئيسية/ الثانوية/ الفرعية وكافة الانشاءات التي تسلم اليه. كما يلتزم بضمان تشييد/ صيانة واصلاح كافة مجاري المياه والقنوات الحقلية وقنوات الصرف الزراعي من الحقول الواقعة في منطقة اختصاصه. وقبل أن يتم التسليم الرسمي، ينبغي التأكد من أن الشبكة الأنفة الذكر أصبحت جاهزة تماما للعمل. وتضم أعمال الصيانة اللازمة بنود الأشغال التالية:

(أ) ازالة الطمي من القنوات الرئيسية/ الثانوية/ الفرعية/ مساقى المياه الحقلية وقنوات الصرف الزراعي من الحقول، وصون هذه القنوات كما يجب.

(ب) صيانة ممر المعاينة وطرق الخدمة والمحافظة عليها في حالة جيدة.

(ج) ازالة الأعشاب، والشجيرات والأجمات من على ضفاف القنوات وقيعانها.

(د) صيانة الانشاءات القائمة والمحافظة عليها في حالة جيدة.

(هـ) صيانة قناطر الفم وقناطر الموازنة وبوابات فتحات الري، الخ.، والحفاظ عليها في حالة جيدة.

(و) القيام بالأعمال الترابية لتجديد الضفاف.

- (ز) القيام بأعمال اصلاح بطانة القنوات وتمليطها وتمليسها واحلال الأجزاء المتضررة منها واصلاح المنشآت المعمارية وغيرها من الانشاءات، الخ.
- (2) الالتزام بحماية كامل الشبكة الواقعة في منطقة اختصاصه من أية أضرار مهما كان نوعها.
- (3) اتخاذ/ اقتراح الاجراءات اللازمة لتحسين ادارة المياه على مستوى قنوات التوزيع الرئيسية.
- (4) تحسين التنظيم وطرق الادارة على مستوى المزرعة. وللاتحاد كامل الحق في توزيع المياه داخليا.
- (5) يجوز له طلب معلومات، والحصول عليها، من الحكومة بشأن خطط أنشطة التشغيل والصيانة في الشبكة برمتها، شاملة المنطقة التي تروى من قناة التوزيع الرئيسية المعنية.
- (6) يجوز له الحصول على الاذن باستخدام الأراضي التي تستملكها الحكومة ولكنها لا تستخدمها لأية أغراض مثمرة. غير أنه ينبغي توخي العناية اللازمة لحماية البيئة ووقاية الشبكة من الأضرار.
- (7) اخطار سلطات المشروع فورا اذا كانت هناك أية أضرار ناجمة عن كوارث طبيعية غير متوقعة كالزلازل والأمطار الغزيرة، الخ.
- (8) تحصيل رسوم المياه من الأعضاء/ غير الأعضاء في الاتحاد حسب الأسعار التي يحددها الاتحاد، وذلك لغرض تحويلها الى الحكومة في نهاية الأمر في الموعد الذي تحدده الحكومة.

#### متفرقات:

- (1) اذا أهمل الاتحاد صيانة شبكة الري (ما عدا مساقى المياه والقنوات الحقلية وقنوات الصرف الزراعي في الحقول التي تقع مسؤولية انشائها وصيانتها على عاتق المزارعين) التي سلمت له، يحق للحكومة ايقاف تزويد الاتحاد بالمياه عقب

اشعار بذلك مدته خمسة عشر يوما أو تنفيذ أعمال الإصلاح اللازمة لحساب الاتحاد واسترداد التكاليف منه.

ملاحظة: اذا تكرر اهمال الاتحاد للأعمال المذكورة أعلاه وحين يقصر الاتحاد في اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في غضون فترة محددة لبدء تحسين الشبكة، يجوز للحكومة أن تقرر استعادة المسؤولية عن أنشطة الإدارة والصيانة من الاتحاد.

(2) اذا حدث خرق للأحكام الواردة في الاتفاق فيما يتعلق بأنشطة الإدارة أيضا، يجوز للحكومة اتخاذ اجراءات مماثلة لما في البند (1) أعلاه.

(3) لإدارة الري المعنية (المهندسين الإداريين/ المساعدين أو ممثليهم المخولين) الحق في معاينة على أوضاع امدادات المياه الى الاتحاد والمنطقة التي تقع ضمن اختصاصه والتحقق مما اذا كان يجري تنفيذ الاتفاق المبرم بين الاتحاد والحكومة على الوجه السليم أم لا. ويلتزم الاتحاد بالاذعان لأي ملاحظات يبيدها الموظفون الحكوميون أثناء ما يقومون به من زيارة/ معاينة.

(4) بغية تحقيق الاستفادة المثلى من المياه المتوفرة، والتحقق من أنشطة الري غير المجازة، وتوسيع نطاق الري الى أكبر رقعة ممكنة من الأرض، يجوز للحكومة أيضا أن تنص على منح اتحادات مستخدمي المياه الامتيازات التالية:

(أ) منافع المشروعات الخاصة، ان وجدت، التي تعمل الحكومة على انشائها.

(ب) خصومات/ امتيازات في أسعار المياه. وقد يتخذ هذا الأمر شكل المساعدة المالية بنسبة مئوية معينة تحددها الحكومة (وقد تكون 20 في المائة من أسعار المياه) تعطى كمنحة مباشرة من رسوم المياه المحصلة.

(ج) وعلاوة على ما ورد في البند (ب) أعلاه، يجوز اعطاء الاتحاد خصما من قيمة فاتورة المياه (مثلا 5 في المائة) اذا سددت قبل التواريخ المحددة لمواسم الري المختلفة. وفي المقابل، اذا لم تسدد الفاتورة قبيل المواعيد

المحددة، يجوز فرض رسم اضافي يدفعه الاتحاد (مثلا 10 في المائة من المبلغ) أو فائدة لقاء التخلف عن التسديد في المواعيد المحددة.

(5) دون الاخلال بأحكام قانون الري في ولاية أوريسا واللائحة التنظيمية الصادرة بموجبه، يحق للحكومة إيقاف امداد المياه اذا لم يسدد الاتحاد ثمن المياه قبيل الموعد المنصوص عليه/ الممدد. ويستأنف امداد المياه للاتحاد عند تسديد كافة المتأخرات المستحقة.

(6) تقوم لجنة تتألف من عضو من اللجنة الأم تسميه اللجنة والمهندس المشرف المعني بتسوية كافة المنازعات الطارئة فيما يتعلق بشتى أحكام ونصوص هذا الاتفاق. واذا كان من الصعب تسوية نزاع ما من هذا القبيل، تحال المسألة الى المهندس المسؤول عن قسم الري/ والوزارة الحكومية المعنية.

يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة ..... سنة تبدأ اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه. ويتخذ قرار تمديده أو خلافه بموافقة كلا الطرفين.

الرئيس:

اتحاد مستخدمي المياه:

المهندس المسؤول:

قسم الري:





الملحق ب(2)

المكسيك

الهيئة القومية للمياه

صك منح امتياز

اتحاد المزارعين - مستخدمي المياه، وحدة الري K-95،

أعالي القناة الرئيسية، منطقة الري رقم 041،

ريو ياكوي، جمعية أهلية

ولاية سونورا



## صك منح امتياز بشأن المياه

### وترخيص لاستخدام البنية الأساسية لقطاع الري

#### في أنشطة وخدمات الري

#### منطقة الري رقم 041، ريو ياكوي، سونورا

تمنح السلطة التنفيذية الاتحادية هذا الامتياز من خلال الهيئة القومية للمياه، وهي هيئة ادارية مخولة بوظائف متعلقة بالمياه من قبل وزارة الزراعة والموارد المائية، يمثلها مديرها العام فرناندو هـ. غونزاليس فيلاريل، الى "اتحاد المزارعين - مستخدمي المياه، وحدة الري رقم K-95، أعالي القناة الرئيسية، منطقة الري رقم 041، ريو ياكوي، جمعية أهلية" فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية القومية لامداد المياه لأغراض الري في المنطقة المعنية، بمقتضى البندين 24 و 25 من المادة (35) من القانون الأساسي للسلطة العامة الاتحادية، والمادتين (5) و(6) والبندين 4 و 6 من المادة (17)، والمواد (22) و(59) و(60) و(61) و(73) وغيرها من المواد المتصلة بالقانون الوطني للمياه، والمواد (29) و(30) و(31) من اللائحة التنظيمية الداخلية لوزارة الزراعة والموارد المائية، اضافة الى ترخيص لاستخدام البنية الأساسية لقطاع الري بموجب المواد (73) و(131) و(148) و(155) و(156) و(157) وغيرها من المواد المتصلة بالقانون الوطني للمياه والتمثلية معه، بناء على ما يلي:

#### اقرارات

1. ان الهيئة القومية للمياه، وهي هيئة ادارية مخولة بوظائف متعلقة بالمياه من قبل وزارة الزراعة والموارد المائية، أنشئت بمرسوم جمهوري نشر في الجريدة الرسمية الاتحادية

في 16 يناير 1989، وتسمى فيما يلي "الهيئة"، تمنح بموجب هذا الصك امتيازاً لاستخدام المياه لأغراض الري وترخيصاً لاستخدام البنية الأساسية لقطاع الري، لمكون أو وحدة الري الخاصة بالتنمية الريفية المسماة "اتحاد المزارعين - مستخدمي المياه، وحدة الري K-95، أعالي القناة الرئيسية، منطقة الري رقم 041، ريو ياكوي، جمعية أهلية"، التي تشكل جزءاً من منطقة الري المشار إليها آنفاً والتي تسمى فيما بعد "صاحب الامتياز".

2. موقع البنية الأساسية لخدمات الري والتي تشكل موضوع الترخيص المشار إليه آنفاً، والمجرى الذي يمدّها بالمياه ومنشآت المأخذ التي توصل مخصصات "صاحب الامتياز" من المياه هي كما هو مبين في المخطط العام لمنطقة ووحدة الري (الملحق رقم 1). ويبين الملحق رقم 2 بنود البنية الأساسية المعنية، وتعتبر هذه الوثائق وكافة الملاحق الأخرى جزءاً لا يتجزأ من هذا الصك.

3. ان وزارة الزراعة والموارد المائية تعترف بالوحدة المشار إليها آنفاً في هذه الاقرارات كوحدة ري خاصة بالتنمية الريفية بموجب المادة (73) من القانون الوطني للمياه، التي تحتفظ بوضعها كجزء من البنية الأساسية لخدمات الري في منطقة الري، بغية تقديم خدمات الري، للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية، وتمنحها الامتياز المائي المقابل حسب ما ينص عليه القانون.

4. يبين الملحق رقم 3 سجل مستخدمي المياه العائد لصاحب الامتياز والذي يشكل جزءاً من سجل مستخدمي المياه في منطقة الري؛ ويضم هذا السجل أسماء مستخدمي المياه والمساحة المروية المسجلة لكل منهم حالياً.

5. لقد قدم صاحب الامتياز ما يثبت اشهار وضعه كشخص اعتباري لديه الاختصاص المطلوب والقدرات الفنية والاقتصادية لحيازة هذا الامتياز وهذا الترخيص، بعد أن أثبت بالأدلة أنه أنشئ وشكل لأغراض تشغيل وصيانة وإدارة الوحدة المذكورة آنفاً، وقدم عقد تأسيس جمعية أهلية والذي هو أيضاً جزء من هذا الصك بمثابة الملحق رقم 4.

6. صاحب الامتياز مكسيكي الجنسية أنشئ بموجب قوانين الولايات المكسيكية المتحدة.

7. عنوان مقر صاحب الامتياز هو Mayojustalit, Block 1728, Municipio de Etchojoa, Sonora, Mexico.

### الشروط

1. الغرض من هذا الامتياز تخويل صاحب الامتياز باستخدام الموارد المائية القومية المخصصة لأغراض الري لامداد مياه الري في الوحدة المذكورة أعلاه، تمهيدا لقيام الهيئة بتزويده بالمياه بالجملة.

2. الهدف من هذا الامتياز تخويل الهيئة، من خلال جهازها الاداري اللامركزي، باستخدام البنية الأساسية التي تشكل الوحدة، بما في ذلك شبكة القنوات الثانوية وشبكة الصرف الزراعي الداخلية والطرق المتصلة بكل منها والانشاءات الأخرى مع الآلات والمعدات التي تحددها الهيئة، وذلك بغية تقديم خدمات الري لمستخدمي المياه في الوحدة، على أن تسلم البنية الأساسية المذكورة من خلال اصدار صك تفصيلي في غضون 60 يوما اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الصك. وتقوم الهيئة بتشغيل وصيانة وادارة المنشآت الرئيسية لحساب مستخدمي المياه.

3. يوافق صاحب الامتياز على أن يقيم، مع أصحاب الامتياز الآخرين في منطقة الري، شركة محدودة المسؤولية تتمشى مع الترخيص والنظام الأساسي النموذجي الذي تتيحه الهيئة، وتسمى فيما يلي "الشركة"، لتقديم خدمات تشغيل وصيانة وادارة شبكة القنوات الرئيسية، وشبكة قنوات الصرف الزراعي، والطرق العائدة لكل منهما، والبنية الأساسية الاضافية الأخرى التي يشملها الترخيص مع الآلات والمعدات المتوفرة لدى الهيئة، وأيضا لتمثيل مصالح مستخدمي الري.

وتظل الهيئة السلطة المختصة في منطقة الري اللامركزية بموجب القانون وهذا الصك، وبهذه الصفة تضمن في كافة الأوقات تقييد صاحب الامتياز بالقانون وبأحكام هذا الصك وبالتعليمات الخاصة بأنشطة التشغيل والصيانة والادارة المرفقة بهذا الصك كملحق رقم 5.

4. يتم تحديد رسوم خدمات الري التي ينبغي أن يدفعها مستخدمو المياه وفقا للتعليمات الخاصة بأنشطة التشغيل والصيانة والادارة (الملحق رقم 5) وتقسم الى ثلاثة أقسام:

(أ) القسم الذي يدفع لصاحب الامتياز، والذي ينبغي أن يكون كافيا لتغطية كافة تكاليف تشغيل وصيانة وادارة الوحدة، وهو القسم الذي يقترحه صاحب الامتياز للهيئة من خلال الشركة، على أن تدرسه الجهتان معا وتجزئه الهيئة.

(ب) القسم الذي يدفع للشركة لقاء ما تقدمه من خدمات، والذي يجب أن يكون كافيا لتغطية الحصة النسبية من تكاليف التشغيل والصيانة والادارة المشار اليها في الشرط رقم 3 أعلاه، ويقترحه أيضا صاحب الامتياز للهيئة من خلال الشركة، على أن تدرسه الجهتان معا وتجزئه الهيئة.

(ج) القسم الذي يدفع للهيئة لتغطية التكاليف العادية لتشغيل وصيانة وادارة منشآت الري الرئيسية لأغراض امداد المياه بالجملة، وأنشطة هندسة الري والصرف الزراعي، والاشراف، بموجب التشريعات النافذة حاليا. وتشارك الشركة في تحديد التكاليف المشار اليها أعلاه.

5. يتم تعديل رسوم خدمات الري دوريا وفقا للاجراءات المنصوص عليها في تعليمات التشغيل والصيانة والادارة (الملحق رقم 5).

6. لا يجوز تحويل الرسوم المفروضة لقاء استخدام الشبكة الثانوية التي يصدر الترخيص بشأنها بمقتضى هذا الصك أو التنازل عنها الى الغير.

7. يمنح هذا الامتياز وهذا الترخيص لمدة عشرين سنة اعتبارا من تاريخ اصدارهما، ويجوز تمديد هذه الفترة.

8. تضطلع الهيئة بالوظائف والواجبات التالية:

أولاً: تحديد كمية المياه المتاحة لوضع خطة ري المنطقة، وتعميمها في بداية كل دورة زراعية، مما يمكن صاحب الامتياز المعني من وضع خطة الري الخاصة به بناء على الكمية المخصصة له بموجب تعليمات التشغيل والصيانة والادارة، ورفع هذه الخطة من خلال الشركة الى الهيئة التي تجيزها.

ثانياً: تقديم كميات المياه بالجملة من خلال الشركة الى صاحب الامتياز لتوصيلها بالأنابيب الى نقاط المراقبة التي تقام لهذا الغرض، والتأكد من أن هذا التوصيل بالأنابيب والتوزيع من قبل الشركة يتمان بكفاءة تمكن كل صاحب امتياز معني من تلقي الكمية المخصصة له في الوقت الملائم.

ثالثاً: التأكد من أن توزيع المياه من جانب صاحب الامتياز على المناطق الداخلية في وحدة الري يتم بكفاءة تمكن مستخدمي المياه من تلقي الكميات المخصصة لهم في الوقت الملائم، والسهر على تطبيق اللوائح التنظيمية الناظمة لاستخدام المياه لأغراض الري تبعا لنوعية هذه المياه وأنواع وجهات تواجد المحاصيل المعنية.

رابعاً: تخويل صاحب الامتياز من خلال الشركة، في الدورة الزراعية المعنية، باستخدام كافة المياه أو جزء منها في أراض غير التي حددت في الامتياز، ضمن حدود المنطقة المعنية.

خامساً: القيام مع صاحب الامتياز والشركة بوضع وتنقيح وتعديل تعليمات التشغيل والصيانة والادارة.

سادساً: انشاء سجل مستخدمي المياه وتحديثه بصفة مستمرة على أساس الوثائق والمعلومات التي يطلب من مستخدمي المياه تقديمها مباشرة، مع بقاء صاحب الامتياز على اطلاع عليها من خلال الشركة.

سابعاً: اخطار صاحب الامتياز من خلال الشركة بالبيانات الخاصة بالنوعية المائية ومتطلبات الاحصاءات الانتاجية المنصوص عليها في تعليمات التشغيل والصيانة والادارة (الملحق رقم 5) في فترات منتظمة محددة.

ثامنا: مشاهدة (مراقبة) وتسجيل:

(أ) بصفة مستمرة، نوعية المياه في كافة مصادر الامدادات، وقنوات الري، وقنوات الصرف الزراعي والمياه الجوفية، بغية منع و/أو تصحيح أية مشاكل تلوث تسبب التدهور في المنظومة الايكولوجية، وذلك بالتنسيق والجهد المشترك مع صاحب الامتياز والشركة.

(ب) بصفة مستمرة ومنتظمة، الأوضاع الطبيعية والكيميائية والأحيائية للتربة المروية، وذلك بغية تحديد العوامل التي تسبب تدهورها واقتراح الاجراءات الوقائية والتصحيحية الملائمة.

(ج) دوريا، التباين في مناسيب المياه الجوفية، واقتراح سلسلة من الاجراءات المحددة الأولويات لتصحيح الأثر السلبي للمياه على التربة والمحاصيل.

تاسعا: تزويد صاحب الامتياز بالآلات والمعدات المتوفرة (الملحق رقم 2) لتنفيذ برامج الصيانة وفقا للمواصفات الخاصة بتوصيل المياه والمنصوص عليها في تعليمات التشغيل والصيانة والادارة (الملحق رقم 5).

عاشرا: الموافقة على البرامج السنوية لصاحب الامتياز بشأن صيانة البنية الأساسية لخدمات الري، والتي تضعها الشركة أولا تمهيدا لاجازتها من قبل الهيئة.

حادي عشر: التأكد من أن برامج الصيانة تنفذ حسبما ووفق عليها لصالح كافة مستخدمي المياه في منطقة الوحدة، واتخاذ الاجراءات الملائمة اذا تعرضت سلامة تشغيل الشبكة للخطر نتيجة عدم التقيد بالبرنامج الموضوع.

ثاني عشر: تقديم المشورة الفنية حسب طلب صاحب الامتياز فيما يتصل باعداد برامج الصيانة السنوية بشأن البنية الأساسية التي هي موضوع الترخيص، وأعمال صيانة واصلاح الآلات، واعداد قوائم أسعار الوحدة الخاصة بالأشغال المقابلة.



ثالث عشر: تعميم المعرفة في مجالات تكنولوجيا الري والانتاجية، والملوحة والصرف الزراعي، وتخطيط استخدامات الأراضي، والأساليب المخبرية لتحليل المياه والتربة والنباتات، وكافة الجوانب التي تعتبر ذات صلة.

رابع عشر: تقديم المساندة لصاحب الامتياز، وحسب مقتضى الحال للشركة، فيما يتصل ببرامج التدريب التي يضعانها، وذلك بغية تطوير وتعزيز قدراتهما الفنية والادارية.

خامس عشر: اخطار صاحب الامتياز من خلال الشركة بمتطلبات رفع التقارير فيما يتعلق ببرامج صيانة البنية الأساسية موضوع هذا الترخيص، حسب ما تنص عليه تعليمات التشغيل والصيانة والادارة.

سادس عشر: اجازة رسوم خدمات الري، مقسمة حسب ما ينص عليه الشرط رقم 4.

سابع عشر: تحصيل حصتها، من رسوم خدمات الري لقاء امدادات المياه بالجملة، من صاحب الامتياز، وفي حالة عدم التسديد، ايقاف الامدادات حسبما ينص عليه القانون.

ثامن عشر: تنظيم وتنفيذ كافة أشغال حماية البنية الأساسية و/ أو الاصلاح التي تعتبرها ضرورية في حالة حدوث طوارئ، وذلك بمشاركة من جانب صاحب الامتياز والشركة.

تاسع عشر: النظر في كافة الشكاوى والاقتراحات المرفوعة من قبل الأعضاء المستخدمين للمياه لدى صاحب الامتياز بخصوص أوجه القصور في تشغيل أو صيانة أو ادارة الوحدة أو الشركة أو منطقة الري بكاملها.

9. يضطلع صاحب الامتياز بالوظائف والواجبات التالية:

أولاً: ادارة الأصول التي منح بشأنها هذا الامتياز وهذا الترخيص في وحدة الري المعنية، بموجب القانون وبمقتضى صك الامتياز والترخيص وتعليمات التشغيل والصيانة والادارة، مع العمل من خلال الهيكل التنظيمي المبين في التعليمات المذكورة.

ثانياً: اعداد خطة الري وفق الأسس المنصوص عليها في الفقرة 1 من الشرط " ثامناً".

ثالثاً: تلقي كميات المياه بالجملة، من خلال الشركة، عند نقاط التحكم وتوزيعها على مستخدميها في وحدة الري حسب الكميات الملائمة باستخدام منشآت قياس بالعدادات يقيمها مستخدمو المياه عند منشآت المآخذ الخاصة بهم، والتي يشرف عليها صاحب الامتياز، مع قيام الشركة والهيئة بتقديم كافة أنواع المساعدة الفنية اللازمة.

رابعاً: تزويد مستخدمي المياه بخدمات ري تتسم بالكفاءة، وتوصيل المياه وفقاً لبرنامج الطلب الموضوع بالكمية وفي الوقت المطلوبين.

خامساً: التأكد من أن مستخدمي المياه يستخدمون المياه المقدمة لهم استخداماً يتسم بالكفاءة حسب ما تنص عليه الفقرة " رابعاً" أعلاه، وتنفيذ كافة الاجراءات التصحيحية الملائمة عندما يكتشف وجود فواقد من المياه. وتبليغ الهيئة والشركة بهذه الوقائع.

سادساً: تقديم معلومات واحصاءات بشأن نوعية المياه الى الهيئة من خلال الشركة، وذلك باستخدام النماذج (الاستمارات) التي يزود بها لهذا الغرض.

سابعاً: اعداد برامج الصيانة السنوية للبنية الأساسية التي منح هذا الترخيص بشأنها، وذلك للحفاظ عليها في حالة جيدة، وعند الاقتضاء اعداد برامج صيانة واصلاح الآلات والمعدات التي يتحمل مسؤوليتها، على أن ترفع هذه البرامج الى الهيئة من قبل الشركة للحصول على موافقتها عليها، تمهيداً لقيام صاحب الامتياز بتنفيذها.

ثامنا: قصر استخدام الآلات والمعدات التي تقدمها الهيئة على أغراض أداء أعمال الصيانة في البنية الأساسية التي منح هذ الترخيص من أجلها، وذلك وفقا للبرنامج المعتمد، ما عدا ما ينص عليه الشرط "ثامن عشر" أدناه.

تاسعا: التفاوض، جنباً الى جنب مع الشركة والهيئة، مع مستخدمى المياه بشأن انشاء آبار مشاهدة (مراقبة) المياه الجوفية ضمن حدود منطقة الري، مما يضمن حرية وصول موظفي الهيئة الى تلك الآبار.

عاشرا: التفاوض، جنباً الى جنب مع الشركة والهيئة، مع مستخدمى المياه بشأن اجراءات تمكين موظفي الهيئة من أخذ عينات من مياه القناة والمياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي ضمن حدود وحدة الري، مما يضمن الالتزام بالاجراءات الاشرافية التي تضعها الهيئة لمنع أو تصحيح التدهور البيئي.

حادي عشر: الاشراف على استخدام مياه الري في كل قطعة أرض، من حيث كمية المياه والتوقيت، وذلك بغية تحسين انتاج وانتاجية المحاصيل المعنية.

ثاني عشر: تقديم الاقتراحات للهيئة من خلال الشركة بشأن النسبة التي تخصص لصاحب الامتياز والشركة من الرسوم التي تحصل مقابل خدمات الري، حسبما ينص الشرط رابعا.

ثالث عشر: تقاضي رسوم خدمات الري، وفي حالة عدم تسديد مستخدمى المياه هذه الرسوم، إيقاف تقديم الخدمات لهم حسبما تنص عليه المادة (80) من القانون الوطني للمياه.

رابع عشر: ادارة عملية تحصيل المبالغ المستحقة مقابل خدمات المياه، وتسديد قيمة كميات المياه بالجملة للهيئة. واذا بقي هناك مبلغ فائض بعد الوفاء بتكاليف أنشطة التشغيل والصيانة والادارة المستحقة لصاحب الامتياز والشركة، يستخدم هذا الفائض بصورة منتظمة لتحسين البنية الأساسية وشراء الآلات

والمعدات، وللمشتريات لصالح الأنشطة العامة لتشغيل وتطوير وحدة الري،  
شريطة موافقة الجمعية العامة لصاحب الامتياز على ذلك.

خامس عشر: تنفيذ الأشغال وشراء و/ أو استئجار الآلات والمعدات اللازمة لتحسين  
وتوسيع و/ أو تحديث البنية الأساسية في الوحدة، شريطة الحصول على  
الموافقة المسبقة من الجمعية العامة لصاحب الامتياز، وفرض أي رسوم  
إضافية قد تلزم لهذا الغرض. ويتطلب تنفيذ أشغال تغيير و/ أو توسع البنية  
الأساسية موضوع هذا الترخيص الحصول على إذن بذلك من الهيئة.

سادس عشر: الامتناع عن رهن حصيلة الرسوم الحالية أو المستقبلية المحصلة لقاء خدمات  
الري كضمان أو ضمان إضافي للوفاء بالتزامات يرتبط بها صاحب  
الامتياز.

سابع عشر: مسك حسابات تبين كيفية تنفيذ الموازنة والقيام سنويا بتقديم بيانات مالية  
مدققة من قبل محاسب قانوني الى الجمعية العامة لصاحب الامتياز، والى  
الشركة والهيئة، وتسهيل عمليات المراجعة التي تحددها الهيئة.

ثامن عشر: في حالات الطوارئ، تحويل كافة ما هو متوفر من الموظفين والآلات  
والمعدات لعهددة الهيئة، بغية تنفيذ أية أشغال وقائية أو إصلاحات قد تمس  
الحاجة اليها لحماية منشآت البنية الأساسية فضلا عن حماية المجتمعات  
المحلية والأرواح البشرية.

تاسع عشر: التأكد من تعيين موظفين من شتى القطاعات في مجلس الإدارة، على أساس  
التناوب، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان نزاهتهم. ويجب النص على هذا  
في النظام الأساسي لصاحب الامتياز.

عشرون: رفع كافة الشكاوى والاقتراحات، للهيئة، الواردة من مستخدمي المياه في  
الوحدة بشأن الخدمات التي تقدمها الهيئة والشركة و/ أو صاحب الامتياز  
فيما يتصل بأنشطة تشغيل وصيانة وإدارة وحدة ومنطقة الري.

حادي وعشرون: استئجار عمال مدربين مفرغين لحسابه الخاص، على أنه لا يكون لهؤلاء العمال علاقات عمالية مع الهيئة.

ثاني وعشرون: دفع مستحقات عمال ومستخدمي المياه والغير ومستحقات الحكومة الاتحادية فيما يتصل بالأعمال أو أية وقائع أخرى متعلقة باستخدام السلع موضوع هذا الامتياز وهذا الترخيص.

ثالث وعشرون: كافة الوظائف والواجبات الأخرى التي ينص عليها كل من التشريعات المعنية وهذا الصك وتعليمات تشغيل وصيانة وإدارة وحدة الري.

10. يخضع أصحاب الامتيازات للعقوبات الادارية والمدنية و/ أو الاجراءات الجزائية التي ينص عليها القانون اذا قام صاحب الامتياز المعني:

أولاً: باستخدام المياه لأغراض غير التي منح الامتياز من أجلها؛

ثانياً: باستخدام حصيلة الرسوم المدفوعة من قبل مستخدمي المياه مقابل خدمات الري لأغراض غير الأغراض المنصوص عليها في هذا الصك.

ثالثاً: باستخدام الآلات أو المعدات أو المنشآت التي تسلمها له الهيئة لأغراض غير الأغراض التي ينص عليها هذا الصك.

11. يجوز الغاء هذا الامتياز والتصريح اذا قام صاحب الامتياز بصورة متكررة ودون مراعاة توصيات لجنة المياه بالآتي:

أولاً - غير طريقة استخدام المياه والبنية الأساسية دون تصريح من اللجنة.

ثانياً - قصر في تزويد اللجنة بالمعلومات والوثائق المطلوبة منه بمقتضى هذه الأداة.

ثالثاً - قصر في الحفاظ بحالة جيدة على البنية الأساسية الخاصة بالري التي تشكل موضوع هذا التصريح والآلات والمعدات التي تقدمها اللجنة له.

رابعاً - قصر في سداد مقابل امداد المياه التي تقدمها له اللجنة بالجملة، وقصر في سداد مقابل الخدمات التي تقدمها الشركة له في مواعيد سدادها.

خامساً - قصر في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الأداة في حالة حدوث طارئ.

سادساً - عدل نظامه الأساسي دون تصريح من اللجنة.

سابعاً - قصر في التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية و / أو تعليمات التشغيل، والصيانة، والادارة.

ثامناً - قام بأي من الأفعال المذكورة في المادة 118 من القانون الوطني للمياه.

12. يشكل ما يلي سببا لالغاء هذا الصك وهذا الترخيص:

انتهاء مدة صلاحيته، وانتهاء مبررات وجوده، والأفعال والتقصير عن الأفعال المشار إليها في المادة (11) من هذا الصك.

13. يترتب على الغاء أو فسخ الامتياز الممنوح بموجب هذا الصك انتهاء صلاحية الترخيص المتصل به.

### ثبت المراجع

World Development Report 1992, Development and the Environment, the World Bank.

Water Resources Management - A World Bank Policy Paper, (1993).

The World Bank Participation Sourcebook, (1996).

Operational Policy No. 4.07, Water Resources Management, the World Bank, (July 1993).

India, Irrigation Sector Review; World Bank Report No. 9518-IN, 1991 (in two volumes).

Jeremy Berkoff, "A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa," the World Bank, (1996).

Gilberto Garcia-Betancourt, "The Emergence of FEDERRIEGO: The Colombian Federation of Irrigation Districts," International Irrigation Management Institute, Report No. 8, (1994).

Renato Gazmuri S., "Chilean Water Policy," International Irrigation Management Institute, Report No. 3, (1994).

Cecilia M. Gorriz, Ashok Subramanian and Jose Simas, "Irrigation Management Transfer in Mexico, Process and Progress," World Bank Technical Paper No. 292, (1995).

Herve Plusquellec, "Two Irrigation Systems in Colombia," PPR Working Paper Series No. 264, (September 1989).

The Constitution of India, (1949).

India, National Water Policy, Ministry of Water Resources, (1987).

Mexico, National Water Act, (1992).

Nepal, Water Resources Act, Act No. 2049, (1992).

The Philippines, Magna Carta on Small Farmers, Act No. 7607, (1993).

The Philippines, Implementing Rules and Regulations on the Provisions of Republican Act No. 7607, (1993).

Tamil Nadu Societies Registration Act, (1975) (Tamil Nadu Act 27 of 1975).

Maharashtra, Model Bye-Laws of Water Users' Co-operative Society.

Maharashtra, Model Agreement between the Government of Maharashtra and Water Users' Co-operative Society.

Mexico, Articles of Farmers-Users Association, Irrigation Unit K-61, Upper Main Canal, Rio Yarqui Irrigation District 041, State of Sonora, Mexico, (1992).

Mexico, Instrument Awarding Concession, Farmer-Users Association, Irrigation Unit K-95, Upper Main Canal, Irrigation District No. 041, Rio Yaqui, A.C., (January 1992).

Nepal, Chapakot Farmers Irrigation Organization Constitution, (1989).

Nepal, Farmers Irrigation Association By-laws (2045) (1989).

Orissa, Model Bye-Laws of Water Users Association, (1995).

Orissa, Model Memorandum of Understanding, (1995).

Tamil Nadu, Model Bye-Laws of Farmers Council, (1994).

Turkey, Statute of the Irrigation Union of Korkuteli, (1976).